الجلسة الستون بعد المائة

- **التاريخ :** الاثنين 9 ربيع الأول 1424 (2000/06/12)
- **الرئاسة :** السيد ادريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت :** ثماني ساعات وخمسة عشر دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة زوالا.
- **جدول الأعمال :** دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في اختصاص لجنتي العدل والتشريع والفلاحة والمالية.

❖❖❖

السيد ادريس بسيط رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

نواصل مناقشة مشاريع الميزانية المرتبطة بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، والكلمة عن فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد المنصوري.

السيد المستشار محمد المنصوري :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن في هذه الجلسة الم المخصصة لدراسة الميزانيات الفرعية التي سبقت مناقشتها في لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ويتعلق الأمر بميزانيات كل من وزارة العدل ووزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان والأمانة العام للحكومة وأخيرا الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، ولعل القاسم المشترك بين هذه القطاعات هو إعتمادها بالدرجة الأولى على العنصر البشري، فلا يمكن للمغرب أن يفي بالتزاماته بإحترام حقوق الإنسان وضمان الحريات الفردية والجماعية في إطار دولة الحق والقانون، ولا يمكن للإدارة أن تكون في خدمة المواطن وقريبة من همومه وحاجاته في إطار من الإحترام المتبادل والتكامل بين الإدارة والمواطنين، ولا يمكن لعدالتنا أن تكون عادلة ولقضائنا أن يضمن الحقوق والحريات ويرسخ سيادة الشرعية والقانون وتثبيت دولة الحق والعدل، ولا يمكن لتشريعاتنا أن تساير التحولات الكبرى والمتسارعة، ولا يمكن لكل هذا أن يحدث ما لم يتم تأهيل العنصر البشري وتمكينه من كل آليات العمل والإعتماد بالدرجة الأولى على الكفاءات والمهارات عوض تهميشها، ومكافأتها وتحفيزها على المزيد من الجد والعطاء.

وفي هذا الإطار نرى في فريقنا، فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، أن كل القطاعات المذكورة في حاجة الى بذل مزيد من العمل الدؤوب لتخليق الحياة العامة وترسيخ مبادئ المواطنة الصادقة، وهكذا:

1. بالنسبة لحقوق الإنسان:

فإننا نسجل أن بلادنا في ظل العهد الجديد، تتسم بديناميكية جديدة في مجال حقوق الإنسان وحركية رائدة على الصعيد الإسلامي والعربي والإفريقي وعلى مستوى الدول النامية، فصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله منذ توليه عرش أسلافه المنعمين، ما فتئ يدعو الى الإلتزام بحقوق الإنسان وترسيخ دولة الحق والقانون، التي أرسى دعائمها جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، وهكذا وبفضل الإجراءات الجريئة لعاهل البلاد، أصبح المغرب في كل المحافل الدولية يتمتع بسمعة طيبة، إذ في وقت وجز لا يتعدى السنة :

- تمت تسوية بصفة نهائية كل حالات الإختفاء القسري والإعتقال التعسفي.
- تشكيل هيئة التحكيم المستقلة لتعويض الضحايا.
- إحداث مراكز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان.

- النهوض بحقوق المرأة والطفل والطبقات المهمشة.
- إحتضان بلادنا لملتقيات دولية هامة حول حقوق الإنسان.
- كما أن الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان ما فتئت تقوم بمجهودات جبارة لمواكبة مختلف القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان ومعالجة الملفات المرتبطة بها، رغم إفتقارها للإمكانات المادية والبشرية الضرورية.

ونعتقد في فريقنا أنه بدون هذه الإمكانيات لا يمكن أن نترجم على أرض الواقع كل تطلعاتنا إلى بناء مغرب قوي ومتماسك، كما اراده صاحب الجلالة وراهن عليه الشعب المغربي بكل قواه الحية.

السيد الرئيس،

التعامل مع القضايا الإجتماعية الصعبة سواء منها ما يتعلق بالتضامن أو حماية أوضاع مجتمعنا من آفات الإنحراف أو إدماج المرأة، نريد أن يكون هدفه مجتمعا تعادليا لا يمكن فيه لفئة على حساب أخرى أو إستغلال إنسان من طرف أخيه الإنسان، لذلك من مبادئ دولة الحق والقانون هو توفير:

1. التعليم للجميع.
2. الشغل
3. السكن.

إن هذه وضعيتنا سؤال مطروح علينا وبإلحاح، وإنطلاقا من هذه القناعة وهذا التوجه يجب مواجهة الإختلالات البنيوية في المجال الإجتماعي والمتجلية في الفوارق الإجتماعية المتفاحشة، بحيث أصبح أكثر من 45 من المغاربة الذين يعيشون في المغرب والغير النافع يعيشون تحت عتبة الفقر المطلق، مما أدى بالعديد من أبنائنا إلى المجازفة بأرواحهم بركوب قوارب الموت. كيف نتكلم حقوق الإنسان و85٪ من الفتيات من العالم القروي لا تجد لها مقعدا في المدرسة ولا تستفيذ من التغطية الصحية.

السيد الرئيس.

إن هذه الظرفية التي نعيشها ونحياها جميعا في محاولة تدبير الشأن العام تتطلب إرادة وطنية صادقة وتعبئة شاملة من أجل ربح رهانات القرن المقبل بكل إمكانته وقدرته دون مركب نقص ثم الإصلاحات لتحسين الأوضاع الفاسدة في شتى المجالس. كغطرسة الأجهزة الإدارية والسلطوية، وهنا نتساءل عن إستراتيجية الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، بالنسبة لقطاع العدل فإننا نسجل التدابير والإجراءات التيقامت بها وزارة العدل والتي تهدف إلي الرفع من قيمة المواد البشرية وتحسين أداء المحاكم كما نسجل بارتياح المجهودات التي تبذلها الوزارة من أجل تحسين ظروف إقامة السجناء داخل المؤسسات السجنية وكذلك في استقبال ذويهم، وهذا يصب في تأكيد خيار بلادنا في ترسيخ مبدأ حقوق الإنسان علي جميع الأصعدة، ونؤكد كذلك علي المردودية الإيجابية لتجربة المحاكم التجارية، ولهذا نطالب بتعميمها على جميع التراب الوطني.

- ونطالب باللجوء الى إستعمال الإعلاميات والتقنيات الجديدة من أجل الرفع من أداء المحاكم.
- وبالنسبة لتفتيش المحاكم، التي كانت تبين خللا في سيرها، نسجل التحسين الذي طرأ في أداء بعض المحاكم التي شملها التفتيش على سبيل المثال المحكمة الإبتدائية لأنفا، وهو ما يبين نجاعة هذا المنهج، كما نسجل كذلك التحسين الذي طرأ على تنفيذ الأحكام النهائية، ولكن مازال هناك مجهودا مطلوبا من الوزارة لكي يتم تنفيذ جميع الأحكام الصادرة عن القضاء مهما كانت الجهة التي صدرت في حقها هذه الأحكام، ونطالب كذلك:
- بالضرب بقوة على يد كل من يتلاعب أو يزور انوثائق العدلية.
- ضبط الإجراءات وتبسيط المساطر.
- إعادة النظر في مهام كتابة الضبط وإخضاعها لمراقبة السلطة النيابية.
- إعادة النظر في مهمة قاضي التحقيق التي يجب أن ترقى الى البحث والتحري بدل إكتفائه بالقيام بالإستنطاق الإبتدائي والتفصيلي داخل المحاكم.
- تدوين وتعميم الإجتهادات القضائية.
- تقريب المحاكم من المتقاضين، وفي هذا الصدد نذكر أن العديد من المتضررين لايلجؤون الى المحاكم الإستئنافية بسبب البعد وعدم الإمكانيات.
- الأخذ بعين الإعتبار لغة التواصل بالعالم القروي وخاصة المناطق الجبلية، إذ يجب تعيين قضاة وموظفين يتكلمون الأمازيغية، حتى يسهل التفاهم مع المواطنين بدون حاجة الى مترجمين.

السيد الرئيس ،

السادة الوزراء ،

إخواني المستشارون المحترمون،

فيما يرجع لقطاع الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، فإن ضوع تخليق العنصر البشري يبقى الركيزة الأساسية لتحسين هذا طاع، بالموازاة مع تبسيط الإجراءات العمومية وإصلاح أساليب يره وترشيده لكي نصل الى إدارة فعالة في خدمة المواطنين والتنمية، يخفى على أحد أن الإدارة في وضعيتها الحالية تقف عائقا في وجه ستثمارات الخارجية، وبالتالي تقف عقبة للإقلاع الإقتصادي جتماعي للبلاد، وبمنظورنا فإننا نرى أن كل ما يحتاجه إصلاح هذا طاع، هو الإرادة السياسية القوية، عن طريق محاربة الفساد داري والبطء في معالجة الملفات وتحسين تعامل الإدارة مع المواطنين. في ما يخص الأمانة العامة للحكومة، فرغم توفرها على أطر كفئة، ي بحاجة الى مزيد من كفاءات عليا متخصصة، وذلك للإستجابة تجاوب مع النصوص المحالة عليها والملفات المعروضة عليها قصد صادقة في الآجال المطلوبة.

كما نشير إلى :

- ضرورة توفير الجريدة الرسمية بأثمنة مناسبة، وجعلها في متناول المواطن، واستعمال المعلوميات في جمع أعداد الجريدة الرسمية لكل سنة في أقراص (CD-ROM).

- الإسراع في إخراج النصوص المرتبطة بالمجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية.

- البدء في استعمال التوقيت المستمر في المؤسسات العمومية لما له من إيجابيات في المردودية، ومساهمته في إقتصاد الطاقة.

أما قطاع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فإننا نثمن جهودها الرامية الى تفعيل دور المؤسسة التشريعية في علاقتها مع المؤسسة التنفيذية، وبخصوص الأسئلة الشفوية، فإننا نلفت إنتباهكم، السيد الوزير، إلى ظاهرة غياب السادة الوزراء عن حضور الجلسة المخصصة لهذه الأسئلة التي تهدف الى مراقبة العمل الحكومي كما ينص على ذلك الدستور. وإذا كان بعض الوزراء يشتكون من تشابه الأسئلة وتكرار بعضها، فإننا بدورنا نعتبر أن بعض أجوبة السادة الوزراء تتشابه فيما بينها وتتسم بالعموميات، ونتساءل هل يكلف السادة الوزراء نفسهم عناء مراجعتها قبل قراءتها أثناء إجابتهم على تساؤلات السادة المستشارين.

وخلاصة القول، أن هذه القطاعات مجتمعة، هي في حاجة، من منظورنا في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، إلى تأهيل العنصر البشري وتمكينه من كل أدوات العمل مع الأخذ بعين الإعتبار الجانب الأخلاقي والمهني في تعامله مع المواطنين، وفي معالجته لمشاكلهم والتجاوب مع متطلباتهم، وبالمقابل لابد من مكافأة كل الفعاليات النزيهة التي تخدم وطنها والمواطنين في نكران للذات وفي إطار مواطنة صادقة تعرف مالها وما عليها، والسلام عليكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، عن الفريق الإستقلالي، الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الكريم النصيري.

السيد المستشار عبد الكريم الناصري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي الإنتقالي للفترة الممتدة من فاتح يوليوز الى 31 دجنبر 2000، أتشرف أن أتدخل باسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية في الميزانيات الفرعية لكل من وزارات العدل وحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان والوظيفة العمومية والإصلاح الإداري والأمانة العامة للحكومة. في البداية أتطرق للميزانية الفرعية لوزارة العدل مبتدئا بخطاب جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني حول إصلاح القضاء، إذ قال رحمه الله: إننا نهدف الى إصلاح جهازنا القضائي لتمكينه من القيام بدوره كعامل أساسي يساهم في تعميق الديمقراطية في المجتمع المغربي وتقوية تماسكه وتطهير المناخ الإقتصادي، لذلك يجب أن يكون هذا الجهاز قادرا على مسايرة التحولات الجارية، متشبثا تشبثا متينا بقيم النزاهة والإستقلال الذي ضمناه له دستوريا» انتهى كلام جلالته.

من هذا المنطلق أصبح التزام الحكومة بإصلاح القضاء واقعا ملموسا للنهوض بهذا القطاع، وذلك بدعم وزارة العدل لجهاز التفتيش لكشف الخلل والإخلالات والالتزام باحترام القانون، والحرص على استقلالية القضاء، من أجل إسترجاع الثقة للمتقاضين في الجهاز القضائي والإطمئنان للقضاة النزهاء في المؤسسة القضائية، وبتحسيسهم بجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقهم وتعبئتهم لخدمة مسلسل الإصلاح مع ضرورة إثارة إنتباه المسؤولين عن المحاكم الى أهمية توحيد الإجتهاد والإكثار من عقد الندوات واللقاءات الدورية في المواضيع التي تشغل بالهم، والعمل على توفير الجو الذي يعيد لهم الثقة والأمل والنزاهة والإستقامة والمواظبة والتحلي بالسلوك القويم والنزاهة الخلقية في التعامل مع المتقاضين، مع التزام الحياد والتجرد المطلق لتحقيق الأهداف النبيلة الموكولة لهذا القطاع ترسيخا لدولة الحق والقانون.

- أما بخصوص المعهد الوطني للدراسات القضائية، فإننا نأمل تقديم مشروع قانون يتضمن الإصلاحات الجذرية للهيكلة الحالية للمعهد مع تمتيعه بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، لتمكينه من النهوض بالأعباء المنوطة به على الوجه الأكمل مستقبلا. وقبل الختام ولضيق الوقت فرنه لا يفوتني أن أكد علي ضرورة تدعيم قطاع العدل بالإمكانات اللازمة المادية والبشرية قصد تمكينه من أداء رسالته السامية مع التفكير بجد من إعتماد القضاء الفردي بدل الجماعي وإعادة النظر في المحاكم الإستئنافية ومحاكم الجماعات والمقاطعات والعمل على إحداث معاهد لتكوين المحامين وكتاب الضبط والخبراء والعدول مع مراجعة قانون الأعوان القضائيين، دون إغفال تقييم تجربة وعطاءات المجلس الأعلى للقضاء من حيث تركيبه وإنعكاسه على القيام بدوره الطلائعي في إصلاح القضاء.

- وبالنسبة لإدارة السجون بالمغرب:

يمكن القول بأن السياسة التي تنهجها الوزارة في قطاع السجون، أصبحت تعرف بعض الإصلاحات ولكن هذا غير كاف لأن عامل الإكتظاظ لازال يشكل أكبر المعوقات وبالتالي لابد من الإسراع في إحداث وحدات سجنية جديدة لتعزيز الطاقة الإيوائية وإضفاء الطابع الإنساني على كل تعامل مع النزلاء، سعيا وراء تأدية الرسالة الإجتماعية التي ترمي الى حماية المجتمع وإصلاح الجانحين وتأهيلهم للمواطنة الصالحة، وذلك بتمكين النزلاء من التأهيل اللازم للإندماج في المجتمع مع الإعتناء الكامل بصحتهم وإعطائهم الأهمية التي يستحقونها.

- وأخيرا وبالنسبة لشكايات المتظلمين:

نعتقد أنه لابد من ضبط وتتبع الشكايات التي ترد على الوزارة والقيام بإرشاد وتوجيه أصحابها وإستقبالهم وتزويدهم بمعلومات إضافية وإحالة شكاياتهم عند الإقتضاء على المصالح المعنية التابعة للوزارة لاستكمال دراستها على ضوء المعطيات المتوفرة لديها، كما أنه من اللازم دعم مصلحة الشكايات بالأطر البشرية الكافية والكفؤة وتجهيزها بالوسائل المعلوماتية الكافية قصد ضبط وتسهيل وتيسير البث في شكايات وتظلمات المواطنين ومعالجتها في الوقت المناسب وتتبعها، وإتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وتبليغها للمعنيين بالأمر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أود أن أستحضر بمناسبة التدخل في مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان خطاب جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني حول حقوق الإنسان في الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمر العربي للتربية وحقوق الإنسان حيث قال رحمه الله: «لقد اخترنا لمملكتنا نظام الديمقراطية والتشبث بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا، وكرسنا ذلك في ديباجة دستور المملكة وفي تشريعنا ،ومواقفنا ومنها المصادقة على المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان سيرا على نهج والدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس الذي أصدر غداة الإستقلال ظهائر جد متقدمة عن الحريات العامة وتنظيم ممارستها وحرصا منا على بناء دولة الحق والقانون، وتوسيع صلاحيات مؤسساتها وهياكلها، التي آلينا على أنفسنا تحصينها وتفعيلها في تناسق تام، إيمانا بأن هذه المؤسسات وهذه الهياكل هي بمثابة الشرايين للممارسة الديمقراطية، وبأن ترسيخ المنهج الديمقراطي في الحياة اليومية وفق منهج دؤوب ومتبصر لا ينفصل عضويا عن تخلق المواطنين بثقافة حقوق الإنسان واكتسابهم الوعي بقيمتها» انتهى كلام صاحب الجلالة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد وضعت الحكومة الحالية الأسس الصلبة لعلاقات جديدة في مجال معالجة قضايا حقوق الإنسان، مما زكى الصورة المشرفة لمكانة بلادنا بين البلدان التي سبقتنا والقائمة على القيم النبيلة الرامية إلى تألق الكرامة البشرية التي عكست بذلك السمعة الطيبة وشكلت وثيقة مرجعية في مجال تثبيت القيم الديمقراطية التي انخرطت فيها بلادنا إنسجاما مع قيمنا المجتمعية والدينية، كما لا ننسى أن نبارك مبادرة جلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطوة البالغة القوة المتمثلة في تشكيل هيئة التحكيم المستقلة لتعويض الضحايا، الشيء الذي يعزز المسيرة الديمقراطية والحقوقية للبلاد، وذلك في إطار التسوية النهائية لحالات الإختفاء القسري والإعتقال التعسفي الذي إلتزمت الحكومة بمعالجته مع المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان.

كما لا يفوتنا تسجيل الإختيارات الكبرى لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى توفير الضمانات لولوج الألفية الثالثة بأسلوب يصون الكرامة ويقوم على توسيع الحريات وترسيخ الحقوق في ظل احترام القانون، حيث تمكنت بلادنا من إنهاء ملف السيد عبد السلام ياسين برفع الحصار عنه ليمارس مواطنته كاملة في إطار احترام دولة الحق والقانون، وكذا إصدار العفو عن الصحافيين الذين حوكموا بمقتضيات جنائية في مسألة تتعلق بحرية الرأي وبالعمل الصحافي وكذلك الوضعية التي أصبح يحظى بها المهاجرون المتجسدة في توقيع المجموعة الدولية لإتفاقية حماية العمال المهاجرين وجميع أفراد عائلاتهم.

السيد الوزير،

إن الميزانية لا ترقى إلى تطلعات الشعب المغربي في هذا المجال الخصب، خصوصا هذه السنة حيث ستنطلق تجربة إدماج حقوق الإنسان في برنامج مؤسسات التعليم الإبتدائي والثانوي نظرا لأهمية التربية والتعليم في دعم البناء الديمقراطي والعمل على ترسيخه سعيا إلى إنعاش ثقافة حقوق الإنسان لتعميق الفكر والممارسة الديمقراطية إنطلاقا من المدرسة وعبر وسائل الإعلام.

السيد الوزير،

إننا نسجل بإيجاب المجهود المبذول في إطار جرد شامل لجميع الفصول بمختلف النصوص القانونية التي لا تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، إضافة الى مشروع تعديل ظهائر الحريات العامة الذي سيعرض على مجلسنا عما قريب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

- إن الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان هي الأخرى دون الطموح والتجاوب مع المهام الموكولة إليها للتكييف بشكل أفضل مع فلسفة وروح التنسيق البرلماني الجديد سواء في مجال التشريع أو مراقبة العمل الحكومي، ولقد سجلنا بتقدير التنسيق الهام الذي تحقق خلال الدورة الإستثنائية للبرلمان والتي خصصت للمناقشة والتصويت على مشاريع القوانين المتعلقة بنظامنا التربوي والتكوين، حيث تفاعلت خلالها وبشكل إيجابي مكونات المجلسين في وقت واحد، كما نغتنم هذه الفرصة للدعوة الى البحث في إيجاد صيغة جديدة لدراسة مشاريع الميزانيات الفرعية وكذا الجلسات المرتبطة بها والتي تحتاج إلى ضبط زمني بشكل أفضل. أما بالنسبة للأسئلة الشفوية فأتوجه من هذا المنبر الى بعض السادة الوزراء للالتزام بالإجابة عن بعض الأسئلة التي تبقى عالقة وتأجل العديد من المرات، كما نلتمس من الحكومة الزيادة في ساعات البث التلفزي بالنسبة للأسئلة لأن حصص الفرق من الأسئلة مرتبط بالبث التلفزي وهذا غير كاف في حق منتخبينا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أتشرف باسم الفريق الإستقلالي للمشاركة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري مشيدا بالأهداف الإصلاحية المسطرة في مخطط التنمية الذي يتجاوب بشكل خاص مع رهانات العولمة والمتمثلة في تدعيم القدرات الإبتكارية والتدبيرية للإدارات العمومية وكذا تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين ومختلف

المتعاملين مع الإدارة وتوفير المناخ الملائم لإنعاش الإقتصاد وتنمية المقاولة الوطنية، وكذا وضع سياسة متكاملة لتمتين الموارد البشرية والرفع من كفاءتها المهنية مع ترشيد تدبير الموارد البشرية والتحكم في تطور كتلة الأجور.

إن عمل هذه الوزارة يجب أن يشكل إستمرار للمسار الذي تم نهجه في مجال إصلاح الإدارة ولهذا لابد أن تكثف الجهود من أجل إعادة تنظيم الإدارة واللاتركيز الإداري، والجهوية، حيث إن تحقيقه يعد أمرا ضروريا لترشيد العمل الإداري وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الدولة، وكذا تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية ودعم التكوين المستمر بالإدارة للرفع من كفاءاتها لتأهيلها من أجل القيام بالمهام الملقاة على عاتقها، مع تحسين علاقات الإدارة مع المواطنين والمقاولات. ويتجلى هذا في تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية في مختلف الإدارات والقطاعات مع دعم التواصل باللغة العربية، والعمل على تفعيل ميثاق حسن التدبير لخلق مناخ ملائم لتتواصل الإدارة مع محيطها، وعقلنة وترشيد النفقات العمومية، مع التحسيس بأهمية الميثاق وشرح مضامينه وأهدافه مع إرساء نظام للشكايات والتظلمات بالإدارة العمومية، كما نحث على ضرورة إحداث خلايا قطاعية تشرف على عملية تفعيل الميثاق على المستوى الوطني.

ولا يفوتنا في حزب الإستقلال أن نطالب كما كنا دائما بتخليق الإدارة تدعيما للمبدأ الوقائي في محاربة السلوكات المشينة المخلة بالأخلاق الحميدة، وفي هذا السياق يجب ضمان إستقلالية هيئات الرقابة الإدارية والمالية وربطها مباشرة بتحفيز العاملين بالمفتشيات بإصدار تنظيم أساسي، يحدد وضعيتهم الإدارية والمادية والإهتمام بالتكوين بالنسبة للمفتشين، مع إضفاء ما يلزم من الإحترام على وظيفة التفتيش، والعمل على مراجعة القوانين التي تساعد على الإنحراف لما فيها من ثغرات مثل الصفقات العمومية، والمصالحة في المخالفات الجمركية ومختلف الرخص التي تمنح للإتجار فيها بالبيع والكراء، وقوانين الضرائب، كما نطالب من هذا المنبر إخضاع مساهمة الأحزاب السياسية والنقابات في تخليق الحياة العامة عن طريق إخضاع الترشيح للإنتخابات المحلية والوطنية لمقاييس الشفافية والنزاهة في الأداء والمساءلة وتتبع مرشحيها في أداء مهامهم، وتخصيص وسائل الإعلام لحيز ملائم لنشر ثقافة التخليق والتصدي للإنحرافات عن طريق التشهير بها ونشرها شريطة أن تكون موثوقة.

كما أننا قد سجلنا بتقدير التجربة المهمة التي قامت بها الوزارة بمدينة الخميسات الرامية إلى ترسيخ وتجذير المعرفة والتي تساعد على التخفيف من حدة التعقيد الإداري، حيث نظمت وبتنسيق مع وزارة الداخلية ورشة تكوينية متخصصة في موضوع منهجية وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وذلك لفائدة أطر مسؤولة من مختلف جهات المملكة، وذلك من أجل إعطاء بعد ترابي للإصلاح الإداري وتعزيز القدرات التدبيرية للسلطات الجهوية بغية مساندتها في إنجاز مبادرات محلية للتبسط الإداري تعضد جهود الإصلاح المبنولة على المستوى المركزي وتستجيب للإحتياجات الخصوصية لساكنة كل جهة على حدة وأود إستحضار تصريح لجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني حيث قال رحمه الله في هذا الصدد:« إننا عازمون على التصدي لكل عوامل الإختلال التي تقف حجر عثرة في سبيل تقدم المجتمع المغربي نحو الرقي، لهذا فإننا مصممون على إصلاح وتقويم الإدارة حتى تنهض بدورها كجهاز في خدمة الصالح العام، ملتزمة سبيل الحزم والترشيد».

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

وبالنسبة للميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة، هذا الجهاز المكلف بتتبع العمل التشريعي، من تحفيز وتتبع، من البداية إلى غاية النشر في الجريدة الرسمية، إضافة إلى دراسة وتحضير المراسيم التنظيمية وكذا الإتفاقيات الدولية والقرارات ذات الطابع التنظيمي والمراسيم والقرارات ذات الصبغة الخاصة، فلا يخفى على الجميع بأن هذه السنة بالخصوص تم إصدار عدد من النصوص التشريعية ذات صبغة إقتصادية وإجتماعية منها:

1. القانون المتعلق بمدونة تحصيل الديون العمومية.
2. القانون المتعلق بالملكية الصناعية.
3. القانون المتعلق بإحداث المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

4. القانون المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكاربورات وإستغلالها.
5. القانون المتعلق بإحداث وكالة التنمية الإجتماعية.
6. القانون المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.
7. القانون المتعلق بمكفولي الأمة.
8. القانون المتعلق بإحداث مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الإجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين.
9. القانون القاضي بإنشاد الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.
10. القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.
11. القانون المتمم لمدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

بالإضافة الى التسع قوانين المتعلقة بإصلاح نظام التربية والتكوين، فنحن كفريق إستقلالي نسجل بتقدير نشر هذه القوانين بالجريدة الرسمية عدد 4798 بتاريخ 21 صفر 1421 (25 ماي2000)، كما نريد إثارة إنتباه الحكومة حول النصوص القانونية التي تعرض على أنظار البرلمان والتي من المفروض أن تتم صياغتها باللغة العربية، بإعتبارها اللغة الرسمية للبلاد، مع ضرورة وضع برنامج لتدبير الملفات وتمكين المواطنين من الإطلاع بسرعة عليها، ونشر الوثائق اللازمة باللغة العربية للدراسة القانونية المتعلقة بها لتتبع مراحلها.

كما لا يفوتنا تسجيل التأخير في النشر بالجريدة الرسمية بالنسبة لمداولات البرلمان، كما أنه على الأمانة العامة للحكومة أن تعمل على تبسيط المساطر وتعريب المراسلات وإدخال تقنيات حديثة ورائدة في مجال معالجة الطلبات ومنح الرخص لمزاولة المهن المنظمة التي هي حكرا على الأمانة العامة للحكومة، بالإضافة الى إمكانية إستعمال برنامج معلوماتي للمساعدة على الإحتفاظ بالمعلومات على أجهزة لا تتضرر من عمليات البحث، لأنه بهذه الأجهزة المعلوماتية يمكن للمعنيين بالأمر متابعة مراحل تقدم ملفاتهم عن كثب. وختاما أؤكد بإسم الفريق الإستقلالي تصويتنا لفائدة هذه الميزانيات الفرعية، في إطار دعمنا للتوجهات المعلنة في البرنامج الذي أعلنه التصريح الحكومي وتسعى مختلف الوزارات المعنية الى تحقيقه من خلال مشروع الميزانية المعروض علينا في سبيل الإصلاح والتغيير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، المتدخل الموالي المستشار المحترم السيد عمر بومقص عن الفريق الإشتراكي، المستشار علي القضيوي.

السيد المستشار علي القضيوي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق الإشتراكي لمناقشة الميزانيات الفرعية لقطاع العدل والتشريع، وحقوق الإنسان فإنطلاقا من العناية الكبرى التي يوليها جلالة الملك محمد السادس لقطاع العدل والتي أكدها جلالته بمناسبة إفتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء في دجنبر 99» حتى يصبح القضاء متطورا ومتجددا، يواكب ما يعرفه العالم المتقدم في مواجهة المشكلات التي يثيرها العصر وتولدها الحضارة الحديثة ويساور ما عقدنا العزم على إنجازه بإذن الله وما دعونا الى تعبئة له بمنظور تصحيحي للمسؤولية ومفهوم جديد للسلطة» (انتهى كلام جلالة الملك)، وإعتبارا للأهتمام الذي أولته حكومة التناوب عبر التصريح الحكومي لإصلاح القضاء بشكل خاص والعدل بشكل عام، وإستحضارا للرهانات التي تعقدها عليه مكونات الرأي العام الوطني، وعلى ضوء ما تضمنته محاور برنامج الإصلاح الذي تقدم به السيد وزير العدل بما يعكسه من اتزان وشمولية عبر سعيه لـ :

- الرفع من قيمة ومردودية الموارد البشرية بتحسين نظم تكوينها وتعزيز الجوانب الأخلاقية في أداءها.
- تحسين وتحديث إطار وظروف ومناهج العمل بإرساء التواصل المعلوماتي وإحداث آليات توقعية ضمانا لجودة القرارات.
- إستكمال بناء جهاز القضاء عبر مواصلة تعزيز شبكة الخريطة القضائية وفق معايير موضوعية تستجيب للحاجيات الحقيقية للمتقاضين سواد فيما تعلق بتقريب القضاء من المتقاضين أو بجودة الأحكام.

- تنمية سبل التنسيق والتواصل والإنفتاح قصد توسيع مجال التعاون الدولي.

- وإننا في الفريق الإشتراكي ننظر بعين التقدير للجهود التي تبذلها الوزارة في هذا السياق لمواصلة أوراش الإصلاح التي تتجلى مؤشراتها في:

- تحديث ومراجعة بعض النصوص التشريعية خاصة مشروع القانون المتعلق بالمؤسسات السجنية والهادف إلى أنسنتها وتحسين ظروف الحياة داخلها.

- تتبع تنفيذ الأحكام القضائية والتفاعل الإيجابي مع مناشير السيد وزير الأول السيد الوزير الأول في المجالات الإدارية والقضائية.

- الشروع في تفعيل التفتيش لمواجهة السلوكات غير اللائقة التي تؤثر على سمعة القضاء ورجالاته وتكرس عدم ثقة المواطنين في نزاهته.

- كما نسجل المجهودات المبذولة لتعزيز سبل التعاون الدولي مع مجموعة من الدول الصديقة والمنظمات الدولية، هذا التعاون الذي نعتبره مقدمة لآفاق واعدة، غير أن هذا التراكم الإيجابي، وبدافع الحرص على نجاح هذه الرهانات المفتوحة في مجال العدل والتي ترهن مصير المغرب على مستويات متعددة، يجعلنا ندعو إلى ضرورة الإنتقال وبالإتزان اللازم إلى تعميق مختلف الإجراءات والتدابير الكفيلة بتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات القضائية والذي نقر بالقفزات النوعية التي تمت على مستويات متعددة والمتمثلة في تفعيل دور المحاكم الإدارية، تعزيزا لمبدأ الشرعية ووقف مد الشطط في إستعمال السلطة.

- تعزيز الخريطة القضائية للمحاكم التجارية والإدارية.

- الحرص علي تنفيذ الأحكام القضائية.

كما نعبر عن إرتياحنا لنتائج الدورة الأخيرة للمجلس الأعلى للقضاء، ونؤكد على أن إصلاح مؤسسات القضاء لا يمكن أن يتم إلا من داخلها وبواسطة رجالاتها ونساءها النزهاء، والإنفتاح على المحيط المجتمعي ومختلف الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين والمهنيين بإعتبارهم شركاء في برنامج الإصلاح. تأسيسا على المعطيات السالفة الذكر وبالنظر للقانون المالي الحالي والذي على غرار سابقيه ومن خ الرفع الملموس لإعتمادات ميزانية وزارة العدل فإنه جاء ليترجم الإر السياسية الملموسة لحكومة التناوب في الإصلاح وفاء لمضم التصريح الحكومي، مما يؤهل مؤسسات القضاء لأداء وظائفها يجسد دولة الحق والقانون وبما يجعل الإصلاح المنشود ملموسا أ فأكثر من طرف المواطن المغربي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

بخصوص الإصلاح الإداري الذي جاء ضمن أولويات التص الحكومي والذي إنطلقت الحكومة في وضع أسسه منذ سنة 8 بمنظور جديد ترجمه ميثاق حسن التدبير وضوابط تخليق الحياة الـ داخل المرفق العمومي، بموازاة مع ذلك جاء الخطاب الملكي الس بالدار البيضاء يوم 12 أكتوبر 1999 ليؤكد على المفهوم الجديد للس وعلى ضرورة التزام مختلف الفاعلين العموميين بإعماله في عا الإدارة بالمواطن مصالح وزارية وجماعات محلية ومؤسسات ومقاو عمومية، وهو ما يجعلنا كفريق إشتراكي نعبر عن تفاؤلنا بهذه الدينا العامة للسياسة الإدارية واليت بدأت تشق طريقها بثبات عبر سع الدؤوب لإستكمال الإطار المؤسساتي الذي ترجمته مجموعة مشاريع القوانين والمراسيم والمناشير والقرارات الوزارية، إضافة النصوص التي هي قيد الدرس والتي نلح على ضرورة إخراجها حيز الوجود، حتى يلمس جميع المغاربة أن مسلسل الإصلاح الإدا هو واقعا وليس وهما كما يحاول دعاة التيئيس أن يروجوا له، ونش هنا بالخصوص الى النصوص المتعلقة بتعليل القرارات الإدارية وتنا الأحكام الصادرة ضد الإدارة ومؤسسة الوسيط ومراجعة نظ الرواتب والأجور والتقاعد وباقي الجوانب المرتبطة بنظم الوظي العمومية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن طبيعة التحولات الكبيرة والمتسارعة التي يعرفها العالم وبحكم ثقل إرث الفساد الإداري وإتساع دائرته، كل هذه العوامل تجعلنا اليوم نطالب الحكومة بالرفع من وثيرة جهودها الملموسة في محاربة الفساد الإداري بكل إمتداداتها المؤسساتية والمجالية والهرمية، ووفق الرؤية التي عبر عنها السيد الوزير الأول عبر التصريح الأخير والتي لا تحكمها سوى المصلحة الوطنية ورد الإعتبار للإدارة المغربية مما يقتضي:

- قيام الإعلام الرسمي وغير الرسمي بدوره كاملا في التحسيس بمخاطر الرشوة وتدعيم مبادرات المجتمع المدني في هذا المجال والبحث عن إجراءات أكثر نجاعة في ضبط حالات الإرتشاء وإحالتها على القضاء.

- الإستمرار في تطوير التدابير الوقائية والزجرية والتحفيزية للحفاظ على المال العام، والعمل على استرجاع الدولة لديونها وأموالها وممتلكاتها كاملة لأنها أموال الشعب المغربي.

- تحفيز مختلف المرافق العمومية على الإنفتاح الإيجابي على المحيط المجتمعي وتحسين جودة خدماتها.

- إيلاء مزيد من العناية للعنصر البشري داخل الإدارة، وبهذه المناسبة لا يسعنا إلا أن نثمن نتائج الحوار الإجتماعي بخصوص الإجراءات المتعلقة بتسوية أوضاع الموظفين العموميين، من حيث الترقية الداخلية وترسيم المؤقتين وقروض السكن الإجتماعي، كما نحيي رجال ونساء الإدارة المغربية النزهاء، ونهيب بهم للإسهام من جانبهم في مسلسل الإصلاح الإداري، وإذا كانت وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري مسؤولة بشكل مباشر عن تدبير أوراش الإصلاح الإداري، فإننا نعتقد أن دورها يتمثل في التنسيق الفعال بين مختلف مراكز القرار الحكومية المسؤولة عن مباشرة البرامج القطاعية الهادفة إلى إصلاح وتطوير الإدارة، ومن هنا تأتي أهمية اللجان الوزارية التي أحدثت برئاسة السيد الوزير الأول في هذا الشأن.

كما أن الأمانة العامة للحكومة ومع إستحضارنا للتطور الملموس في وظائفها، فإنها ومن موقعها كمستشار قانوني للحكومة مطالبة بالبحث عن مختلف الصيغ التي تمكنها من تفعيل دورها من أجل مسايرة إيقاع المنتوج التشريعي والتنظيمي غداة إستشارتها في هذا الشأن، مما يقتضي مستقبلا الرفع التدريجي للإعتمادات المخصصة لها، قصد تعزيز مواردها البشرية بأطر ذات كفاءة عالية، تساهم في الرفع من السرعة والجودة المتطلبة عند إبداء الرأي في إنجاز مشاريع النصوص المعروضة عليها من قبل الحكومة، كما نثمن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للحكومة وندعوها لمزيد من الإجتهاد في مجال عقلنة وترشيد النفقات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

في مجال حقوق الإنسان، نسجل المبادرات الإيجابية والملموسة التي مافتئت تحققها بلادنا بفضل التناغم الحاصل بين المبادرات الملكية السامية والتدابير الحكومية، مما يجعل المسيرة الديمقراطية تأخذ طريقها بثبات، عن طريق:

- التسوية النهائية لحالات الإختفاء القسري والإعتقال التعسفي وتشكيل هيئة تحكيم لتعويض الضحايا وإقرار مبدأ تعويض الموقوفين لأسباب نقابية.

- المبادرات المتواصلة إتجاه المنتظم الدولي لتعزيز ضمانات حماية حقوق المهاجرين، وإثارة إنتباه المحافل الدولية إلي خطورة وضعية المواطنين المحتجزين في معتقلات الحمادة وتندوف.

- تطوير وتعزيز البرامج التربوية والثقافية الهادفة إلى تعميق الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان.

- توسيع دائرة الممارسة المطلبية والحقوقية التي ندعو وفاء لقيمنا في الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية إلى إرساء قواعدها وتعزيزها بكفاة الضمانات، خاصة في المجالات الإعلامية والنقابية والجمعوية، مع الإشارة الى ضرورة إستثمار هذه التراكمات الإيجابية من طرف كل الفاعلين بروح المسؤولية والمواطنة ووفق ما يجعل المغرب يتدارك الزمن الضائع ويجمع شمل أبناءه ويضمد جراحاته، حتى نتفرغ جميعا لترسيخ الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ومحاربة مظاهر الفقر والتهميش والإقصاء، لأنه لا قيمة للحقوق السياسية والمدنية في

غياب تكاملها مع الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ولأن الكرامة الإنسانية كل لا يتجزأ. أما بخصوص الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فإننا نعتقد أن دورها أصبح يتجه أكثر فأكثر نحو تيسير العمل التشريعي عبر إرساء قواعد وأعراف تضمن إستقلالية الجهازين التنفيذي والتشريعي والتنسيق بينهما وقت ما يسمح لكل سلطة بممارسة أدوارها بما يتكامل وصلاحيات السلطة الأخرى، وهو ما يجد مؤشراته في إتساع دائرة المراقبة البرلمانية للعمل الحكومي والأهمية العددية والنوعية لمشاريع ومقترحات القوانين المصادق عليها والتي تعتبر ركن الزاوية في برنامج الإصلاح المؤسساتي.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد قرو.

السيد المستشار عبد المجيد المهاشي :

نقطة نظام، غير باش نقول لكم على الوقت، باش ما يكون شاي واحد الملل وباش... يكون الوقت مضبوط لنا جميعا لكل واحد.

السيد رئيس الجلسة :

الرئاسة تضبط الوقت، والمستشار المحترم يالله انتهى بدأ مع 3و26 دقيقة وإنتهي مع 3و36 دقيقة إذن ما...

السيد المستشار عبد المجيد المهاشي:

غير نبهنا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة :

هذا الشي راه منبهين، راه الإخوان عارفين هذه القضية تفضل آسيدي.

السيد المستشار محمد قرو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لمناقشة الميزانيات الفرعية لكل من وزارة العدل، ووزارة حقوق الإنسان، والوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، نظرا لما لهذه القطاعات من ارتباطات إذ لا حقوق بدون إصلاح العدالة والتخليق الإداري.

السيد الرئيس،

إن عالمنا اليوم يموج بالمتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة، يفرض على بلادنا تعزيز الوسائل الكفيلة بمواجهة العولمة والمنافسة الدولية، وهذا لن يتأتى إلا بتطوير الإطار القانوني المتعلق بعالم الأعمال وتأهيل الجهاز القضائي، وتحسين مستوى وكفاءة العاملين به، وتقوية الجانب الأخلاقي لديهم للإضطلاع بمسؤولياتهم بشكل فعال، يتناسب والدور المنوط بهم في سياق الإصلاح الجاري الذي يعرفه جهاز القضاء. إننا نعتبر أن جوهر الإصلاح يتمحور في المؤسسة القضائية المتكونة من القضاة ومساعديهم من كتاب ضبط وأعوان وخبراء وأطباء والضابطة القضائية، مع التوجه بعمق نحو إصلاح مهنة المحاماة التي تعاني نفس مشاكل القضاء. إذ أصبح من الضروري إعطاء مهنة المحاماة مفهوما جديدا، يؤهلها لأداء دورها كاملا في ميدان العدالة. ومن هذا المنطلق أصبح واجبا على الجمعيات الحقوقية وكل القوى التقدمية التشبث بالعمل على تحسيس المواطنين بحقوقهم والإلتزام بواجباتهم، كما لا يتحقق الإصلاح إلا بإعادة الإعتبار للسلطة الشرعية للمحاكم وإرجاع الثقة للمتقاضين ومحاربة التجاوزات وإعادة فرض سلطة القانون.

ونشير في هذا الصدد إلى ضرورة إعادة النظر في هيكلة المجلس الأعلى للقضاء وتطوير أدائه وإخراجه من حلقة التعاضد المهني والفئوي إلى مؤسسة فاعلة تؤمن حصانة القضاء وتكافؤ الفرص بين القضاة المستحقين، وتعاقب من يخل بالقواعد الخلقية لرجال القضاء، كما نشير إلى ضرورة مواصلة تحديث ومراجعة كل النصوص التشريعية المتجاوزة لجعلها تلائم برنامج ومقتضيات الإصلاح. إننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي، نقدر جسامة المسؤولية الملقاة على الحكومة في إصلاح العدالة، وتمكين المتقاضين من قضاء قوي، مستقل ومحايد في إطار مواصلة العمل من أجل مصالحة المغاربة مع عدالتهم، وسيظل إصلاح القضاء من بين أهم الورشات التي على الحكومة

الإنكباب عليها، تجاوبا مع طموحات وتطلعات شعبنا لحياة أفضل وصونا لحقوقه، وإستكمال بناء دولة المؤسسات وترسيخ دعائم مغرب تحكمه الديمقراطية ويسوده القانون، وتنتعش فيه الحريات وحقوق الإنسان...

السيد الرئيس،

وفي مناقشتنا لميزانية وزارة حقوق الإنسان في لجنة العدل، نوهنا بما تحقق في مجال حقوق الإنسان من خطوات تكرس دولة الحق والقانون والمؤسسات وتعلن عن نهاية مرحلة اتسمت بالتحكم والإكراه، دفع فيها مناضلو الديمقراطية والتقدمية، ثمنا باهظا. وهو تقدم غير مسبوق في تاريخ التجارب الحكومية، إذ نعتز بكون بلادنا قد خطت اليوم خطوة نوعية في إتجاه طي المخلفات السلبية للماضي بصفة نهائية لارجعة فيها، وننوه في هذا الصدد بالمجهودات التي مافتئت تقوم بها الجمعيات الحقوقية في إثارة مشاكل حقوق الإنسان ونساند مطالبها في البحث عن الحقيقة وتعويض ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان وإنصافهم، وذلك إنصافا للتاريخ والأجيال الصاعدة.

إن هذا التوجه العام، بماله من مزايا وإيجابيات في دعم وتطوير وتنمية الوعي بحقوق الإنسان ينبغي أن يكون محفزا للجميع على القضاء على كل عناوين إنتهاكات حقوق الإنسان التي لا تشرف المغرب وهو على عتبة الألفية الثالثة، إيمانا منا بأن حقوق الإنسان لا تعني فقط الحقوق السياسية والمدنية والحريات، بل إنها تخص أيضا الحقوق الإقتصادية والإجتماعية من توفير الشغل والسكن اللائق والتغطية الصحية ومحاربة الأمية وتأهيل العالم القروي... وغيرها، وإننا نعتقد أن إعتماد أسلوب التشارك وتنمية روح التعاون مع منظمات وجميعات المجتمع المدني لنعتبره الوسيلة الأفضل والأسلوب الأنجع لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

لقد أعطت حكومة التناوب لموضوع الإصلاح الإداري أهمية بالغة، جعلتها من ضمن أولوياتها وأحد المحاور الإستراتيجية لعملها بهدف تدعيم عدم التمركز الإداري، وتحسين إستفادة المواطنين من الخدمات العمومية، غير أنه بالرغم من الإرادة الواضحة للحكومة في الإصلاح الإداري، وعلى الرغم من المجهودات الحثيثة للوزارة الوصية، وعلى الرغم من عشرات الدوريات والقرارات الصادرة عن الوزير الأول الرامية إلي تقريب الإدارة من المواطن وتحسين أدائها وتبسيط مساطرها وتخليقها، فلازالت إدارتنا لم تعرف بعد التغيير المنشود.

إن الجميع ينتظر من الإدارة تقديم خدمة عمومية تستجيب بشكل أفضل لتطلعات المواطنين، وذلك عبر تحسين نوعي ومستمر لأدائها وترشيد نفقاتها ومحاربة التبذير فيها وتقوية آليات المراقبة وتعزيزها. ونعتبر أن تفعيل ميثاق حسن التدبير مقدمة لتحقيق ما نصبو إليه جميعا. لابد كذلك من مراجعة عقلية مسؤولي الإدارة وموظفيها للقطع مع ظاهرة اللامبالاة في التعامل مع المواطنين، مما يضيع الوقت ويفوت الفرص ويهدر حقوق المستفيدين من المرفق العام، ناهيكم عن تعقد المساطر وبطء الإجراءات وتعدد المراكز وتنوعها داخل نفس الإدارة. إن التغيير والديمقراطية هم مفتاح التقدم ولنا أن نتفاءل بكل المجهودات المبذولة خلال التجربة الحكومية الحالية على الرغم من قصرها، يؤكد أن عقارب الساعة قد ضبطت فعلا في إتجاه الإصلاح رغم ما يبدو من بطء وتيرتها، وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم، عن فريق الكونفدرالي الكلمة للمستشار المحترم السّيد محمد الفلاحي.

السيد المستشار محمد الفلاحي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على رسول الله،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

قبل كل شيء- السادة الوزراء- خاصة فيما يخص وزارة العدل والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان.

السيد الوزير،

احنا سبق لنا- السيد الوزير- تكلمنا في اللجنة وأعطينا مواقفنا وفلسفتنا حول العدل وحقوق الإنسان، وطبعا في هذه الجلسة العمومية

إننا سنناقش المحور كله ديال لجنة العدل وحقوق الإنسان، سنكتفي بالتركيز والتلخيص، إلا أنه بالنسبة لنا كمغاربة نعتبر بأن العدل بالمفهوم ديالنا الكونفدرالي وطبعا هو اللي مفهوم جميع الناس اللي محتاجين للعدل، لأن بالنسبة لنا العدل هو تنكونو أمام القضاء سواسية ولا تقلب الكفة للظالم يصبح مظلوم والمظلوم يصبح ظالم، بالنسبة لنا العدل هو فاش كل الطفل تيصيب الحليب باش يرضع، هو كل مواطن تيكون عنده الحق في الشغل، في السكن، وفي الضروريات ديال الحياة الكريمة.

بالنسبة لنا العدل هو أن لا يكون تمييز ما بين المدينة والبادية.

- بالنسبة لنا العدل هو تيترفع كابوس الظلم على المجتمع القروي، اللي هذا المجتمع القروي عندنا في المغرب تيعيش محروم من كل الحقوق ديالو، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.
- بالنسبة لنا العدل هو هذا المجتمع القروي لا يهاجر إلى المدينة.
- بالنسبة لنا هو المغاربة ما يمشيو شاي يبحثوا على واحد الحق ديالهم يبحثون عليه في بلدان أخرى، ويمشيو في قوارب الموت.
- بالنسبة لنا العدل هو العمال ديالنا المهاجرين أنه يكونو محميين ويحسوا بأنهم عندهم حكومة وعندهم بلاد تحميهم.
- بالنسبة لنا العدل هو أنه ما تطبق شاي عندنا الفيزا ومانطبقها شاي على الآخرين.
- هذا بالنسبة لنا العدل هو مدونة شغل عادلة ومنصفة.
- بالنسبة لنا العدل هو أي واحد يكون مطمئن للقضاء ومطمئن باش يمشي أمام القضاء.
- وبالنسبة لنا العدل كذلك هو أن متابعة الناس الذين نهبوا ثروات البلاد، هذا حتى هو عدل، وفي هذا الإطار معناه أن بالنسبة لنا العدل هو حقوق الإنسان، هو العدل الإجتماعي والإقتصادي بالأساس قبل العدل الأخلاقي، وفي هذا الإطار جاءت المداخلة ديالنا، وطبعا وإنصافا أنه ما يمكن لنا شاي، ننكر أنه ماكاين شاي تقدم منين صاحب الجلالة المغفور له أنه أمر بهذه حكومة التناوب، وكذلك احنا نؤيد ككونفدراليين جميع الخطوات اللي الآن نلمسها وتطمئننا على مستقبل البلاد الذي هو تيتمشى فيها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في هذا الإطار جاءت مداخلتنا.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل بإسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة المحور المتعلق بالميزانيات الفرعية لوزارة العدل والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري والأمانة العامة للحكومة والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان. إن المرحلة الإنتقالية الكبرى التي يعيشها العالم جعلت من قضايا العدل وحقوق الإنسان وإصلاح الإدارة محاور نقاش مهيمن على الساحة الدولية بين مختلف الفاعلين المجتمعيين والسياسيين والحقوقيين في أفق تجديد تأطير النظري والسياسي والقانوني لهذه الحقول الكبرى بغاية إعطائها مضامين جديدة مطابقة لروح هذا الإنتقال الذي تنشده الإنسانية، وهكذا نعيش اليوم التحول في مجال العدل وحقوق الإنسان من حقل معياري في بعده القيمي إلى حقل المجتمع العام.

لذلك أصبح العدل مطلبا إقتصاديا قبل أن يكون أخلاقيا أو شيئا آخر، كما أصبحت حقوق الإنسان حقوقا إقتصادية وإجتماعية قبل أن تكون مجرد حقوق أخلاقية. إن هذا التحول العميق الذي عرفه مجال إشتغالكم، يفرض علينا الطرح سؤال كبير أين نحن من كل هذا؟ وبالإجابة عن هذا السؤال وبإستحضار التجربة المغربية يمكن القول بأن الشروط الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي تحكمت في تطور بلدنا، حالت دون أن ننجز الخطوات الإصلاحية الكبرى التي كان ينتظرها عموم شعبنا من هذا القطاع، وهذا ما جعله تابعا إما للسلطة السياسية أو سلطة المال، وقد ترتب عن هذا الوضع ضياع حقوق كثيرة واتساع رقعة التسلط والقهر والظلم وبكل تأكيد تراجعت القيم وانحصر الإجتهاد حتى بات العدل في بلدنا متهما بعرقلة الإصلاح والتنمية، بل أن يشكل أداتها أو قاطرتها.

لقد أثر هذا الوضع على مجال حقوق الإنسان، حيث وصلت درجة التجاوز والإنتهاك أقصى حدودها حتى صار الإعتقال التعسفي والتغييب القسري من الظواهر السائدة في بلادنا والأدهى والأم، نجد اليوم بعضهم يتباهى بهذه الظواهر المشينة ويعتبرها واجبا كان

بالضرورة أن يكون. إنطلاقا من هذا التحليل الموضوعي لهذين الحقلين المتميزين بالهشاشة والتفكك وغياب الرؤيا الواضحة وبعيدة عن أية مزايدة، نرى في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومن دون الدخول في التفاصيل والجزئيات وما أكثرها نطالبكم- السادة الوزراء كل في مجال إختصاصه وفي إطار تصور إستراتيجي شامل بـ :

1. إعادة هيكلة هذين القطاعين العدل وحقوق الإنسان تفاديا للأساليب الترقيعية السابقة، لأن الإصلاح هو أولا خلخلة وفق تصور للوصول الى النتائج المرجوة. إن البنية التقليدية الموروثة لابد من إعادة النظر فيها على أسس جيدة تمكن من ولوج تجربة اللامركزية واللاتمركز من أجل إعطاء مضمون يقوي من إستقلال القضاء ويدعم حقوق الإنسان.
2. خلق القضاء الإجتماعي الذي بدونه يستعصي على قضائنا وعدلنا الإنخراط في التنمية الإجتماعية، فالقضاء الإجتماعي اليوم وفي كل الدول الديمقراطية هو في طليعة كل الإختصاصات الأخرى، لأنها أدركت بأن القضاء الإجتماعي هو أساس التوازن والإستقرار.
3. تحديث القضاء وعقلنته لأن الآليات المنتجة للحكم بكل مكوناتها التقنية، فاعلين معلومياتية مختلفة عن الركب، لذلك نعتبر الإستمرار في إصلاح وعقلنة العمل بالمحاكم المغربية من شأنه الرفع من المردودية والفعالية والقدرة على التدخل والحسم في كل النزاعات والمنازعات في الوقت المناسب.
4. الإجتهاد، تكريم للقضاء المغربي إذ لابد من الحث والتشجيع على الإجتهاد القضائي وتأطيره وإعتماده كآلية أساسية في الترقية القضائية وبالإجتهاد وحده نحقق العديد من الأهداف المرجوة من قضائنا العدل، الإستمرار، الإنتاج الفكري. خلاصة كل هذا أن القطاع في حاجة كبرى إلى حوار شامل وشراكة كاملة مع كل المتدخلين من قضاة ومحامين وكتاب بالضبط وإداريين وأعوان، إنكم مدعوون السيد الوزير من أجل إصلاح هذا القطاع الى التفتح على كل الفعاليات المؤطرة لهذا الحقل من نقابات وجمعيات في أفق صياغة تصور إصلاحي متكامل الذي ننشده وينشده جميع المغاربة، هذا كله رهين باتساع وحضور التربية على حقوق الإنسان، لذلك فدور وزارة حقوق الإنسان نعتبره دورا أساسيا خاصة في هذه المرحلة.

صحيح أن الوزارة الحالية مدعوة الى تصفية كل الملفات الموروثة عن التجربة السابقة، لكنها وهذا هو الأساس، مطلوب منها الإجتهاد من أجل تجاوز هشاشة حقوق الإنسان في بلادنا، وإعطاء بديل متقدم يكرم الإنسان المغربي في كل المجالات والأصعدة معنى هذا أن وزارتكم مطالبة بالتدخل في كل الحقول والميادين الإجتماعية والثقافية والصحية والتربوية، الى غير ذلك من المجالات، للأسف السيد الوزير كنا ننتظر أن تعرف وزارتكم هي الأخرى هيكلة جديدة تسمح لها بالقيام بهذا الدور الحضاري الكبير المنوط بها، فبدون حضور لوزارتكم على مستوى الجهات يستحيل عليكم إنجاز أي تقدم في مهامهم، فوزارتكم غير معروفة في العالم القروي، في حين أنه الأكثر حاجة إلى تدخلكم لحماية الفقراء من الفلاحين الذين لازالوا يرزحون تحت تسلط الكبار وما أكثرهم، ولا تفوتنا بهذه المناسبة الإشارة الى الإسراع بتصفية كل الملفات، تعلق الأمر بالمختطفين ومجهولي المصير أو المعتقلين السابقين أو المطرودين والموقوفين.

السيد الوزير،

إن حقوق الإنسان هي عماد الدولة، دولة الحق والقانون، لذلك نطالبكم بالنزول وبالقوة وبالشراكة مع المجتمع المدني تدعيما لهذه الحقوق حتى يتسنى لبلادنا إجتياز هذه المرحلة بأقل خسائر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد تأسست إدارتنا بفعل عوامل سياسية وتارخية على المفهوم الأمني وهذا ما جعلها إدارة متسلطة غير منتجة وغير منصفة للمجتمع والشعب المغربي وغير مبادرة ومشلولة رغم توفرها على رأس مال بشري هام وقادر، إذا توفرت له الفرصة والإمكانيات على البدل والعطاء، لذلك فورش إصلاح الإدارة يستهدف جعلها فاعلا أساسي في المشروع التنموية الشمولي في خدمة المواطنة والمواطنين، لا إدارة منفصلة تعيش حالة إنفصام غريبة، جعلت منها قوة متسلطة معطلة بدل أن تكون قوة دافعة للتغيير والتقدم، لذلك لابد من المجلس الأعلى للإدارة القادر وحده على صياغة هذا التصور الذي نطمح له، كذلك لابد من إعطاء الراس مال البشري الحق في التعبير علي رأيه بخصوص

أي إصلاح، نريده أن يجعل إدارتنا في مستوى تحديات ومن هذا المنبر ننبهكم السيد الوزير إلى محاولة حل بعض المشاكل الجزئية والشكلية للإدارة المغربية على حساب الرأس المال البشري، كإعادة الإنتشار مثلا وغيره من الإجراءات التعسفية التي قد تؤخر بدل أن تقدم إدارتنا.

كذلك إن محاربة الرشوة والروتين الإداري وثقل المساطر الإدارية وهي كلها آفات كبرى تستدعي للتغلب عليها ضرورة التفتح والإشراك، إشراك النقابات المعنية والجمعيات المهنية والتفتح على الجامعة، وبهذه المناسبة نطالبكم بالإسراع بترجمة توصيات المناظرة الأولي لإصلاح الإدارة التي جاءت خلاصة إسهام جل الفاعلين في هذا القطاع وأخيرا نطالبكم برد الإعتبار الى العنصر البشري عماد الإدارة المغربية، تعلق الأمر بالسكن أو النقل أو التعويضات أو الترقية أو التكوين المستمر، هذه بعض عناوين تصورنا لإصلاح شأن قطاعكم السيد الوزير، نتمنى أن تؤخذ مأخذ الحزم حتى يتسنى لإدارتنا أن تنخرط إلى جانب القطاعات الأخرى في معركة التغيير التي تأمل أن يعيشها بلدنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

نظرا لحجم التحديات المطروحة على بلادنا والتحولات التي تقتضيها المرحلة لابد من إنتاج ترسانة جديدة من القوانين في كافة المجالات وحقول المواطنة وتعديل إلغاء العديد من القوانين التي لم تعد مطابقة لواقع الحال المجتمعي في بلادنا ونظرا لتأخرنا الكبير وفقرنا في هذا المجال مطالبون بتفعيل الالة الإنتاجية القانونية ألا وهي الأمانة العامة للحكومة وذلك بتحديد سقف زمني معقول لإعطاء رأيها في مشاريع القوانين وتجاوز الفتاوي التقليدية المؤسسة على نظرة قانونية منغلقة لا تراعي دواعي الإنفتاح على العصر وشروطه الموضوعية. تنشيط آليات التفتح وإتخاذ المبادرة، فعلى إمتداد هذه التجربة السابقة قد انحصرت مهمة الأمانة في مراقبة القوانين بدل المبادرة والإسهام والإنخراط في هذا الورش الكبير لإنتاج ما يلزم من حاجيتنا في مجال التقنين، وفي نفس الإتجاه فالوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان مطالبة بشأن تشارك في تثبيت وترسيخ دولة المؤسسات خاصة وأن بلدنا تعيش لثاني مرة تجربة الثنائية البرلمانية من خلال تنشيط العلاقات بين الحكومة والبرلمان وتمكين هذا الأخير من الإمكانية الحقيقية للمراقبة، إذن الموقع الذي تحتله وزارتكم- السيد الوزير- يمكن إعتباره الجسر الواصل بين الهيأة التشريعية والتنفيذية يستدعي منكم بالإضافة إلى مهمة التنسيق والتنشيط العمل على تطوير التجربة من خلال تنظيم الأوراش للبحث في المسألة الدستورية بإرتباط مع التجربة المغربية وتجارب أخرى، والمساهمة في توثيق الحياة النيابية، هذه بعض ملامح تصورنا لدور وزارتكم في ظل وضعنا المجتمعي المفتوح على كل الإحتمالات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن فريق جبهة القوى الديمقراطية، الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد العربي بوراس.

السيد المستشار محمد العربي بوراس :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية في مناقشة بعض مشاريع ميزانيات القطاعات التي تدخل في إختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وهي قطاعات تتداخل، بحيث أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية وضمان إحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، إلا من خلال القضاء المستقل والنزيه وإدارة تحظى بثقة المواطن وفي خدمته، إننا ونحن نناقش ميزانية كل من وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان، نستحضر بكل خشوع روح جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه لما كان يوليه من عناية فائقة لقطاع القضاء، حيث أعتبره رحمه الله عاملا أساسيا يساهم في تعميق الديمقراطية في المجتمع المغربي وتقوية تماسكه وتطهير المناخ الإقتصادي.

وإصلاح القضاء أصبح من إنشغالات جلالة الملك محمد السادس منذ إعتلاءه العرش، حيث وضع حفظه الله توجيهات واضحة خلال

تتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء للتعبئة بمنظور تصحيحي وتجسيدا هوض بهذا القطاع وترسيخ دولة الحق والعدل والقانون. ويشكل صلاح القضاء إحدى الأوراش الكبرى لحكومة التناوب، ونحن نثمن جهودات وزارة العدل في ما إتخذته من إجراءات تهدف بالأساس إلى صلاح القضاء المغربي وتطويره واسترجاع ثقة المتقاضين فيه، ومن ه المجهودات تفعيل دور المفتشية العامة، بمراقبة مجموعة من حاكم، بما فيها محكمة العدل الخاصة، وذلك لكشف مواطن الخلل لافيها في نطاق احترام وإستقلالية القضاء، وإنشاء محاكم إدارية خرى تجارية التي تدعم سعي بلادنا لترسيخ دولة الحق والقانون، كما مت وزارة العدل بمجهود هام في المجال العقاري وذلك بتدوين مادة قه المطبق على العقار الغير محفظ لتوحيد الإجتهادات القضائية تضاربة في هذه المادة مطالبين بالإسراع بها وعرضها على أنظار رلمان.

إذ نسجل هذه الإيجابيات لا يمنعنا من رصد بعض السلبيات التي زالت لصيقة بهذا القطاع الحيوي، فبرغم المجهودات التي قامت بها زارة فإن القضاء يبقى في حاجة إلى مجهودات مكثفة لتدارك سلبيات المتراكمة عبر سنوات، سواء على مستوى التشريع لملاءمة قوانين مع التطورات الحاصلة وطنيا ودوليا أو على مستوى ممارسة قضاء علي مختلف مستوياته. وقد سبق لنا بمناسبة مناقشة هذه يزانية في السنة الماضية التنويه بالمجهودات التي قامت بها الوزارة تفيذ الأحكام المتراكمة وخاصة منها الإدارية، لكن مازال هناك تباطؤ ا يضر بمصالح المتقاضين، ولكي تقوم المحاكم بدورها على الوجه كمل، نلح على الإعتناء بمؤسسة كتابة الضبط وتحسين الوضعية الية للعاملين بها ليقوموا بمهامهم الجسيمة. وبالرغم من استبشارنا يرا بإنشاء محكمتين تجاريتين واستئنافيتين وإداريتين، فإننا نؤكد ى ضرورة تعميم هذه التجربة على صعيد كل جهة على الأقل، لعمل على تقريب القضاء من المواطنين في مختلف مستوياته والزيادة ي عدد القضاة، حتى لا تظل قضايا المواطنين متراكمة في رفوف حاكم.

ينبغي الإعتراف، السيد الوزير المحترم، أن إحدى مشاكل القضاء لادنا، هي تفشي الرشوة على مختلف مستويات القضاء، فهناك ض القضاة يشوهون سمعة القضاء المغربي ولا يحترمون هذه المهنة النبيلة والأمانة الموجودة في عنقهم، ولا يتوانون في إصدار أحكام غير عادلة بإسم صاحب الجلالة، وهناك بعض أعوان القضاء لا يقومون بمهامهم إلا بعد دفع الرشوة، وذلك ما يفسر كثرة الشكاوي الموجهة لوزارة العدل أو المنشورة في الصحافة الوطنية، فلا يمكن الحديث عن القضاء المرتبط بالعدل ولا عن إصلاحه بدون معاقبة المرتشين، والحرص على نزاهة وإستقامة القضاة، كما أن إصلاح القضاء لا يمكن أن يتم بدون إعادة النظر في الضوابط التي تحكم مهنة المحاماة، فقد لاحظنا في السنوات الأخيرة وجود ممارسات لا تشرف مهنة المحاماة، ومنها تحول بعض مكاتب المحاماة إلى مكاتب للسمسرة والتلاعب بقضايا المواطنين بتنسيق تام مع بعض القضاة الغير النزهاء، وأصبحت كثيرا من القضايا المتعلقة بحوادث السير خاصة، تثير تساؤلات داخل هيئة الدفاع نفسها.

وأدى ذلك إلى تكاثر القضايا المرفوعة ضد محامين من طرف مواطنين تعرضوا للإبتزاز والتلاعب بقضاياهم، مما جعل أصوات المحامين النزهاء تتعالى لاستنكار التدهور الذي تعرفه مهنة المحاماة والسلوكات المخلة بالأمانة والأخلاق وشرف المهنة، ونطالب برد الإعتبار لهذه المهنة النبيلة، التي لعبت أدوارا طلائعية في الدفاع عن الحق والعدل وحقوق الإنسان ببلادنا، ونحن نعتقد أنه من الضروري مراجعة القوانين المنظمة لهيئة الدفاع، وحمايتها ممن يسيؤون إليها من داخل هيئة الذين حولوا هذه المهنة النبيلة إلى متاجرة بآلام الناس ومعاناتهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إن الحديث عن الإصلاح القضائي لا يمكن عزله عن الإصلاح الإداري لتحقيق الديمقراطية ودولة الحق والقانون وصيانة كرامة الإنسان، وهذا المبتغى لا يتحقق إلا في ظل إدارة عصرية منفتحة على محيطها الإجتماعي والإقتصادي، ولكي تؤدي الإدارة الدور الموكول لها على أحسن وجه لابد من العمل على تقريبها من المواطن وجعلها في خدمته ومهتمة بقضاياه، كما أن الإدارة ملزمة بتحسين معاملتها مع المواطنين ومع المقاولات وتبسيط المساطر وتفادي البطء والشطط في

إستعمال السلطة، كما نطالب بتعليل القرارات الإدارية التي تتخذها الإدارة والعمل على تنفيذ الأحكام والقرارات النهائية الصادرة في مواجهة الإدارة لاسترجاع الموطن الثقة في القضاء بصفة خاصة والإدارة بصفة عامة، والعمل على تنفيذ مضامين حسن التدبير وذلك بتفعيل دور المجلس الأعلى للحسابات والتسريع بإخراج المجالس الجهوية للوجود للسهر على حسن تدبير الأموال العمومية.

إذا كانت الحكومة أخذت على عاتقها ورش الإصلاح الإداري الذي ينبغي الإسراع به فإن الهدف المتواخى لا يمكن تحقيقه إلا تم وضع حد لظاهرة الرشوة التي تنخر جسم الإدارة المغربية، إن وضعية لإدارة ببلادنا رغم كل المجهودات المبذولة منذ مجيء حكومة التناوب مازالت لا تستجيب لمتطلبات المرحلة التي نعيشها في ظل متغيرات العهد الجديد تحت القيادة الرشيدة لملكنا الشاب محمد السادس.

أيها السادة المحترمون،

عرفت قضية حقوق الإنسان ببلادنن خلال العقد الأخير تطورات مهمة بفضل السياسة الحكيمة التي نهجها الملك الراحَل المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، وإستمرار جلالة الملك محمد السادس حفظه الله على نفس النهج المستبصر والمتفتح، والرعاية السامية لحقوق الوطن والمواطنين. فقد تم طي ملف المختفين وضحايا الإعتقال التعسفي ونسجل باعتزاز مبادرة جلالة الملك محمد السادس لتشكيل هيئة التحكيم المستقلة لتعويض الضحايا، والتي بدأت فعلا بصرف التسبيقات للمتضررين، وفي نفس السياق نسجل بكل ارتياح صيانة الحقوق وترسيخ الحريات في ظل احترام القانون.

وبرغم كل المجهودات المبذولة، في هذا المجال فإن حقوق الإنسان ببلادنا مازالَ أمامها أشواط أخرى، فنحن نفهم حقوق الإنسان بمعناها الشمولي، فإضافة إلى الحقوق السياسية، فإن حقوق الإنسان هي بالدرجة الأولى تتلخص في الحق في العيش الكريم، وأن يعامل الإنسان كإنسان له الحق في التعليم والشغل والتطبيب والترفيه وفي المعاملة اللائقة من طرف الإدارات العمومية، ونركز على ضرورة إيلاء أهمية لحقوق المعاقين، كما تفعل كل الدول المتقدمة. وقبل إنهاء هذا التدخل، لابد أن نؤكد على ضرورة الدفاع عن حقوق مواطنينا الصحراويين المحتجزين بتندوف والقيام بحملة واسعة لدى الأوساط الحقوقية الدولية ومختلف منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية لكشف الخروقات الفضيعة لحقوق الإنسان بمخيمات تندوف، وذا لتمكين مواطنينا من العودة الى وطنهم كحق من حقوق الإنسان، تلك أيها السادة والسيدات بعض القضايا التي إرتأينا اثارها في هذا المحور، آملين في أخذها بعين الإعتبار.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، آخر متدخل في قائمة هذه اللجنة المستشار المحترم، السيد المهدي الطنجي عن مجموعة الوسط الإجتماعي.

السيد المستشار المهدي الطنجي :

شكرا للسيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أتشرف بإسم مجموعة الوسط الإجتماعي لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل بمشروع القانون المالي لستة الأشهر القادمة، يعتبر المغرب من الدول الرائدة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو في مجال الممارسة الديمقراطية، حيث يعيش في السنين الأخيرة تجربة سياسية جديدة نتيجة التطور الفكر والممارسة السياسية وتفاعل جميع الأطراف الفاعلة في الحقل الوطني العام مع التطورات الدولية والداخلية وكل تطور من هذا النوع لا يمكن له التحقق إلا من خلال بناء وتكريس دولة الحق والقانون وخلق جهاز قضائي قادر على حماية المكتسبات والحقوق الفردية والجماعية حفاظا على إستمرارية نظام وشعب ودولة. وعلى هذا الأساس يعتبر قطاع العدل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي عمل حكومي يرمي إلى تعميق الديمقراطية وحماية الحريات، ولهذه الغاية فإن إصلاح العدل بالمغرب يشغل مكانا متميزا عند جميع المغاربة الذين ناضلوا لكي يعيشوا أحرارا متساوون في وطن حر.

وإيمانا منا في حزب الوسط الإجتماعي بأن العدل من مقومات التماسك الإجتماعي وعامل حاسم لتعميق الديمقراطية في المجتمع ودعامة أساسية لترسيخ دولة القانون، فإننا نشد بحرارة على أيدي كل من ساهم ويساهم في إصلاح العدل وتجديد آليات تنفيذه وجعله قاطرة للإصلاح الشامل الذي يصبو إليه الشعب المغربي بأكمله.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن مناقشة ميزانية وزارة العدل تعتبر فرصة بالنسبة إلينا للإشادة بإرادة الإصلاح التي تتوفرون عليها بمعية أطر وموظفي وزارة العدل، وهي شهادة بعيدة كل البعد عن المحاباة أو المجاملة، فالقطاع صعب ومعقد ويعيش في إطار واقع وأعراف، تواترت لمدة عقود، تستلزم الصبر والإرادة وشيئا من الوقت، فضمان العدل ينطلق بالأساس من القناعة الكافية بإصلاح آلياته وإبادة كل العوائق الذاتية والموضوعية المتوارثة.

السيد الوزير،

في إطار التقويم ورد الإعتبار للعدالة نود الإشارة إلى الإصلاح الذي عرفته مجموعة من الأجهزة التابعة لكم من خلال إعادة انتشار القضاة وتأديب بعضهم ومكافأة البعض الآخر وفق معايير من شأنها ضمان المعالجة العادلة لجميع الملفات، وتساهم مساهمة فعالة في إنجاز برنامج إصلاح القضاء ورد الثقة التي فقدت من جراء ممارسات دنيئة أثرت على العدالة وشوهت الحقائق ولكن كانت مناسبة أيضا لإعطاء المسؤولية لجيل جديد من القضاة الشباب وفتح مجال أكبر للمرأة لتحمل المسؤولية القضائية في أعلى مراتبها.

السيد الوزير،

لا يمكن تحديث إنتاج العدالة دون الإهتمام بأطر وأعوان وزارة العدل وتمكينها من الآليات الحديثة للترقب وإتخاذ القرار وتحسين شروط العمل خصوصا بالمحاكم وإعادة النظر في إنتشار موظفي المحاكم، وفي نفس المجال نود الإشارة الى غياب مؤسسة القاضي المقيم بمجموعة من المناطق التي تبعد عن أقرب محكمة بمسافة بعيدة، يستحيل معها اللجوء الى التقاضي وتضيع معها مجموعة من الحقوق. في مقابل ذلك فالمحاكم الوطنية محتاجة الى إعادة الهيكلة والإنتشار تقريبا للإدارة من المتقاضين وتدعيم السياسة الرامية الى إنجاز مشاريع لإحداث وتوسيع وإعادة ترميم مجموعة من المحاكم بل فتح أخرى متخصصة، خصوصا المحاكم التجارية ومحاكم إدارية استئنافية، وعلى مستوى بقية الفاعلين في مجال القضاء من المفروض مراجعة الأنظمة المتعلقة بمزاولة مهن التوثيق والخبراء القضائيين،والتراجمة والعدول.

ونظرا للخصاص الذي يشكو منه الجهاز القضائي من حيث عدد القضاة وطريقة تأهيلهم فإننا لازلنا ننتظر الإجراءات المستعجلة الرامية الى توظيف أكبر عدد ممكن من المجازين المؤهلين وتحسين ظروف وشروط تكوينهم وجعلهم أكثر فاعلية على التعامل مع النصوص القانونية خصوصا الدولية منها لما يعرفه هذا المجال من تطور كبير وديناميةمميزة. وعلى هذا الأساس نريد أن يتعزز العنصر البشري في إدارة السجون في مجالات الرعاية الإجتماعية والنفسية والصحية، نظرا لما تعرفه المؤسسات السجنية من خصاص على مستوى التأطير خصوصا وأننا نتوجه نحو أنسنتها من خلال تمكين النزلاء من رصيد علمي وتربوي قادر على تأهيلهم للإندماج في الحياة العادية بعد الإفراج عنهم خصوصا الجامعيين والتقنيين منهم.

ولاشك أن مجموعة من المؤسسات لا تزال تعرف نقصا على مستوى الرعاية، خصوصا العناية بالتغذية المتوازنة والصحية وجعلها عامة في إطار الحق الطبيعي والقانوني بدون ميز بين نزيل وآخر. إذا كانت المؤسسات السجنية تشتكي من الإكتظاظ فالحل لا يكمن في إحداث وحدات سجنية أخرى بقدرما نحن في حاجة الى بلورة سياسة إصلاحية تعليمية وتربوية وزجرية قادرة على إصلاح المواطنين وتربيتهم على المواطنة الصادقة واحترام القانون.

السيد الوزير،

لايزال المواطنون يعانون من سوء المعاملة بالمحاكم ويشتكون أيضا من المماطلة والبطء وتعطيل بعض المساطر وسحب حقوقهم المادية من صناديق المحاكم وبالتالي يجب التغلب على هذا النوع من السلوكيات الذي يسيء لسمعة العدالة بالمغرب ويفتح الباب للفساد بشتى أنواعه وتجلياته. ولايزال الشعب المغربي يعاني من إنتشار خطير للجرائم الفردية أو المنظمة منها حتى أصبح المرء يخشى التجول نهارا في بعض الأحياء في المدن الكبرى ورغم المحاولات المادية التي يقوم بها

رجال الأمن رغم قلتهم وقلة الإمكانية، فقد آن الأوان لإخراج النصوص الجنائية الجديدة القادرة على تبسيط المساطر النيابية وتطبيق العقوبات الزجرية التي تساهم في خلق ضوابط عامة وجزئية تحد من إنتشار هذا الداء المجتمعي.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا يمكن الفصل بين العدل وحقوق الإنسان سواء على مستوى المفاهيم والمقتربات أو خلال الترابط الوظيفي والنسقي بالنسبة للحياة اليومية للمواطن المغربي، على هذا الأساس يعرف المغرب في السنين الأخيرة تطورا ملحوظا على مستوى التعامل مع مجموعة من الملفات المرتبطة بمجال الحقوق والحريات بمختلف مجالات ممارستها وتجلياتها، ولاشك أننا عشنا في فترات من تاريخ المغرب حالات شاذة انتهكت فيها الحقوق واغتصبت الحريات وكمن أفواه وعذبت أجساد بريئة وزج بأبرياء في غياهيب السجون، ولكن في إطار التطور السياسي النوعي الذي عرفته الساحة السياسية بمختلف مكوناتها وظهور البوادر الأولى للمجتمع المدني الذي مافتئ يساهم بشكل أو بآخر في الدفع بمسلسل التوعية الفكرية والحقوقية نحو الأفضل، فإن بعض المظاهر السيئة والمسيئة للعدل والقانون أصبحت تتراجع لتترك المجال لممارسة حقوقية جنينية من شأنها أن تكرس مفهوم الحق والواجب وحمايته.

السيد الوزير،

لسنا في حاجة للتذكير بأن جميع المواطنين سواسية وكذلك الهيآت السياسية والجمعيات بمختلف مجالاتها إلا أننا وللأسف نلامس يوميا المعاملة التفضيلية التي تحظى بها مجموعة من التنظيمات سواء على المستوى الرعاية والدعم المادي أو من خلال الحق في الإعلام السمعي والبصري، ضدا على مقتضيات القانون وضربا بعرض الحائط لكل ما التزمت به الحكومة في محاربتها لكل أوجه التمييز والإقصاء، لن نعود- السيد الوزير- للتذكير بالعمل الجاد والجبار الذي قام به ولايزال المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان وخصوصا هيأة التحكيم المختصة بتعويض الضحايا وهي مبادرة حضارية تشرف المغرب وتحضر له كافة الشروط لولوج الألفية الثالثة بثقافة جديدة تتسم بالعالمية والخصوصية النابعة من القيم الدينية والأخلاقية للشعب المغربي الأصيل.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إيمانا منا في حزب الوسط الإجتماعي بالطابع الإنساني للحقوق والحريات وإرتباطها بآدمية الفرد بملفات حقوق الإنسان لم ولن تقفل أبدا على مر العصور، فالحياة تقوم دائما على مفاهيم الحق والواجب والسلطة والقانون والنظام ووسائل الضبط الذاتي وهي مقتربات قد تصطدم فيما بينها من خلال بعض الممارسات اليومية على مختلف الواجهات وعلى سبيل المثال لا الحصر ممارسة مجموعة من المواطنين لحقهم في التعبير عن تدمرهم من أوضاعهم الشخصية أو المهنية بشكل حضاري ووجهت للأسف بسلوك سلبي يضرب في العمق ماسمي في الأمس القريب بمكتسبات حكومة التناوب.

السيد الوزير،

نتفق حول أهمية التربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان بإتفاق أو شراكة مع وزارة التربية الوطنية والوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني بمعية المنظمات والجمعيات المهتمة والفاعلة في القطاع ولكن نعتبره برنامجا إنتظاريا بإعتباره يأخذ لنفسه الوقت الكافي لإجراء التجربة المحدودة. وعلى هذا الأساس وبموازة الحلول الرامية الى الحد من البطالة، نرى حلا ضروريا يرمي إلى تشغيل حاملي الإجازة في الحقوق في التعليم الثانوي لتدريس القواعد والمبادئ الأولى لحقوق الإنسان بغية تحقيق نتائج مهمة ومشاركة تشغيل وتربية وتكوين. ومما لاشك فيه أيها الإخوة أن مجموعة من تشريعاتنا تبقى خارج بعض المنظومات العالمية، مما يحتم أخذ المواقف الثابتة والنهائية منها وملاءمتها ضمانا لعالمية بعض الحقوق التي لا تتعارض مع مقوماتنا الدينية والحضارية.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يعيش مجموعة من المغاربة وضعية صعبة من جراء إحتجازهم في مخيمات الذل والعار، مما يفرض علينا جميعا التحرك على جميع المستويات لفك هذا الحصار والحجز حفاظا على كرامتهم وإرجاعهم إلى ذويهم وبين أهاليهم، وفي نفس الإطار نود التذكير بوضعية المهاجرين المغاربة الذين يعانون من موجة صاخبة للعنصرية المنوحشة والمتصاعدة في بعض الدول الأوربية كما حصل بإسبانيا إضافة إلى أوضاعهم الإجتماعية المزرية وضياع أطفالهم وفق سياسة الإستيلاب الثقافي والتربوي الغربي المنهج، مما يفرض التدخل بسرعة لدى الحكومات المستقبلة والجمعيات والهيآت الإنسانية الدولية من جهة وإحداث مراكز ثقافية وتربوية وإنسانية مغربية حفاظا على المكتسبات الثقافية والحضارية والدينية للشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

نشرع الآن في مناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية، طبعا التقارير وزعت عن السادة المستشارين وقبل أن أفتح باب المناقشة، أخبر المجلس الموقر أن السيد المنتدب... المكلف بالمياه والغابات سينوب خلال مناقشات المشاريع الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الفلاحة عن السيدان وزير الفلاحة والتنمية القروية والوزير المنتدب المكلف بالصيد البحري، كما أن السيدة كاتبة الدولة المكلفة بشؤون المعاقين ستنوب عن السيد وزير التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل، وكذلك السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية سينوب عن السيد وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية. عن فريق التجمع الوطني للأحرار المستشارين المسجلين هم السادة: المستشار المحترم السيد احمد الشرقاوي، المستشار المحترم السيد أحمد السرغيني، المستشار المحترم السيد العربي السديد، الكلمة لأحد المستشارين السيد أحمد السرغيني تفضل.

السيد المستشار أحمد السرغيني :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

سيادة الرئيس المحترم،

سيادة الوزيرة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

في إطار مناقشة ميزانية كتابة الدولة في الصناعة التقليدية، يشرفني بإسم فريق التجمع الوطني للأحرار أن أعبر عن إعتزاز وإفتخار أسرة الصناعة التقليدية من المنجزات الهامة التي حققتها عبر مسيرتها الطويلة من الجهد والعطاء، سجلت فيها عدة مفاخر وأمجاد في مختلف المجالات العمرانية والخدمات وفنون الإنتاج، حتى أصبح المغرب مضرب الأمثال في الجودة والإتقان والإبداع، كما ساهمت هذه الأسرة بحظ وافر في صنع تاريخ المغرب الحديث، حيث كانت لها دور كبير في الكفاح... وتميزوا فيها أبطال كانوا في مقدمة الحركة الوطنية في المقاومة، كما أنجبت هذه الأسرة رجالا ونساءا تركوا بصماتهم في جميع الميادين. لقد قال جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه عندما وصف أسرة الصناعة التقليدية بالصدق والأمانة والوطنية الحنفية والإيمان القوي، الذي لا يوازيه إيمان وهي شهادة يعتز بها كل صانع وصانعة بحيث يعتبرون هذا النطق السامي بمثابة وسام ملكي يضعه الصانع على صدره ويفتخر به.

سيادة الرئيس،

أغتنم هذه المناسبة السانحة لطرح هموم ومشاكل وطموحات الصناع التقليديين الذين يألون جهدا في النضال من أجل البقاء في سبيل إزدهار صناعتنا الوطنية التقليدية كظاهرة يتميز بها المغرب من حيث الأصالة والتجديد، هذه الصناعة التي عرفت صفحات مشرقة ومشرفة ورائدة ومعتبرة في الإبداع والإبتكار، طبعت شهرتها الآفاق العالمية بمزيد من الإعجاب والإنبهار والتقدير، واليوم ماهي الوضعية الراهنة التي يوجد عليها قطاع الصناعة التقليدية ببلادنا، للأسف الشديد لم تعط الحكومة لهذا القطاع ما يستحقه من العناية والإهتمام، وهو تساؤل مشروع أملته الأجواء الإيجابية التي نعيشها في ظل العهد الجديد وحكومة التناوب. واسمحوا لي- السيد الرئيس- أن أؤكد لهذا وللسيد الوزير عن مطالب الصناع التقليديين: أولا تنظيم الحرف وهو أمر ملح للغاية، فإذ لم يصدر قانون التنظيم الحرف فإن الفوضى ستبقى شاملة لهيكلة القطاع، وسوف تتلاشى قوته وتضعف مزدوديته، ووزارتنا الوصية الموقرة مطالبة بالإسراع بإخراج قانون تنظيم الحرف

لحيز الوجود وفي أقرب الآجال، علما بأن هذا القانون سيجد ترحيبا وتفهما كبيرين لدى الصناع. فجميع الحرف كانت تتوفر عن الامناء والمعلمين والصناع والمتكونين، ويكون المحتسب على رأس هذا التسلسل لمراقبة الأسواق وتتبع المنتوج من حيث الجودة والأسعار، وهي تقنينات كان معمول بها قبل عهد الحماية ويمكن تطويرها لتصبح مواكبة لعصرنا الراهن.

ثانيا، تنشيط وحدات الإنتاج وتفعيلها لتصبح قادرة على الإنتاج الفعلي وعلى المساهمة في التنمية المحلية والجهوية، إن سياسة اللامركزية وسياسة الجهة أصبحت تقتضي أن تكون وحدات الإنتاج هياكل إقتصادية قادرة على خلق فرص للتشغيل والرواج التجاري، ويجب إمداد هذه الوحدات بالدعم المادي والبشري ومعالجة الأسلوب وطريقة العمل بها وتطوير قدراتها حتى لا تتعرض لاغلاق كما تم بالنسبة للعديد من الوحدات يضيق المجال لذكرها.

ثالثا: يستدرجنا موضوع الإنتاج إلى موضوع التصدير وهنا أود الإشارة على سبيل المقارنة فقط، إن إيران تصدر سنويا 4 مليار دولار في مادة الزربية فقط، في الحين أننا في المغرب لم نستطع تجاوز 500 مليون دولار أي 50 مليار سنتيم في جميع منتجات الصناعة التقليدية، وربما اليوم أقل من هذا الرقم.

رابعا: التحفيظ من التعرفة الجمركية لإستيراد المواد الأولية الخاصة للصناعة التقليدية، وتقديم التسهيلات والتشجيعات لفائدة الصناع والمقاولات الحرفية المصدرة، وذلك إسوة بالدول الأوربية والأسيوية التي تمنح عدة إمتيازات للصناع المصدرين بل وتعطيهم تعويضات لتحفيزهم وتشجيعهم على الإستمرار في التصدير إلى الخارج ونحن نطالب حكومتنا الموقرة وخلال السيد الوزير أن تساعدونا في هذا المجال.

خامسا: كما لايخفى عليكم الدور البالغ والأهمية التي تقوم بها الدار الصانع في تنظيم وترتيب المعارض الوطنية بالخارج وكذلك جلب زبناء أجانب معنيين ومهتمين بالصناعة التقليدية المغربية، وهذه المؤسسة تتوفر على ميزانية غير كافية لا تمكنها من مواصلة مجهوداتها الموفقة في أحسن الظروف، لذا نطالب بالرفع من ميزانيتها لمواكبة المستجدات في مجال المعارض الدولية في مختلف البلدان والقارات، كما نطالب بفتح تمثيليات لها في العواصم العالمية.

سادسا: كما نطالب حكومة صاحب الجلالة حماية المنتوج المغربي من القرصنة والتقليد الأجنبية من طرف بعض الأطراف بالدول المجاور، حتى الأسيوية التي تقلد منتوجنا بدون إحترام لقواعد التجارة المتعارف عليها دوليا. إن هذا التقليد له أثر مباشر على وجود وعلى مصداقية الصناعة التقليدية المغربية، إنه خطير، ماحق على كيان هذه الصناعة، ... إننا نطالب السيد الوزير احتراما للاتفاقيات الدولية للحماية الفكرية والفنية، وذلك حتى تكون صناعتنا الوطنية في مأمن من أي تقليد أو تزييف.

سابعا: من جهة أخري نطالب، بتحسين نظام التكوين المهني بالتمدرس، لأن التمدرس هو أحسن وسيلة للحفاظ على إستمرار ثراتنا وموروثاتنا عبر الأجيال، لذا نطالب بإلحاح تعميم هذا النظام داخل التعاونيات والمجمعات ووحدات الإنتاج كالقرى النموذجية بجميع مدن المملكة، نطالب بالتغطية الإجتماعية للصناع التقليديين، فلحد الآن ليست لهم أية ضمانات ولاتأمينات من الحوادث المهنية أو الصحية ويجب أن يكون هذا النظام ملائما بخصوصيات القطاع الذي تتميز بعلاقات المهنية والحرفية خاصة وكلنا أمل في أن يخرج هذا النظام إلى حيز الوجود في أقرب فرصة ممكنة تحت عنوان الضمان الحرفي.

نأمل من وزارتنا الوصية أن تكون لها كفاءات تقنية مختصة في ميادين le design le marketing والمعلوميات وفن الرسم، نريد كفاءات استشارية تتقن فن التواصل والعلاقة العامة والإستماع إلى هموم ومشاكل الصناع ولسنا في حاجة الى كفاءات إدارية، فميزانية الوزارة، تكاد تستهلك 70٪ في التسيير وهو ما يجعلها ميزانية لا يمكنها بأي حال أن تساهم في خلق فرص الإستثمار والتشغيل وتطوير المنتوج، وحتى لا أطيل في إعداد معوقات الصناعة التقليدية فإن أهم مكسب يمكن أن يحققه الصانع التقليدي في ظروفه الإقتصادية والإجتماعية الحرجة الحالية هو الإعفاء من جميع أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة. إن الصانع بدوره يعاني من الجفاف من ضعف التأطير وانعدام التأهيل في المقاولات المهنية وغياب نظام المحاسبة، لأن طريقة العمال تتم وفق الأعراف والتقاليد، فالصانع لا يعمل بالكومبيوتر وهو فوق كل هذا يحمل عدة أعباء عائلية وإجتماعية ولا يتوفر على أية ضمانة أو حماية. لقد حان الوقت- السيد الوزير- لإنصاف الصانع وجعله قادرا على مواجهة متاعب الحياة ويحظى بدوره بحصة من

العيش الكريم، ولا يتأتى له هذا إلا بإعفائه الضريبي عام وستكون الحكومة الموقرة قد أسندت خدمة لأسرة الصناعة التقليدية المناضلة بالصمت وإيباء وشهامة وإخلاص.

سيادة الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

تلكم أهم المشاكل العويصة التي يعاني منها قطاع الصناعة التقليدية في بلادنا طرحناها أمام مجلسنا الموقر بكل الوضوح لكي نثير إنتباه السيد الوزير إليها ليتخذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد الحلول الناجعة لها في أقرب الآجال من خلال إستراتيجية الجغرافية ترمي الى حماية صناعتنا التقليدية والحفاظ على خصوصياتها الفريدة واختراق الأسواق الأوربية وأمريكا وآسيا. إن هذه الإستراتيجية تتطلب إرادة وتصميم وعناية الدولة في الصناعة التقليدية للحد من المشاكل التي ذكرناها أمامكم والتي تثقل كاهل الصناع التقليديين وكذلك مواجهة المستقبل الذي ينذر بموجة.... العولمة، ولم تسقط لا محالة لها إلا صناعتنا، إذ لم نواجهها، بما يلزمها من العدة من حيث الجودة والتضامن الذي يحيط كل أطراف القطاع. الأمل وطيد فيكم يا سيادة الوزير بالنظر فيما ذكرنا وبيناه، فالصناع التقليديون كلهم لهم أمل كبير في حكومة صاحب الجلالة من أجل دعمهم ومساندتهم في تحقيق مطالبهم المشروعة إيمانا منهم بحب الوطن وبثراته العتيق والعريق وإستمراره عبر العصور والأجيال تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا عن الحركة الديمقراطية الإجتماعية....

آه، نعم متدخل الثاني، تفضل 7 دقائق، تفضل.

اخواني المستشارين،

السيد المستشار العربي سديد :

شكرا، السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل بإسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة قطاع من أهم القطاعات ببلادنا ألا وهو قطاع الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري برسم مشروع ميزانية هذه الوزارة للفترة الممتدة ما بين فاتح يوليوز ومتم دجنبر 2000، ولمناقشة القطاع الفلاحي لابد من الرجوع إلى الميزانيات السابقة والحالية وما رصد لهذا القطاع، وإستحضار المنجزات وتحليل الأوضاع التي يعيشها هذا القطاع والمتدخلين فيه، وعرض الإقتراحات وإعطاء البدائل.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد الدور الهام الذي يلعبه القطاع الفلاحي في مجال الأمن الغذائي وفي الإنتاج والتشغيل وتدبير المجال الترابي والنظام البيئي، وكذا في جلب العملة الصعبة بالنسبة للفلاحة التصديرية، ضف إلى ذلك البنية القروية التي مازالت تطغى على مجتمعنا المغربي في عاداته وثقافته، إلا أننا نلاحظ غياب استراتيجية مدروسة ومتكاملة لأن الإقتصاد المغربي ليس فعلا إقتصاديا فلاحيا مادام يعتمد أساسا على الظروف المناخية وعلى وسائل الإنتاج التقليدية وعلى الفلاحة المعيشية ذات المردودية الضعيفة. إن القطاع الفلاحي مازال يعاني من عدة مشاكل وصعوبات يمكن تلخيصها أساسا فيما يلي:

1. ضعف الإنتاجية والمردودية الراجع بالأساس إلى التقلبات المناخية غير الملائمة وإلى عدم إستعمال التقنيات الحديثة على نطاق واسع، وإلى ضعف التأطير.
2. ضعف البنيات التحتية الفلاحية، كعدم توفير قنوات الري والسهر على صيانتها، وعدم ربط المناطق الإنتاجية بالطرق والكهرباء وكالتعجيل في مضاعفة بناء السدود لسد حاجيات المناطق الفلاحية المتضررة من قلة المياه الجوفية.
3. إرتفاع تكاليف الإنتاج خصوصا أسعار الكهرباء والوقود والأسمدة والمبيدات والبذور وغيرها، الشيء الذي يحد من تنافسية المنتوج الفلاحي المغربي.
4. ضعف المساعدة والدعم والتأطير المقدم إلى الفلاح من طرف

الجهات المختصة.

5. إرتفاع سعر فوائد القروض المقدمة للفلاح من طرف المؤسسات البنكية المختصة وتراكمها.

6. التفكيك الجمركي، الذي شجع على تدفق المنتوجات الفلاحية الأجنبية كالموز والبطاطس وغيرها داخل السوق المغربي مع مالهذا الأمر من إنعكاسات سلبية على المنتوجات المحلية المماثلة.

7. ضف إلي كل هذا المشاكل التصديرية التي تتجلى خصوصا في إرتفاع تكلفة النقل والتلفيف والمضايقات من طرف الدول المنافسة وإنخفاض قيمة العملات الأجنبية وانعدام التنسيق بين المصدرين المغاربة أنفسهم في غياب جهة واحدة تتولى هذه المهمة.

السيد الرئيس،

حقيقة لا يمكن أن ننكر المجهودات المتواصلة، التي تبذلها الحكومة لصالح هذا القطاع الإستراتيجي على الرغم من الإكراهات ومن ضعف الإعتمادات المرصودة لوزارة الفلاحة.

إلا أننا في التجمع الوطني للأحرار نرى أنه من الضروري التفكير في إعداد إستراتيجية فلاحية فعالة، ترقى بهذا القطاع الى مستوى يسمح بتسريع وثيرة النمو، ومن خلال هذا المنظور يتعين إتخاذ جملة من التدابير التي نراها ضرورية ونذكر منها ما يلي:

- الرفع من مستوي الدعم المخصص لوسائل الإنتاج والعمل على تقديم عوامل الإنتاج بأثمان تفضيلية كالكهرباء والوقود والبذور والأسمدة والمبيدات وأنظمة الري العصرية، وكذلك مساعدة الفلاحين على التنقيب على المياه الجوفية خصوصا بالمناطق التي تعاني من ندرة هذه المياه، كمنطقة الكردان مثلا والمناطق الجنوبية وغيرها.

- كما يجب دعم الغرف الفلاحية حتى تقوم بدورها في تأطير الفلاحين وتوجيههم وتنظيمهم في إطار جمعيات وتعاونيات فاعلة من أجل النهوض بالإستثمارات في هذا القطاع.

- تطوير ودعم البحث العلمي والإرشاد الفلاحي وتقريبه من الفلاح، وتمكينه من جميع الوسائل المادية والمعنوية للقيام بمهامه وإيصال التقنيات الحديثة والمتطورة إليه.

- تصفية أراضي الجموع والأراضي المسترجعة والعمل على الحد من تفتيت الأراضي ومعالجة ملفات التعاونيات الفلاحية.

- تقديم الدعم الكافي لإنجاز المشاريع التنموية الكبرى وهنا نطالب بدعم الإنتاج عوض دعم الإستهلاك الذي لا يستفيد منه المواطنون بقدر ما يستفيد منه السماسرة والوسطاء.

- إشراك الفاعلين في الميدان في جميع المخططات الرامية إلى إستصلاح الأراضي وضمها، وسن القوانين والتشريعات الخاصة بها.

- تعميم البنيات التحتية والتجهيزات الفلاحية الأساسية كبناء الطرق وشق قنوات الري وسن سياسة مائية جديدة في ظل الوضعية المناخية الغير الملائمة التي تسببت في تقليص الموارد المائية، هذه السياسة التي يجب أن تتلائم مع الحاجيات الضرورية للماء الشروب وماء السقي، وذلك بالتنقيب عن المياه الجوفية وإستصلاح دوائر الري المتقادمة، وعقلنة إستعمال المياه ودعم وسائل السقي الحديثة، وتدبير الموارد المائية.

- إحداث صندوق لتعويض الفلاح عن الكوارث الطبيعية، وإعادة النظر في التأمين الفلاحي وتعميمه.

- إعادة هيكلة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ووضع بنود تشجيعية للإستفادة من القروض ذات الصبغة الفلاحية والقروض الممنوحة للفلاحة بفوائد معقولة ومشجعة.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا ونحن نناقش ميزانية قطاع الفلاحة لا يمكننا إغفال إشكالية العالم القروي بكل مكوناته وما يحتاج إليه من تجهيزات أساسية، لقد كنا دائما ندعو إلى مضاعفة الإهتمام به وتأهيله لفرض نفسه في التأثير والتفاعل مع المحيط الداخلي والعام، وهنا نستحضر التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله للحكومة بإقرار برنامج إستعجالي للتخفيف من آثار الجفاف والنهوض بالعالم القروي ورصد مبلغ مالي يقدر ب 6,5 مليار درهم، إستجابة للحاجيات الملحة للساكنة القروية وبالمناسبة ندعو إلى تكثيف المراقبة لضمان تنفيذ البرامج بفعالية وشفافية، مع الحرص على توسيع دائرة خلق فرص

الشغل في العالم القروي بعد تقلصها نتيجة الجفاف بما يناهز 52,5 مليون يوم عمل.

وأخيرا أملنا أن تتفهم الحكومة دور القطاع الفلاحي في تحسين الأوضاع الإجتماعية والتنمية الإقتصادية وتثبيت الإستقرار لساكنة العالم القروي، وأن تأخذ بعين الإعتبار كل هذه الملاحظات وتزيد من دعم ميزانية هذه الوزارة لاحقا حتى تتمكن من تنفيذ كل البرامج المسطرة، لذا فإننا في التجمع الوطني للأحرار نصوت لصالح ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة للمستشار المحترم السيد عقا الغازي عن الحركة الديمقراطية الإجتماعية.

السيد المستشار عقا الغازي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل بإسم فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية لأدلي ببعض الملاحظات المتعلقة بالميزانية المخصصة لقطاع التشغيل، ولعل أكبر مشكلة تواجه المواطنين المغاربة هي آفة البطالة، بحيث نجد بأن إهتمام أغلبية المغاربة منصبون على وزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني بالذات لأنها تشكل في نظرهم مفتاح لحل مشاكلهم، ليس على أساس أن تقوم بعملية التشغيل وتوظيف أبنائهم وإن كنا نحن كقوى حية بالبلاد، نعتبر بأن مشكل التشغيل مشكل وطني، ونتقاسم مسؤولية جميع القوى الفاعلة بالبلاد سواء كانت حكومية أو سياسة أو إقتصادية أو إجتماعية، ولكن على أساس أن تعمل الوزارة على تفعيل آليات الحوار بين أطراف العمل أو أطراف النزاع كأرباب عمل وعمال وتجعل من قاعدة الحوار أساس كل التفاهم، لأننا لاحظنا في السنتين الأخيرتين أن ظاهرة إقفال المعامل وتسريح العمال والزج بالنقابيين للمحاكم هي السمة التي طبعت هذا الظرف، وهي أمور لا نقبلها في وقت كثر فيها الهرج والمرج بإسم الديمقراطية ودولة الحق والقانون وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن الرقم الذي اقترحه القانون المالي لتشغيل الشباب ما يزيد على 17.000 منصب شغل، يعتبر في نظرنا رقما ضعيفا فهو أولا: لايشكل سوى نسبة ضئيلة من المعطلين، وهو ثانيا: لا يكفي لسد حاجيات المغرب إلى التشغيل، وإذا كانت الآراء تتجه نحو دعم الإستثمار وتشجيع القطاع الخاص لاستيعاب أكثر عدد ممكن من العاطلين، فإننا نرى بأن الإدارة العمومية المغربية في حاجة الى تزويدها بالأطر اللازمة والمكونة لأن العنصر البشري يعتبر حلقة مهمة في سلسلة الإصلاح الإداري ويعتبر هذا شرطا أساسيا لتخليق الحياة الإقتصادية وتفعيل الإستثمار، وفي هذا الصدد يتعين على الوزارة أن تجد الحاجيات الحقيقية للإدارة المغربية.

السيد الرئيس،

إن الإنكباب على مشكلة التشغيل وخلق شروط الإقلاع الإقتصادي في جو من الثقة ومعادلة التنمية ومرتفع ومسددة ينفتح عنه توسع إقتصاد قادر على استيعاب هذا الكم من المعطلين، ونرى بأن الإستثمار العمومي لم يخصص له القانون المالي سوى إعتمادا ضئيل ويعتبر هو المحرك الأساسي لهذا الملف، كما يعتبر بمثابة القاطرة التي تحرك الإستثمار الخاص، وذلك فقد بات من الضروري معالجة ملف الإستثمار على مستوى الحوار وإزالة المعوقات ومعالجة مشكل البطالة وتحسين كلفة الإنتاج بالنسبة للمقاولات المغربية، ومراجعة سعر الأراضي الصالحة للإنتاج وإعادة النظر في سعر الفائدة وتبسيط الإجراءات الإدارية وملاءمة التكوين مع متطلبات المحيط الإقتصادي، بالإضافة الى ضرورة عدم السماح باستيراد الآليات التقنية المعوضة لليد العاملة وإحداث صندوق الإستثمار وخلق الإندماج في الميدان الفلاحي وفي العالم القروي بالخصوص وإصلاح سياسة التكوين المهني ليكون منسجما مع المحيط الإقتصادي والإجتماعي وذلك لخلق حوافز تشجيعية للمكونين والإهتمام الأكثر بالمجالات التي يتطلبها ميدان التكوين وهي كثيرة.

السيد الرئيس،

لقد شكل موضوع مدونة الشغل هما أساسيا لدى النقابات ولعل الحكومة كذلك لما له من أهمية إقتصادية وإجتماعية وما سيترتب عنه من تعاقد بين أرباب العمل والشغيلة، كما يضمنه من حقوق للعمل وما يلزمه للحكومة من واجبات وما تسنه العدالة للعامل من حقوقه كذلك. إننا نحتاط بأي تسرع في إخراج هذه المدونة الى الوجود أو التعجيل بدراستها ومناقشتها والتصويت عليها بالبرلمان إذا لم تأخذ الحكومة برأي كافة النقابات خاصة في النقط الأساسية التي ما زالت حولها الخلافات قائمة، كما ننبه الحكومة من مغبة إقصاء بعض المركزيات من الحوار ومن الآراء، لأن ما يؤسف له أن سياسة الإقصاء هي التي ميزت الوزارة الوصية على قطاع التشغيل بمبررات واهية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لقد سمعنا مرارا من الحكومة على لسان ناطقها الرسمي أنها تهدف إلى خلق وتحسين سلم إجتماعي ومؤكدا أن هذا السلم لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة الحوار بين مختلف الأطراف العاملة للإنتاج من أرباب عمل وعمال ونقابات لأننا نلاحظ بأن الحكومة هي التي تهدد هذا السلم الإجتماعي ويتأكد لنا كذلك من خلال جولة الحوار الأخير الإجتماعي بحيث عملت الحكومة على إقصاء عدة نقابات في هذا الحوار على الرغم من أنها تتوفر على تمثيلية داخل البرلمان وهو منطق قد يهدد هذا السلم وقد يقضي الى زرع فتيل من توتر في الساحة الإجتماعية، ونعتبر بأن ماتمخض عنه هذا الحوار من نتائج لا ترقى إلى طموحات الطبقة العاملة التي تطمح الى ماهو أفضل على مستوى تحسين وضعية العمال المادية والإجتماعية في مختلف المجالات التي تؤرقهم وأظن أن هذا الملف بدوره شائك وطويل وستكون لنا فرصة أخرى لمناقشته.

السيد الرئيس،

وأكبر دليل على أن هذا الحوار الأخير الذي جرى بين المركزيات التي اختارتها الحكومة للمناقشة معها وأرباب العمل الذي نتج عنه اتفاق 19 محرم لم يفض إلى النتائج التي كنا نرغب في الوصول إليها، وهو تردد أرباب العمل في قبول الزيادة في الأجور في القطاع الفلاحي بالنسبة ل 10٪ على غرار القطاع الصناعي، فضلا عن وجود عشرات المعامل مقفولة وعمالها مسرحون ووضعياتهم الإجتماعية تنبئ بأخطار محدقة لأنهم مسوا في رزقهم وضمان عيشهم ومستقبل أبنائهم، كذلك على الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها وتسرع في إجراء الحوار مع أرباب العمل والعمال في عدة معامل والشركات المختلفة بأقاليم المملكة، وبالسرعة المطلوبة وبناءا على التزام الأطراف في اتفاق 19 محرم. كما أننا نرى أن الفرصة سانحة لتقديم بعض الإقتراحات التي تهم قطاع التشغيل وهي:

- تشجيع المقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة.
- إسناد رخص النقل وإستغلال أراضي الجموع للعاطلين الشباب.
- مراجعة سن التقاعد وساعات العمل.
- فتح أوراش كبرى لامتصاص البطالة.
- محاربة العمل السري وإيقاف الإستعمال البشع للنساء والأطفال.
- إصلاح نظام الضمان الإجتماعي.
- إخراج مدونة الشغل إلى حيز الوجود بشكل متفق عليه من جميع الأطراف.
- وأخيرا إننا نعتبر بأن الغلاف المخصص لهذه الوزارة لا يفي بما ننتظره وما تنتظره الطبقة العاملة من هذه الوزارة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن الفريق الديمقراطي الكلمة للمستشار المحترم السيد احمد السنيتي، تفضل.

السيد المستشار أحمد السنيتي :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

بإسم الفريق الديمقراطي، أتناول الكلمة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للفترة الممتدة من فاتح يوليوز الى دجنبر 2000، وسأحصر المناقشة في المحاور التالية :

1. القطاع الفلاحي.
2. القطاع الصناعي، والتجاري، والصناعة التقليدية.
3. التشغيل.
4. السياحة.
5. الطاقة والمعادن.
6. الصيد البحري.

المحور الأول : إن القطاع الفلاحي، يعد قطاعا مهما في الإقتصاد الوطني، وكلما أتيحت الفرصة، إلا ونجد أنفسنا أمام قطاع، يشغل بال المهتمين بالقضايا الإقتصادية، والإجتماعية، ولا يخفى علينا جميعا بأننا سايرنا التطورات الإقتصادية، والمالية عبر المحاصيل الفلاحية التي ارتبطت أساسا بوضع وتهييء الميزانية العامة للدولة مع إدخال القدرة الإنتاجية في الحسبان لتغطية جزء من حجم المداخيل، وقدرتها على هذا القطاع في وضع القانون المالي، ليبدأ في فاتح يوليوز بدلا من فاتح يناير، إلا أن التجربة أكدت على أنه لا يمكن المراهنة علي هذا القطاع، نظرا للتغييرات المناخية، وما استتبع ذلك من انعكاسات على القطاع الفلاحي لتصبح بلادنا خاضعة لظاهرة الجفاف بشكل متواصل منذ الثمانينات، كل ذلك جعل الإقتصاد الفلاحي يعيش تحت رحمة المتغيرات المناخية، وقد عبر السادة المستشارون أثناء دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة عن موقفهم، وقد تبين أن ظاهرة الجفاف أصبحت هاجسا مؤثرا في نفسية المنتج، والمستهلك وقد لاحظ الجميع أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع، لا يمكن أن تساهم في إنقاذ الفلاح، والثروة الحيوانية وقد استقر رأي الجميع على أنها ميزانية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، خصوصا في هذا الظرف العصيب.

وبهذه المناسبة، نثمن المبادرات الملكية السامية التي تجلت في الزيارات المتوالية التي قام بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ولازال يقوم بها لأقاليم المملكة للإطلاع في عين المكان على أحوال رعاياه الأوفياء وما يعانونه من خصاص في الماء الشروب، والأعلاف حيث أعطى أوامره المطاعة لتزويد العالم القروي بكل الصروريات، ودعم الفلاحين الصغار بالإعانات لمواجهة آثار الجفاف، فأين هي الحكومة من المشاكل التي يعاني منها الفلاح الصغير، والمتوسط، وحتى الكبير؟ كل هؤلاء مثقلين بالديون، والمتابعات، في الوقت الذي كان على الحكومة أن تتخذ المبادرة من تلقاء نفسها، للتخفيف من المعاناة التي تواجه الإنتاج، فقد تعرض إنتاجنا لمحاصرة من طرف المنتجين الأوروبيين، حيث أصبحت الصادرات المغربية تعاني من مشكل صرف العملة الوطنية، مما يشكل حجرة عثرة أمام ارتفاع قيمة المواد المصدرة، ثم هناك أيضا ضعف حماية الإنتاج الوطني كالزراعات السكرية والزيتية وغياب دعم الإنتاج الوطني لمواجهة المنافسة الأجنبية.

سيدي الرئيس،

إن الحديث عن مشاكل القطاع الفلاحي، تطرقنا لها غير ما مرة، إلا أن الحكومة تدفع بضعف الإمكانيات المتوفرة لها، في الوقت الذي نجد فيه العالم القروي الذي أصبح يحتل الصدارة في الخطاب الحكومي، بل بات من الضروري الإشارة إليه في أي مناسبة، إلا أن هذا الفضاء الشاسع، لم يستفذ لحد الآن من أية سياسة سليمة وواقعية، وليست هناك إجراءات عملية لخلق التوازن بين المناطق، فهناك الفقيرة والغنية، وإذ يبقى ضعف التمويل الفلاحي إحدى المعوقات، إذ تبقى مؤسسة القرض الفلاحي عاجزة عن تلبية الرغبات المالية للفلاحين، خاصة وأن قدرتها التمويلية لا تتعدى 10 بالمائة من الحاجيات التنموية للقطاع، ناهيك عن الطريقة العشوائية التي تتبعها هذه المؤسسة البنكية التي أصبح هدفها هو الربح كسائر الأبناك، وهي تحرم العديد من الفلاحين من الإستفاذة إعتبارا لمشكل المديونية التي تثقل كاهل الفلاحين بعد توالي سنوات الجفاف، إضافة إلى مستوى نسبة الفائدة والتي تبقى أعلى نسبة مقارنة مع بعض المؤسسات البنكية الأخرى. لهذا نطلب من الحكومة إعادة جدولة مديونية الفلاحين، ووضع سياسة حسب المناطق تكفل لها الإستفادة من خدمة القرض حسب نسبة الضرر التي لحقتها واعتمادا على نظام تمويل عقلاني وموجه، وتعميم التأمين على كل المناطق الفلاحية، وعدم إقتصارها على المجالات الفلاحية ذات مردودية مرتفعة، مع ضرورة ترشيد المياه لضمان الماء الشروب لجل الساكنة القروية، مع العمل على متابعة السياسة الحكيمة لجلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه والمتمثلة في بناء السدود الكبرى، والسدود التلية وحفر الآبار ونشير

الإنتباه، إلى أن السياسة المتبعة لدعم المواد العلفية تتميز بنوع من اللامبالاة، بحيث أن مواد علفية خاضعة لتسعيرة جمركية لها تأثير على وضعية الفلاحين، خاصة بعض المواد التي نطلب إعفاءها من النسبة المفروضة عليها من الثمن المرجعي كالسرغوم، والخرطال، والشعير، وغيرها من المواد التي لا تؤثر على مداخيل الدولة.

هذه بعض الإشارات للمشاكل التي يعيشها القطاع الفلاحي، إلا أننا نؤكد على ضرورة خلق تواصل بين وزارة الفلاحة، والبرلمان، لمناقشة مشاكل القطاع الفلاحي، كالطاقة المستعملة في المجال الإنتاجي، وقضية منافسة المنتوج الفلاحي كالحوامض، والبواكر في الأسواق الخارجية. وبهذه المناسبة يمكن إشارة الإنتباه الى وجود عائق كبير أمام إنعاش الصادرات والمنتوجات الفلاحية المغربية، ألا وهي احتكار الخطوط الملكية المغربية لعمليات النقل.

كما أن هناك قضية الموز المستورد وما يواجهه الإنتاج الوطني من صعوبات، وصفوة القول، أن القطاع الفلاحي يعيش تحت ثقل العديد من المشاكل وإذا لم نتدارك ذلك سوف نعيش أزمة الإنتاج، بدل البحث عن الأسواق، نظرا لأن الفلاح أصبح يفكر في هجرة الأرض، والتوجه الى المدينة وهذا هو المشكل.

المحور الثاني: الصناعة، والتجارة، والصناعة التقليدية:

الصناعة والتجارة الخارجية قطاعان مهمان، يشكلان محور كل تقدم، فلا يسعنا إلا أن نسجل هزالة الإعتمادات المخصصة بصفة عامة لقطاع الصناعة التقليدية مقارنة مع حجمهما وأهميتهما، ففي الفريق الديمقراطي، نولي أهمية قصوى لتشجيع الصناعات والشركات الصغيرة والمتوسطة سواد صناعية كانت أم تجارية لسهولة تصريف منتجاتها بالسوق الداخلي وكذلك الخارجي، نريد هنا أن نسجل وجود منافسة شرسة ومزاحمة قوية للبضائع والمنتجات المغربية الصناعية والفلاحية ويتجلى ذلك في وجود اختلال بالميزان التجاري المغربي، لذا ندعو الوزارة لكي تدعم وتقوي تنافسية الصناعة والفلاحة المغربية وإن اقتضى الحال اللجوء إلى استخدام مقتضيات الفصل 19 من إتفاقية (GATT الجات) وتبني برامج التعاون الدولي والمتمثلة في الإتفاقيات الثنائية والدولية الهادفة الى تنمية قطاع التجارة والصناعة في ظل اشتداد المنافسة الدولية وتعاظم ظاهرة العولمة، ولتشجيع الإستثمارات الصناعية، وبغية توفير مناصب الشغل، ندعو الوزارة لتعمل على وضع مخاطب وحيد تكون له الصلاحية الكاملة في البث في طلبات وعروض الإستثمارات الوطنية والأجنبية.

ونؤكد على ضرورة تجاوز العراقيل البيروقراطية الحائلة دون إخراج العديد من المشاريع إلى حيز الوجود وعدم تمركزها بمنطقة البيضاء، ونطلب من الحكومة تشجيع إقامة مشاكل الشباب بإشتراك مع الجماعات المحلية والعمل على تجاوز الصعوبات والعراقيل ذات الطبيعة البيروقراطية التي تحول دون تمكن الجماعات من إقتناء الأراضي اللازمة لإقامة المشاتل عليها وتبسيط مسطرة إقتناء الأراضي، ونقترح في هذه المناسبة إنجاز مشروع الطريق السيارالتي تربط بين الشمال والجنوب بغية تطوير مسلسل التنمية الإقتصادية للمناطق كلها شمالا وجنوبا، واعتبارا لحجم الصادرات السمكية التي تصل الى 60 بالمائة والصادرات الفلاحية إلى ما يعادل 75 بالمائة من مجموع الصادرات المغربية.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصناعة التقليدية يشكل تراثا متنوعا ومتعددا يشهد على تاريخ طويل لبلدنا ومحددا لهويتنا الثقافية والإبداعية الأصيلة يجب الإهتمام به. فالتدهور الذي يطاله يؤثر سلبا على إقتصادنا الوطني اعتبارا لليد العاملة المهمة التي يشغلها وإعتبارا كذلك في مساهمته في الرفع من مداخيل المغرب من العملة الصعبة، فالميزانية الهزيلة المرصودة لهذا القطاع الحيوي لا ترقي لتطلعات المهنيين كما نشير إلي غياب رصيد استثماري لفائدة الصانع التقليدي، فمجمعات الصناعة التقليدية كما لا يخفى على أحد تعمل تحت إشراف غرف الصناعة التقليدية، بعيدة عن هدفها ودورها التقليدي والذي أصبح هو جمع وتكديس الأموال. فالصانع التقليدي، أصبح يعيش حالة مزرية نظرا لغياب التغطية الصحية والرعاية الإجتماعية وفي محيط يعرف تفاقم مشكل التلوث في عدة المناطق من المملكة ومثالا على ذلك معامل الخزف التي أصبحت تعتمد على مواد أولية ملوثة ولا تراعي المعايير المعتمدة في هذا المجال نظرا لغلاء أثمنة المواد الأولية الطبيعية بسبب مشكل الخفاف البنيوي الذي يعرفه المغرب.

المحور الثالث : قطاع التشغيل:

إن مناقشة مشروع ميزانية هذا القطاع، يشكل مناسبة لإثارة

وضوع يكتسي أهمية بإشكالية التشغيل التي ليست المرة الأولى طرح فيها هذا المشكل للنقاش، بل هو مشكل يتفاعل يوما عن يوم مع قية المشاكل الإجتماعية التي تشكل في مضمونها الملف الإجتماعي، غم أن الحكومة التزمت للبحث عن صيغ توافقية لإيجاد الحلول لناسبة لفئات العاطلين على إختلاف تراتبيتهم، وهنا نذكر بالمناظرة؟ أين هي الوعود التي صدرت عن السيد وزير التشغيل؟

السيد الرئيس،

إن قضية التشغيل ستبقى قائمة، مادامت آليات العمل الحكومي ارقة في الهوامش، وستبقى هذه الإشكالية تنخر المجتمع المغربي، تتفاعل بكل سلبياتها، رغم أن الحكومة تختفي وراء مبررات كم هي ي حاجة إلى إعادة النظر فيها، فحكومة من هذا الحجم وبهذا العدد زالت تبحث عن صيغ التعامل مع القضايا الإجتماعية، فكيف يمكن ها الإستمرار، مع العلم أنها لم تستطع أن تدخل الى أعماق المشاكل لحقيقية التي من ضمنها التشغيل، مكتفية بالإشارة إلى أن معضلة لتشغيل، هي معضلة عالمية، تطال حتى الدول الصناعية الكبرى، مع هذا المبدأ على الحكومة أن تطلعنا على الإحصائيات الرسمية حول رنامجها في ميدان التشغيل، وكم استطاعت أن تخلق من وظائف حسب القطاعات؟ وكم لدينا من إحصائيات تترجم التناقضات الرقمية لواردة على لسان أعضاء الحكومة فيما يخص المستفيدين من لتشغيل.

وهذا ما يجعل الخطاب الحكومي في هذا المجال، غير ذي مصداقية، لأننا كنا نعتقد أن الأوضاع الإجتماعية سوف تتبذل في ظل حكومة التناوب التي كثيرا ما تغنت بسياسة التغيير، ولكن بالأسف الشديد، بقيت دار لقمان على حالها، وكلما يمكن أن يفتخر به الشعب المغربي اليوم، ونحن على أبواب الدخول في الألفية الثالثة هي المبادرات التي يتخذها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ومن أهم هذه المبادرات، نظرته السديدة للمفهوم الجديد للعدالة الإجتماعية، إنها مبادرة ملكية سامية ركزت في نفوس المغاربة ثقافة التضامن في الوقت الذي كنا ننتظر من الحكومة أن تأتي بمشاريع عملية لمحاربة ظاهرة البطالة في بلادنا، ونعتبر في الفريق الديمقراطي، معضلة البطالة، إحدى الأولويات الكبرى التي تفرض على الحكومة أن تتخذ إجراءات ملموسة لترجمة برنامجها إلى واقع ملموس والخروج باستراتيجية واضحة، تعيد الثقة إلى النفوس، وكيف لا وقد أصبحت الحكومة تتبنى أطروحة حكومة الإنقاذ؟

المحور الرابع : قطاع السياحة.

قطاع السياحة يحتل مكانة مرموقة داخل النسيج الإقتصادي الوطني، فمداخيل السياحة تحتل المرتبة الأولى متجاوزة بذلك المداخيل المحققة من تحويلات الجالية المغربية بالخارج، فهي محور أساسي في مسار التنمية الإقتصادية، وقطب الرحى لاستقطاب المستثمر. فمن المعوقات التي تعوق التطور الإيجابي لهذا القطاع، النقل السياحي، فغلاء الرحلات الجوية واستمرار مشكل تأخر الطائرات التابعة لـ RAM عن المواعيد المعلن عنها إضافة إلى إنعدام التجهيزات والآليات التقنية التي تمكن الطائرات من النزول في أوقات الضباب. أما النقل البري، فاعتلالاته تتجلى في التأخير عن مواعيد السفر، واستعمال الناقلين لحافلات وسيارات لا تستجيب لأدنى شروط السلامة والوقاية والراحة، فندعو إلى تفعيل آليات المراقبة وحث المهنيين على ضمان التكوين المستمر للسائقين وإنتقاء أفضلهم بإعتماد معايير محددة مع العمل على إحترام مواقيت السفر. فيما يخص الطاقة الإيوائية للفنادق، هناك ضعف عدد الأسرة والفنادق خاصة بمناطق الشمال و فاس- وزاكورة وأرفود وغير ذلك من المدن الأخرى مما يدفع بعض السياح للمبيت في سيارتهم، فنلاحظ تمركز حوالي 60 بالمائة من المؤسسات الفندقية بكل من بعض المدن الجنوبية، بينما تتوزع 40 بالمائة على باقي المناطق المغربية، فيجب إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للفنادق لتغطية كافة الجهات السياحية المغربية والعمل على تنويع المنتوج السياحي، كتشجيع السياحة الجبلية، القروية والصحراوية، وإنجاز دراسات وأبحاث تحدد خصائص كل منطقة على حدة وتخصيص مبالغ مالية من الميزانية للقيام بها.

المحور الخامس : محور الطاقة والمعادن

بخصوص قطاع الطاقة والمعادن، تجدر الإشارة إلى أن برنامج كهربة العالم القروي من الكهرباء وتجاوز بعض الظواهر السلبية التي ترافق مشاريع الربط، كتمكين دواوير دون غيرها، رغم وقوعها قرب خطوط التيار الكهربائي لأسباب غير واضحة ومجهولة، ونلح على ضرورة تخفيض تكلفة الطاقة والربط وتمتيع الجماعات القروية الفقيرة من الكهرباء وبإعفائها من واجب المساهمة المالية مع تحمل المكتب

الوطني للكهرباء لتلك الكلفة في إطار التضامن مع العالم القروي، فلا تفوتني هذه الفرصة دون أن نندد بتسعيرة إستهلاك الطاقة الكهربائية خاصة بالقطاع الفلاحي والمطالبة بإلغاء وحذف 20 بالمائة التي تؤدي كأتعاب عن خدمة المكتب الوطني للكهرباء لربط الضيعات بالتيار الكهربائي، يرفع في قيمة فاتورة الكهرباء، مما يؤثر سلبا على تكلفة الإنتاج الفلاحي. إننا نطالب بالعمل على إستغلال وإستثمار مصادر الطاقات المتجددة كالرياح والشمس وغيرها بغية تعميم الكهرباء بكافة المناطق والجهات واجتناب إرتفاع تكاليف الربط، وهنا لابد من الإشادة بالمشروع الذي دشنه العاهل الكريم مؤخرا في ولاية تطوان معبرين عن أملنا أن تستفيذ الساكنة القروية المجاورة من هذا المشروع الهام.

وفي قطاع الهيدروكربونات، نطالب بتخفيض ثمن الكازوال المستعمل في الأنشطة الفلاحية على غرار ماهو معمول به في قطاع الصيد البري وذلك سعيا وراء تخفيض تكاليف الإنتاج الفلاحي والزيادة في قدرتها التنافسية خاصة بالأسواق الخارجية، ومن بين الملفات التي لاتزال الحكومة تتعثر في تدبيرها، ملف اتفاق الصيد البحري مع الإتحاد الأوربي، فلا هي حسمت في عدم تجديدها وبالتالي الإنكباب مع مهنيي القطاع على تهييء ظروف ومتطلبات نموه وازدهاره وإعادة هيكلته بمنظور جديد ينهي مرحلة الإستغلال المكثف لثرواتنا السمكية، وحرمان بلادنا من دعامة أساسية للإنطلاق الإقتصادي، وتوفير فرص الشغل لأعداد هائلة من العاطلين، ولاهي تستطيع الرضوخ والإستسلام للضغوبات الأوربية القوية بقيادة إسبانيا التي تدفع في إتجاه تجديد الإتفاقية تحت مسميات جديدة الغرض منها التمويه لعودة النهب والإستغلال المتوحش لخيراتنا البحرية، وذلك بسبب ما لمسته من تعبئة وارتياح وسط المواطنين والمهنيين الذين يرفضون عودة الأساطيل الأجنبية بعد مغادرتها مياهنا الإقليمية تحت أي ذريعة كانت.

وما يدل على ارتباك الحكومة وترددها أنها لم تدخل بعد في تصوراتها واستراتيجيتها المساهمة الممكنة لقطاع الصيد البحري في حل إشكاليات إقتصادية وإجتماعية هامة، وبالتالي الجلوس مع المهنيين لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بالرفع من مردودية القطاع، وهو ما بادر هؤلاء الأخرين إلى اقتراحه على الحكومة في شكل عقد شراكة، لم تكلف نفسها عناء دراسته ومناقشتهم فيه، كما أنه لحد الآن ورغ إنسحاب الأساطيل الأجنبية منذ عدة أشهر، لم يستفد إقتصادن الوطني من القطاع، كما لم يظهر له تأثير في الحياة المعيشية اليومي للمواطنين. هذه، سيدي الرئيس جملة من الملاحظات، والإقتراحات حو مختلف المحاور الواردة في هذه المداخلة، ونتمنى أخذها بعين الإعتبار شكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة للمستشار المحترم السيد سعيد أوخويا من الحرك الديمقراطية الإجتماعية.

السيد المستشار سعيد أوخويا:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

بعد ما يزيد على سنتين من الممارسة لازالت الميزانية تعتبر إنتقالية حيث أن مشروع القانون المالي الجزئي المتعلق بالنصف الأخير من السنة 2000 فهو مصنف في تأويل انتقالي رغم إندماجه في رؤية المدى المتوسط وإنطلاقا من المقدمة يتبين أن مشروع القانون المالي يعتمد على مؤشرات مبالغ في تفاؤلها غير مقنعة ومحاطة بتحفظات وتسويفات، حيث يرجى تحقيق معدل نمو إقتصادي يقدر بحوالي 3٪ طبعا بغض النظر عن معطيات المنتوج الفلاحي الهزيل في هذا الموسم والذي يهم مباشرة نصف سكان المملكة وبصفة غير مباشرة نسبة لا يستهان بها من سكان المدن نظرا لإنعكاساته على الإقتصاد الوطني ككل المرتبط بالقدرة الإستهلاكية والشرائية التي يرتكز عليها داخل وخارج العالم القروي.

لذا حبذا ولو على سبيل الإستئناس لتنوير الفكر الإدلاء بالنسبة للحقيقة المضبوطة الواقعية للنمو الإقتصادي في سنة 2000، آخذين بعين الإعتبار كل عناصر الإنتاج الإقتصادي للمغرب ككل. إن مشروع الميزانية لن يكون مقنعا وذا مصداقية بتجاهله المعطيات الإقتصادية

والإنتاجية للقطاع الفلاحي في السنة العجفاء، وأخذها بعين الإعتبار في السنوات الممطرة، حيث تستعمل بعجالة لتنمية وثيرة النمو الإجتماعي التي تعرف ركودا متواصلا على الدوام، إن أبرزما أتى في هذا القانون المالي الذي يسلك نهج المحافظة على التوازنات الحسابية للميزانية هو إعتماد طريقة المراسيم لخلق صناديق خاصة وإفراغ الميزانية من محتوى هذا التطبيق وكذلك منح إمتيازات بسرعة خاطفة لقطاعات معينة، ألفت أن تعيش منذ ولايتها على الإعفاءات والتدعيم، في حين تبقى قطاعات أكثر من أهمية وأشد حاجة للإعفاءات وللإعانات خارج إهتمام هذا القانون المالي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في ميدان الفلاحة: يلاحظ أن هذه الميزانية كسابقاتها تقتصر على إستئناف عملية تكميلية معهودة للبرامج القديمة التي نعرفها، فمنها توسيع المدارات السقوية حول وادي سبو ووادي اللوكوس وحوض سوس- ماسة وكذلك إصلاح القنوات والتجهيزات للأغراض السقوية المتوسطة والصغيرة، هذا بالنسبة للمناطق السقوية التي لازالت على كل حال تستقطب جل المجهودات التي يمكن أن تذكر، أما بالنسبة لقطاع البور الذي يعيش أشد المعاناة والتنمية الفلاحية التي تعرف ركودا، إن لم نقل تراجعا واضحا، فالميزانية لم تخصص لهما هذه السنة الصعبة سوى ماكان معهودا في السنوات العادية في إطار البرامج السابقة التي تتخلص في استصلاح بعض مناطق البور الإيجابي، كما يلوح هذا القانون المالي بإعانة لمن لهم طاقة استثمارية لتكثيف الإنتاجات الحيوانية والنباتية، وكذا لمن يريد الإستثمار في صناعة الآليات والمعدات الفلاحية بغض النظر عن ما ورد في برنامج الحد من آثار الجفاف الذي سنعود إليه أكثر من مرتين، يحق لنا أن نتساءل عما آلت به الحكومة من جديد للنهوض بالفلاحة والعالم القروي بعد سنتين متواليتين من الجفاف، إننا نستغرب في هذه الظروف التي لا يملك فيها الفلاح القدرة على الإستمرار في مزاولة حرفته أن ننتظر منه الإستثمار للإنتاج والتكثيف كما نستغرب أن ينتظر من أي مستثمر أن ينتج آليات ومعدات لقطاع يعرف الجميع أنه في حالة مادية حرجة، أضيف الى هذا ما تقدم من عجز على كاهل الفلاح تبعا لغياب التمويل نظرا لحالة صندوق القرض الفلاحي وتراكم أزمته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن الفلاحة الوطنية في حاجة إلى برنامج وطني شامل يتطلب تعبئة صادقة للطاقة التمويلية للدولة لضمان تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المرسومة للقطاع الفلاحي، إن المشكل الأساسي بالنسبة للفلاحة يرجع بالدرجة الأولى للتمويل وتنظيم دواليب التسويق قبل ما يسمى بالجفاف الهيكلي الذي تعرفه غالبية الأقطار المجاورة، كما تعرف أنواعا مختلفة من الكوارث الطبيعية التي تتبعها بصفة منتظمة تدابير لتعويض الفلاحين عن خساراتهم الشيء الذي لم يستفد منه بتاتا الفلاح المغربي الذي يواجه المنافسة الشديدة داخليا وخارجيا لتسويق منتوجه حتى أصبح منعدم القدرة ونحن على أبواب العولمة، كلما يوصف بالتضامن مع العالم القروي يتلخص في برنامج الحد من آثار الجفاف كما يلي:

1. تزويد المناطق ذات الخصاص في الماء الشروب، إن هذه العملية قد أبانت في السنة الماضية عن حدود مفعولها.
2. تزويد السوق الوطنية بالحبوب إلى حد الآن يلاحظ خصاص حاد في الدقيق المدعم الذي تنقصه الجودة.
3. إنقاذ الماشية، رغم التصريحات الرسمية لا يوجد العلف بالأسواق وكل ما يوزع فهو غير كاف لأن الحصة المستوردة هزيلة ولن تضمن أكثر من حفنة لكل بهيمة على الصعيد الوطني وحتى لو توفر العلف بكثرة لن يستطيع جل الفلاحين شراؤه لذا، يبقى إنقاذ الماشية غير مضمون وستتفاقم الحالة أكثر من الآن فصاعدا.
4. خلق فرص الشغل بالعالم القروي، لأن التشغيل في البادية لا يمس إلا الأقلية القليلة لأن الأوراش النادرة توجد غالبا بعيدا عن العاطلين، أما بالنسبة للفلاح فإن التشغيل لا يعنيه ولو كان فقيرا، نعتبر المقاولة الفلاحية هي وحدها التي يمكن أن توفر فرص الشغل في الجوار القريب بفعالية.
5. التخفيف من عبء مديونية الفلاحين، في الواقع لم ولن يكون أي مفعول لهذا الإجراء لأن جل المدنيين بالمليون سنتيم المصنفين

كصغار الفلاحين وليسوا بفلاحين، وبالنسبة لفلاحة البور المسحوقة من جراء الجفاف لا يوجد معنى لصغار أو كبار الفلاحين، وعلى العموم إنها فكرة متجاوزة لأن نسبة الفلاحين الذين يملكون 50 هكتارا وأقل تفوق من 90٪، إذا كان المغرب يريد فعلا تأمين حاجياته من الحبوب التي لا يمكن أن تنتج بكثرة إلا في البور، فعلينا أن نطبق على الأقل كجيراننا مبدأ تعويض عن كارثة الجفاف المتكررة.

أما برنامج الحد من آثار الجفاف فهو ذو مفعول ظرفي محدود لن يغير من حال العالم القروي بشيء مادامت المقاولة الفلاحية مهمشة ومقصية من الدعم والتمويل، يظهر بجلاء في هذه الميزانية ما منح من إعفاءات وإعانات مباشرة لقطاعات معينة في حين تبقى مديونية الفلاحين متجاهلة ولماذا؟ إن إيقاع الفلاحة المأساوي هو الذي تولد عنه الفقر والهجرة التي تخيف جيراننا الأوربيين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نحن في الحركة الديمقراطية الإجتماعية نؤمن لبلادنا بالقدرة الفلاحية اللامحدودة التي زرعها في ضمائرنا المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه والتي زكاها خلفه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والذي يشمل بعطفه ورعايته الفلاحة والعالم القروي وننتظر من الحكومة أن تواكب بصدق وأمانة إهتمامات جلالته في هذا الميدان، وشكرا السيد الرئيس والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن فريق الإتحاد الدستوري الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد القادر نور الزين.

السيد المستشار عبد القادر نور الزين :

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

إننا وبعد إطلاعنا على فصول ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية، وبعد دراستنا لبرامج العمل القطاعي لاحظنا:

غياب تصور واضح للأولويات، بسبب عجز الوزارة عن تحديد الأهداف الإستثمارية التنموية، التي لم تتم الإشارة إليها بشكل واضح ضمن الإستراتيجية التي أعلنت عنها وزارتكم، والتي لم ترق الى إعطاء تقييم حقيقي للأهمية الإقتصادية التي يشكلها العالم القروي، ضمن السياسة الإقتصادية العامة للبلاد.

السيد الرئيس،

لقد أكد التصريح الحكومي في إطار تحليقاته، على الأهمية التي يحظى بها قطاع العالم القروي، وعلى تطبيق سياسة فلاحية إرادية ومتجانسة، لتمكين بلادنا من توفير شروط تحقيق الأمن الغذائي، مع التحكم في الإنفتاح التدريجي لهذا القطاع على العولمة والتبادل الحر، كما أنه ركز على عزم الحكومة بلورة استراتيجية للتنمية القروية المندمجة، تأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الجهوية بهدف التقليص من الفوارق الإجتماعية والمجالية، أين هي هذه الإستراتيجية في مشاريع وزارتكم؟ وهل الميزانية المخصصة لوزارتكم ستمكن بالفعل من إنجاز هذه الطموحات التي عبر عنها التصريح الحكومي؟

إن واقع فلاحتنا يتطلب بذل المجهودات لتدعيم المكتسبات، بل لتوسيع نطاق تأهيل القطاع الفلاحي برمته، فالعالم القروي يحظى بمجال شاسع ومتنوع الى حد التباين، يتطلب بشكل استعجالي العمل على تعزيز البنية التحتية والمتمثلة في تقوية الشبكة الطرقية لفك العزلة وتسهيل الإتصال والتواصل مع المحيط القروي، وتعبئة المياه السطحية والجوفية، لتوسيع مجال الفلاحة المسقية، ففلاحتنا لازالت تهيمن عليها زراعة الحبوب، وزراعة الأشجار المثمرة لازالت منعدمة بالعالم القروي ومن هذا الموقع يمكن التأكيد أن مشكلة الفلاحة مشكلة هيكلية تستوجب إعادة النظر في عدد من قضايا القطاع، لمواجهة تقلب العوامل المناخية، مما يحتاج إلى إجراءات ملموسة لمحاربة الهجرة القروية وضمان استقرار سكان البادية، أين هو برنامج بناء سد كل سنة الذي وضعته الحكومات السابقة تمشيا مع التوجيهات الملكية

للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني؟ هل تراجعت الحكومة عن هذه السياسة، لماذا وكيف؟

السيد الرئيس،

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري من بين المشاكل العويصة التي يعاني منها الفلاح المغربي تأتي المشاكل المالية والتمويلية في الدرجة الأولى، والجميع يعلم أن مؤسسة القرض الفلاحي قد لعبت أدوارا مهمة في هذا الإتجاه أين وصلت وضعية هذه المؤسسة؟ خصوصا بعد إخبار الإعتقالات الأخيرة التي سمعنا عنها، وماهي التدابير التي اتخذتها الحكومة لتفعيل دور هذه المؤسسة؟ وهل هناك برنامج لإعفاء الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين يعانون من جراء ثقل المديونية لأن الدعم الذي قدمتموه حتى الآن لم تكن له نتائج إيجابية؟ ماهو عمل الحكومة في إتجاه تفعيل دور الغرف الفلاحية وتمكينها من الإمكانيات المادية والبشرية التي تؤهلها إلى القيام بدورها التنموي والإقتصادي؟

السيد الوزير،

لقد كان لسياسة التحرير التي عرفها القطاع الفلاحي وخاصة في مجال تسويق الحبوب إنعكاسات مباشرة على أوضاع الفلاحين والتعاونيات وجميع المتدخلين في القطاع، بل عرف تسويق الحبوب نوعا من التوتر الطبيعي الذي يرافق كل تغيير في سياسة النظام التجاري، بما سيتبع ذلك من ظهور فاعلين إقتصاديين جدد في القطاع، ومزاحمة في التسويق وبروز عنصر الجودة وتكلفة الإنتاج كعنصرين أساسيين ومحددين في مجال المنافسة، الشيء الذي يبرز بوضوح أن بلادنا تحتاج الى فترة تأقلم والى نوع من التدرج والملاءمة مع المعطيات التي تفرزها سياسة التحرير وذلك عن طريق تدعيم هذا القطاع وتحفيزه بما يؤهله إلى الإرتقاء بذاته خصوصا وأن عملية تسويق الحبوب والشعير المدعم تعرف العديد من المشاكل.

وفي نفس السياق يعاني الإنتاج الحيواني من عدة سلبيات تتمثل في عدم الإهتمام بالتقنيات التي يخضع لها قطاع الماشية، من تلقيحات لتحسين النسل وتأطير المربين النموذجيين لهذه العملية ومكافحة الأمراض التي تضر بالماشية وأحيطكم علما السيد الوزير أن البياطرة التابعين لمصالحكم بالأقاليم والجماعات لا يتوفرون على الأدوية والتجهيزات والأدوات لممارسة عملهم، ففي غياب تصور يدمج العالم القروي في النسيج الإقتصادي والإجتماعي الوطني، والذي أصبح إستراتيجية لمستقبل المغرب الجديد، لا يمكن الحديث عن تنمية العالم القروي، ومعه القطاع الفلاحي، وإذا كانت السنوات الماضية قد عرفت، بذل جهود لفائدة العالم القروي خاصة في مجالات التجهيز والسدود والري والكهربة والماء الصالح للشرب، الطرق والصحة والتعليم، فإن ذلك يبقى غير كافي، بالنظر لمتطلبات النمو من جهة وتفاقم الهجرة القروية من جهة أخرى، وعليه من الضروري تحديد الأولويات الحكومية لفائدة العالم القروي، ووضع برنامج للتنمية الشاملة، وما نخشاه السيد الوزير هو أن يشمل ميزانية وزارتكم تراجعا مستمرا لفائدة القطاعات الأخرى، سمتها الحكومة بالإجتماعية وماهي في الحقيقة إلا مؤشرا على سوء ترتيب الحكومة للأولويات وسنكون في حاجة إلى جفاف آخر كي تبادر الحكومة الى الإهتمام بالعالم القروي؟

إن إنتاج الحوامض بالمغرب قد عرف أسوأ موسم هذه السنة، ذلك أن برودة الجو وقلة الطلبات الروسية وإرتفاع الصادرات الإسبانية أثرت على مبيعات الحوامض المغربية، إذ تراجعت صادرات البرتقال بنسبة 15٪ من أجمالي المبيعات وقد تحولت الآن إلى السوق الأوربية، كما وجه المنتوج المغربي من توت الأرض صعوبات كبيرة في التسويق، بسبب وفرة الإنتاج وانخفاض أثمنتها في السوق، وقد اضطرت بعض الشركات الى إيقاف عملية تصدير كما عمدت شركات أخرى الى تخفيض الإنتاج بنسبة 50٪ وقد انخفض الثمن إلى أقل من درهم للكيلو غرام بالإضافة الي تراجع الإسبان عن الحصة المخصصة للتصدير مما طرح مشكلة تغطية تكاليف الإنتاج لدى المزارعين، فماذا اتخذت الحكومة من إجراءات لتنظيم هذا القطاع؟

وبالمقابل فقد عرفت الطماطم المغربية للدخول إلى الأسواق الأوربية بتقنين أقصى للصادرات كانت له آثار على الحد من صادرات الطماطم المغربية إلى أوربا، وقد عرفت زراعة الشمندر السكري وعلى التوالي بالمناطق المنتجة: دكالة، ملوية، تادلة ثم اللوكوس، مشاكل تجلت المساحات المنجزة كان لها تأثير سلبيا على الإنتاج وعلى سير الوحدات السكرية المتواجدة، وكان رد فعل الهيآت المسؤولة على القطاع مباشرة بعد ظهور كل حالة على حدة يتجلى في منح بعض الإمتيازات والتشجيعات والتي تسد بعض الثغرات التي تمت ملاحظات بالإضافة

لتخصيص تعويض لمزاولي هذه الزراعة عن طريق منح قيمة مالية تضاف للثمن الرسمي في كل من ملوية والغرب واللوكوس مما أدى في أغلب الحالات لتحسن ملموس في المساحات المنجزة دون ضمان استمرارية لتلاشيها مع التقادم وتجميد الثمن الرسمي، وبخصوص منطقة تادلة، فالحالة الراهنة تتجلى في مدى تراجع عدد من هذه التشجيعات ونخص بالذكر:

- منحة الزرع المبكر التي أصبحت تتقلص القيمة المالية المخصصة لها لتمس أقل من 35٪ من المساحة المنجزة عوض 90٪ التي تستحقها حسب المعايير المحددة.
- المنحة المخصصة لأحسن المنتجين والتي يجب توزيعها للموسم الخامس على التوالي والتي كان لها من قبل أثر يتجلى في التفاتة معامل في إتجاه المنتجين للعمل على الرفع من الإنتاج.
- إستفادة المنتجين من حصة التفل الرطب حسب مردودية الهكتار بثمن مناسب 40 درهم طن، بحيث ثم تحرير توزيعها ومضاعفة ثمنها ليصل هذا الموسم إلى 400 درهم للطن.
- عدم استفادتها من أي منحة تمس الثمن الرسمي.

عرف موسم الشمندر الحالي بمنطقة تادلة تراجعا ملموسا في المساحات المنجزة بحيث مرت من 23.400 هكتار إلى 15.000 هكتار لتسجل بذلك أقل مساحة منجزة منذ بداية الثمانينات، وبعد موسم من الكد والعمل والمثابرة والإستثمار على هذه الفلاحة من أجل الوصول لمردود يسد مصاريفها خاصة والمعطيات المناخية لعبت هي الأخرى دورا سلبيا تجلى في تعدد عدد الدورات المائية المخصصة لها مما يزيد من تكلفتها وارتفاع الحرارة الأمر الذي ساهم في تفاحش العديد من الحشرات الفتاكة بهذه الزراعة مما دفع بالمنتجين إلى المبادرة بتكثير عدد العلاجات الوقائية، يتساءل المنتجون عن سبب تجميد الثمن الرسمي للموسم الخامس على التوالي، الأمر الذي سيؤدي لتقليص أو لاندثار هامش الربح في وقت تعرف فيه عوامل الإنتاج ارتفاعا في الثمن.

ولولا مجهودات المنتجين التي تتبلور في الرفع من مردود الهكتار والذي يصل معدله لمعدلات الدول الرائدة في هذه الزراعة 53 طن موسم 98-99 و58 طن موسم 97-98، ولولا هذا لانخفضت المساحات المنجزة إلى أقل من الرقم الحالي، كما نتساءل بخصوص هذا الموسم عن سبب البداية المتعثرة التي عرفتها عملية استقبال المنتوج بمعامل السكر، حيث هناك معمل لم يستطع استقبال المنتوج لتأخره في عملية الصيانة ومعمل انطلق إنطلاقة متعثرة لم يستطع استقبال ولو 50٪ من برنامجه بعد مرور أسبوع عن فتح أبوابه في الوقت الذي يطالب فيه المنتجون بالإسراع في مدهم باستدعاءات القلع والنقل لما عرفته بعض المناطق من ندرة في الموارد المائية وتهديد منتوجهم بالإتلاف.

ولهذا، فما سبب هذه الإضطرابات والحالات الغير العادية التي يعرفها القطاع بالمنطقة، كما أن هذا ليس كفيل بمساهمته في المس بقطاع حيوي على منطقة ترتكز على قطاع السكر بصفة كبيرة. إن هذه أمثلة فقط على الإختلالات التي يعاني منها القطاع الفلاحي الوطني والتي تحتاج إلى تصحيح ينطلق أساسا من تفعيل العالم القروي، والرفع من الإنتاج الفلاحي تلبية للطلب الغذائي الداخلي والخارجي والرفع من دخل الفلاحين وتجاوز مشاكل المديونية مع القرض الفلاحي، وتوفير فرص العمل بالعالم القروي، وتنويع الأنشطة الإقتصادية بالعالم القروي فإن هذا العالم القروي يتوفر على موارد بشرية ومادية تمكنه من الإندماج كليا في المجتمع والإقتصاد الوطني، وأمام هذه المهام الجسيمة لوزارة الفلاحة وهزالة الأرصدة المخصصة لها، فإن فريق الإتحاد الدستوري سيصوت على هذه الميزانية بالرفض، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، بالنسبة لفريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية هناك 6 إخوان مستشارين مسجلين السادة :

سعيد العروي – عبد الرحيم دندون – سعيد اللبار – ادريس مرون – احمد المنتصر– مولاي ادريس العلوي، الرئاسة لا ترى مانعا، لكن عندكم 20 دقيقة اختاروا من يتدخل أو تدخلوا كلكم ولكن عندكم في إطار 20 دقيقة.

السيد المستشار السيد سعيد العروي :

باسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أغتنم هذه المناسبة لأعرض موقف فريقي- فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية- من مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التجارة والصناعة برسم الستة أشهر المقبلة. وفي البداية نؤكد أن قطاع التجارة والصناعة يعتبر القلب النابض والمحرك الأساسي لتنمية وتفعيل إقتصادنا الوطني، علما أن بلادنا حباها الله بموقع متميز، وبأسواق مستهلكة ومنتجة، فهل استفادت بلادنا من هذا الموقع الجغرافي الهام على غرار بعض البلدان الأسيوية والأمريكية اللاتينية؟ وهل ساهم هذا القطاع في دعم وتفتح اقتصادنا على الأسواق الداخلية والدولية، وهل ساهم كذلك في تنويع وتفعيل سوق الشغل، وفي الأخذ بيد الصانع المغربي ليواكب الإبتكارات والإختراعات ويساهم في تنمية بلاده بكل تلقائية.

وأين تتجلى المساعدات التي قدمتموها -السيد الوزير- إلى الفاعلين الإقتصاديين لمؤازرتهم والدفع بهم لتحسين جودة المنتوج الوطني وفق المعايير الدولية والصمود أمام المنافسة الدولية وإكراهات العولمة؟ وماذا قدمتم لغرف التجارة والصناعة كي تقوم بدورها الحقيقي في تنشيط الإقتصاد وتحريك المعاملات التجارية؟ والأسئلة كثيرة وكثيرة جدا، لكن نتأسف لكون العرض المسهب الذي قدمتموه داخل اللجنة المختصة لم يعكس إنشغالاتنا، ولم يشفي غليلنا، وكان بعيدا وفارغا من أية استراتيجية واضحة ومحددة، وهادفة، تمكن من دعم قطاع التجارة والصناعة وتفعيله ليلعب دوره الحقيقي في التنمية المحلية والوطنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن قطاع التجارة والصناعة يتخبط في مشاكل هيكلية عويصة، وكان من المفروض عليكم السيد الوزير، وأنتم أهل ومن هذا القطاع أن تقفوا على المشاكل الحقيقية والتحديات والمعوقات التي تحاصر وتقتل المقاولة المغربية، وتنخر تجارتنا الداخلية، وسأركز منها على الخصوص على ما يلي:

أولا : لم تتطرقوا- السيد الويزر- إلى القطاع الغير المنظم، هذا القطاع الذي رغم كونه يشغل آلاف اليد العاملة، إلا أنه يمثل عائقا هيكليا أمام قطاعنا التجاري والصناعي، وأمام تنمية إقتصادنا الوطني، ونتأسف لأنكم لم تتقدموا لنا بأية حلول أو خطة كفيلة بضبط هذا القطاع وتنظيمه بالشكل الذي يخدم نسيجنا الإقتصادي. إن الباعة المتجولون يوجدون اليوم في مكان، وفي كل الأزقة والشوارع، ويهددون في العمق، بل ويساهمون بشكل كبير في تأزم الوضعية المزرية التي يوجد عليها التجار الصغار والمتوسطين، فكيف يعقل أن تفرض الدولة على هؤلاء التجار تأدية (la parenta)، وهناك إلى جانبهم باعة من نوع آخر، يبيعون نفس السلع ولايؤدون أية ضريبة، فهل بهذه السياسة يمكن أن نخدم إقتصادنا الوطني؟ وهل بهذه السياسة سنتمكن من الصمود أمام المنافسة الدولية وأمام التحديات التي تفرضها علينا العولمة. إن التجار الصغار والمتوسطين يحملونكم السيد الوزير مسؤولية الوضع المزري الذي يوجدون عليه، وكونوا على يقين أنكم إذا ما استمررتم على هذا النهج وعلى هذه السياسة، فإنهم سيغلقون متاجرهم وسيتحولون إلي باعة متجولين.

ثانيا : لم تتطرقوا كذلك إلى المشاكل الحقيقية التي تواجه السير العادي لغرف التجارة والصناعة والخدمات، وأتساءل إن كنتم فعلا، ومن خلالكم الحكومة، واعين بهذه المشاكل وبخطورتها؟ لأن عرضكم مر عليها مر الكرام، وبالتالي لابد من أن نضعكم أمام مسؤولياتكم لأنكم تتحاشون الخوض في هذا الموضوع وتتجنبون الموضوعية عند مناقشته، علما أن هذه المؤسسات هي مؤسسات دستورية، وكان من المفروض عليكم أن تمكنوها من كل الوسائل المادية والبشرية، وتبحثوا في اختصاصاتها، حتى تلعب الدور المنوط بها. إن غرف التجارة والصناعة في الدول الديمقراطية، هي القلب النابض لقطاع التجارة والصناعة، فهل هي كذلك ببلادنا؟

إن دور غرف تجارتنا وصناعتنا وخدماتنا لازال محصورا في أهداف التنظيم والتمثيل والإستشارة، وهي أهداف تقليدية متجاوزة ولا تمت بصلة الى التنمية الإقتصادية والإجتماعية بمفهومها الحداثي،

فالوضع تغير-السيد الوزير- والعولمة، وقواعد السوق الدولية لن ترحمنا، وأصبح لزاما عليكم أن تأخذوا وضعية هذه الغرف بجدية أكبر وأن تسارعوا بإدخال ما يلزم من تغييرات على وظائفها القانونية والتنظيمية، علما أن هذه الغرف يرجع تاريخ نشأتها إلى 1913 والقوانين المنظمة لها الآن متجاوزة وغير مواكبة لمفهوم التطور والحداثة، ونتساءل لماذا لم تخرجوا توصيات المناظرة الأولى لغرف التجارة والصناعة المنعقدة سنة 1990 إلى حيز التنفيذ، علما أن هذه المناظرة اعتمدت في أشغالها كوثيقة لأعمالها، الرسالة الملكية السامية لجلالة الملك المغفور له الحسن الثاني، التي حددت الأهداف والمهام الجديدة لهذه الغرف، وتتمثل في هدف توفير المعلومات، وهدف تطوير المؤسسات الإقتصادية وطنيا ودوليا، ومهمة تنشيط المبادرة الحرة، ومهمة البحث عن الشركاء والعلاقات الخارجية للغرف.

إننا نطالبكم من هذا المنبر، بضرورة القيام بأسرع ما يمكن بدراسة مسحية شاملة لمنطقة نفوذ كل غرفة على حدة، وذلك من أجل حصر العوائق والتفكير في وضع مناهج وخطط للتغلب عليها حتى لا تصاب هذه الغرف بالشلل والإحباط، وحتى لا تبقى مؤسسات جامدة وغير قادرة على المساهمة في التنمية المحلية والوطنية، وعليكم أيضا أن ترصدوا الإمكانيات المادية والبشرية التي من شأنها المساهمة في إنجاز أهداف خطط واستراتيجيات الغرف، وبالتالي النهوض بمستوى أدائها الإداري والتشريعي والإقتصادي.

ثالثا: أهملتم في عرضكم وضعية العالم القروي، ونسألكم- السيد الوزير- لماذا لم تفكروا في خلق قرى صناعية في العالم القروي لفك العزلة عنه، وتوفير فرص الشغل، ونقترح عليكم خلق أماكن للتنشيط الإقتصادي وإعادة النظر في موقعها خارج الأحياء وعلى هامش المدن، ونحثكم على الإهتمام بالوحدات الصناعية الصغرى والمتوسطة وخلق نواة للصناعات الموازية بالمناطق القروية لتساير الصناعات الكبرى وتمدها بحلجياتها الأساسية.

رابعا: تعرضتم إلى التجارة الداخلية بنوع من الحشمة، وعدم الخوض في عمق هذا الموضوع، علما أن هذا القطاع عرف ويعرف ظهور وإنتشار أنماط تجارة جديدة وتطور للممارسات والعلاقات التجارية، ويعاني من العديد من المشاكل منها ما هو تشريعي وتنظيمي، ومنها ماهو مرتبط بهوامش الربح والوضع الإجتماعي للتجار، وأنتم مطالبون بتحديث الإطار القانوني الذي يخضع له هذا القطاع حتى يساير التطور الإقتصادي ببلادنا، ومطالبون بإعادة النظر في هوامش الربح المسموح للتجار الصغار والمتوسطين، وأيضا بمراجعة الضغط الضريبي الذي تعاني منه فئة عريضة من تجار الجملة وبعض المواد المقننة.

خامسا: أهملتم كذلك دعم القطاع البنكي الذي تقع على عاتقه مهمة تنشيط وتفعيل التنمية ببلادنا، والحوار الذي عليكم أن تعتمدوه كسنة مع غرف التجارة والصناعة لوضع أسس السياسة الاقتصادية ببلادنا. وإنطلاقا مما سبق، نعتقد- السيد الوزير- أن وزارة التجارة والصناعة عليها أن تقوم بالكثير، وندعو معكم للعمل من أجل تحسين أدائها، حتى تكون في مستوى مواكبة التحولات الإقتصادية والمالية وطنيا ودوليا، وشكرا أمر الى ولكن باختصار...

السيد رئيس الجلسة :

أخذت 10 دقائق نصف الحصة المخصصة للفريق .

السيد المستشارسعيد العروي :

أما بخصوص قطاع المياه والغابات، فإن أهميته في نظر فريقنا لا تمكن فقط في أنها ثروة طبيعية يجب الحفاظ عليها، بل لكونها أحد العناصر الأساسية لتنمية الإقتصادية ببلادنا، فالثروة الغابوية التي يصطلح عليها اليوم بالصناعة الغابوية أصبحت تضطلع بأدوار طلائعية في مجالات إقتصادية شتى، كالسياحة والصناعة والفلاحة، حيث يمكن بفضل هذه الثروة أن نخلق العديد من مناصب الشغل التي نحن اليوم في أشد الحاجة إليها لتشغيل مئات الخريجين خاصة من المعاهد العليا التكوين الفلاحي والغابوي. إن العرض المسهب الذي قدمتوه لنا داخل لجنة الفلاحة جاء متضمنا مجموعة من المنجزات العادية، جدا وهي إجراءات موسمية وترقيعية بعيدة كل البعد عن المشاكل الهيكلية والبنيوية التي تعاني منها قطاعات الغابوية.

إن هذا القطاع -السيد الوزير- الذي له علاقة عضوية بالعالم القروي يتطلب بإلحاح استراتيجية تنموية محددة من حيث الأهداف والمرامي وإجراءات عملية تمكن من إبراز خصوصيات كقطاع إقتصادي يساهم بشكل عملي في التنمية الفعالية الوطنية، ويوفر أكثر من 6 مليون يوم عمل بالنسبة، وكقطاع تراثي يتميز بشجر الفلين

والصنوبر والتايدا وأركان الذي يتطلب منكم عناية خاصة وواسعة، إن غياب هذه الاستراتيجية يحتم علينا تقديم الملاحظات والأسئلة التالية:

- ذكرتم في عرضكم أن مبلغ المبيعات من المنتوجات الغابوية بلغ الى حدود مارس من هذه السنة 311 مليون درهم، لكن لم تذكروا لنا نسبة التشجير التي قمتم بها خلال هذه السنة علما أن الحفاظ على ثروتنا الغابوية يفرض أن يكون هناك التوازن ما بين المبيعات المنتوج الغابوي والتشجير، وكان عليكم كذلك أن تقدموا لنا تقييما مفصلا عن اتفاقيات 1996 المبرمجة بين إدارة المياه والغابات والجماعات المحلية الهادفة إلى العناية بالغطاء النباتي بغابة المعمورة، وكذلك إمكانية تعميم هذه الإتفاقية على باقي مناطق المملكة إن كانت ناجحة، أيضا لم تقدموا لنا أي توضيحات أو تفسير عن نسبة التمويلات التي تخصصونها لعملية التشجير من مداخل رسوم التي تأخذونها من الأخشاب المستوردة.

تفرضون- السيد الوزير- نسبة 12٪ كرسوم جمركية على الأخشاب والتي يؤديها الشعب المغربي ورغم الحيف الذي يلحق بهذا القطاع والمنتجين المغاربة من جراء تطبيق هذه النسبة المرتفعة، فإنه كان بودنا أن نسمع منكم توضيحات عن مدى إستفادة قطاعنا الغابوي من هذه المداخيل، وهل تخصص هذه المداخيل للتشجير ولتشبيب الغابة أم تخصص لغايات استثمارية مغايرة؟ بإختصار هناك نقطة مهمة، تعلمون أن مصنع "السيلولوز" بالغرب قد بني من أجل شجرة "الأوكلبتيس" والغابات المجاورة له من هذا النوع وقد انقرضت وأصبح هذا المصنع تحت رحمة الإستيراد، فماهي الإجراءات المتخذة لحماية هذا المصنع الذي يشغل طاقة هائلة من اليد العاملة، لم نسمع منكم أي إهتمام في هذا الموضوع، هذه بعض الإقتراحات والملاحظات

وعلى سبيل التذكير كذلك- السيد الوزير- فإن المحمية الموجود بدائرة احمر إقليم آسفي لم تعرف بمحية الغزلان، هذه يجب أن يعرفها الجميع، محمية الغزلان التي يوجد بها حاليا 432 غزالا، أصبحت أشجار غابتها تموت واحدة تلو الأخرى نتيجة موجة الجفاف المتوالية التي تعيشها بلادنا كما أن هذه الأشجار المفقودة لا تعوض الشيء الذي يتطلب التدخل لحماية هذه المحمية، وشكرا على إهتمامكم، والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، المتدخل الموالي عن فريق الحركة الشعبية، تفضل آسيدي.

السيد المستشار مولاي إدريس العلوي:

السيد الرئيس المحترم،

نطلب بأن فريقنا لم يستوف أوقاته سابقا، باقي عنده متسع من الوقت، نطلب من السيد الرئيس إذا أمكن أن تحتسب.

السيد رئيس الجلسة:

الرئاسة تتساهل في التوقيت، ولكن ماعندهاشاي الكونطابيليتي باش تشوف واش بقي عندكم من قبل وهذا... وكيفاش غادي ندير لها أنا، أنا أعرف بأن التدخلات عندنا 20 دقيقة لكل فريق، تفضل آسيدي...

السيد المستشار مولاي ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

زملائي المستشارين المحترمين،

سأتناول الكلمة في قطاع الطاقة والمعادن،

السيد الرئيس المحترم،

بعد دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن دراسة كافية وشمولية، وبعد تداولها من طرف الفريق الذي أنتمي إليه تم إتخاذ موقف من هذه الميزانية التي لاحظنا أنها لا ترقى إلى ماكنا نطمح إليه لمعالجة المشاكل المتفاقمة في هذا القطاع الحيوي، نرى أن ماخصص لهذه الوزارة ضئيل جدا وخاصة بالنسبة للتنقيب والدراسات وتشجيع الإستثمار بل أن هذه الميزانية لا تعكس التطلعات لكسب الرهانات والتحديات التي تنتظرنا. إن تدخلنا في هذا القطاع سيتمركز في محورين أساسيين:

الأول، النقص الحاصل في تعميم الشبكة الكهربائية والمعاملة الغير المرضية للمكتب الوطني للكهرباء مع المواطنين وعدم استفاذة الفلاح من ثمن التفاضلي في الكهرباء والمحروقات والغلاء الفاحش للأسمدة في بلادنا، في بلد يعتبر من أكبر المصدرين لهذه المادة.

ثانيا، المؤسسات الوطنية التابعة لوزارة الطاقة والمعادن أخص بالذكر المكتب الشريف للفوسفاط، المكتب الوطني للكهرباء، المكتب الوطني للأبحاث والمساهمات المعدنية، المكتب الوطني للأبحاث والإستغلالات النفطية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا نتساءل والشعب المغربي والرأي الوطني معنا عن نشاطات المكتب الشريف للفوسفاط، هذا المكتب الحيوي في إقتصاد بلادنا والذي لا نعلم عنه إلا القليل، إننا نتساءل عن مساهمات هذا المكتب في ميزانية الدولة، ماهي حساباته؟ ماهي مردوديته؟ ماهي علاقته مع الدول التي تعمل معنا؟ ماهي إشكالياته؟ وماهي معوقاته؟ وماذا عن المكتب الوطني للكهرباء الذي لمس المواطنين أنها وزارة في وزارة، وأن الاحتكار لهذه المادة الحيوية ومثل الكهرباء من طرف المكتب اعطته عدم الإعتناء بالمستهلكين، بل لمس الجميع أن المكتب الوطني للكهرباء نهج مبدأ القوة بدل الحوار وبدل إسعاف زبنائه فرض عليهم أمورا يتعذر بسطها في هذه المناسبة.

ماذا عن مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية؟ ماذا عن المكتب الوطني للأبحاث النفطية في زمن سمعنا أن هناك إستثمارات مهمة من طرف شركة أجنبية في ميدان التنقيب وإستغلال البترول في بلادنا؟ أليس من الأفيد أن يأتي مدير هذه المؤسسات الوطنية للجنة المختصة للإجابة وللاستماع لما يطرحه السادة المستشارون من مشاكل ومتاعب المواطنين في هذه الميادين.

السيد الرئيس،

إن تعميم الشبكة الكهربائية الوطنية في جميع أنحاء المغرب مطمح كبير وورش يسعى الكل لتحقيقه، لكن جاءت هذه الميزانية بعيدة كل البعد عن هذا المطمح وهذا المسعى. إن ما أنجز في هذا المجال من طرف حكومات سابقة جذير بالتقدير والإحترام وكنا ننتظر من الحكومة، حكومة التناوب إعطاءه ما يستحقه من أولوية في إطار العناية بالعالم القروي. إن مشاكل المكتب الوطني للكهرباء فهي كثيرة وكثيرة جدا، فلابد من توظيف الشباب العاطل في تأطير عملية الإستخلاص، فكل شهر نلاحظ والحسرة تملأ قلوبنا صفوفا هائلة من المواطنين أمام شباك الإستخلاصات وهذا أمر لا نقبله.

أما عن الفلاح فالطاقة يؤديها الفلاح بثمنها في حين أن أغلب الدول التي تكرم الفلاح وتعتني بالعالم القروي وتعطيه التشجيعات اللازمة ليدخل السوق بسلاح كبير وبضمان الجودة وبتكلفة أقل، أما الفلاح في المغرب لايستفيذ من شيء من ذلك، وطرح هذا السؤال على السادة الوزراء، وزير الإقتصاد والمالية، وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، وها نحن نطرحه على السيد وزير الطاقة والمعادن، فهل من مستجيب رحمة بالعالم القروي وبالفلاح؟ أما عن سوق الأسمدة فهذا موضوع آخر لا نتفهمه، أيليق في بلد ينتج الأسمدة، بل يعتبر بلدا بارزا في التصدير أن يكون ثمن الأسمدة فيه مرتفع جدا، ربما يصعب في بعض الأحيان تناوله، أين نحن في معالجة مشاكل العالم القروي، ناهيك عن الطرقات والمسالك الصعبة، إذ أن العالم القروي يهم كل الحكومات ككل، والمسؤولون كلهم وبهم نصف ساكنة المغرب، فالإستجابة الحكومة وتفهمت معاناة وهموم العالم القروي شكرا السيد الرئيس، سأترك المجال لزملائي.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الرحيم دندون

السيد المستشار عبد الرحيم دندون :

باسم الله الرحمان الرحيم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل اليوم لأعرض موقفنا في فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية من مشروع الميزانية الفرعية الخاص بقطاع الصيد البحري. وفي البداية، أراني مضطرا لتوجيه الملاحظة التالية إلي السيد الوزير الكلف بالصيد البحري،لقد انتهي فعلا يوم الثلاثاء 30 نونمبر، العمل باتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين المغرب والإتحاد الأوربي، وكم كنا فخورين ومعتزين بهذه الخطوة الجبارة، لأننا نعتبر

في الحركة الشعبية أن عدم تجديد الإتفاقية هو عين الصواب، وهو حق من حقوقنا وإجراء لابد منه حفاظا علي ثروتنا السمكية.

لكن المحير في الأمر، هو التناقض الذي أصبحنا نلمسه فيما بعد، ما بين التصريحات الرسمية السيد وزير الصيد البحري، المؤكدة لعدم تجديد الإتفاقية والتي عبر عنها داخل هذه المؤسسة، أو عبر وسائل الإعلام الرسمية، وما بين التلميحات التي لاحظناها من بعض المسؤولين المغاربة خاصة عند زيارتهم لإسبانيا، أو من مضمون مانشرته بعض الجرائد الوطنية حول إمكانية للتوصل إلى إتفاق جديد بيننا وبين إسبانيا حول الصيد البحري، كما أن هناك من يروج لفكرة إهداء الشركات المختلطة المغربية الإسبانية التي ترفع وحداتها العلم المغربي لتخفي عمليات قرصنتها ونهبها للثروة الوطنية. هذا أمر خطير -السيد الوزير- ويمس السيادة الوطنية على مياهنا الإقليمية، ومن واجبكم، بل من مسؤوليتكم أن تضعوا حدا لمثل هذه الأقاويل، التي تشكك في موقفنا الرسمي من هذه الإتفاقية، لأن موضوع الصيد هو موضوع سيادة ويهم كافة الشعب المغربي، ونحن في الحركة الشعبية، نعتبر أن قرار المغرب بعدم تجديد إتفاقية الصيد البحري مع دول الإتحاد الأروبي، هو مطلب وطني، وخطوة هامة من أجل المحافظة على ثرواتنا السمكية الوطنية، ومناسبة لتمكين أسطولنا المحلي من إستغلال الإمكانيات البحرية التي تزخر بها سواحلنا.

السيد الوزير،

لقد استمعنا إلى عرضكم داخل لجنة الفلاحة بكل إمعان، هذا العرض الذي ضمنتموه بعض الإجراءات والمنجزات التي قمتم بها خلال السنة الفارطة، وأيضا ما تنوون القيام به خلال المرحلة المقبلة، وللأسف الشديد، وهذا يحزفي نفسنا، كان خطابكم خطابا روتينيا، تقليديا، بعيدا كل البعد عن إشكالية الصيد البحري ببلادنا، وعن الإستراتيجية التي أنتم ملزمون بوضعها على المدى القريب والمتوسط والبعيد للهوض بهذا القطاع الهام، وهذا يدفعني لتقديم الملاحظات والتساؤلات التالية:

خطابكم يدل بالملموس أنكم، ومن خلالكم الحكومية لا تفكرون إلا بالكيفية التي تعوضون بها ما كان يقدمه الإتحاد الأروبي كمقابل من أجل الصيد في مياهنا الإقليمية، فكيف يمكن أن ننهض بقطاع مثل الصيد البحري، بهذه العقلية؟ لماذا أنتم قاصرون عن الإبداع وعن وضع الإستراتيجيات التنموية الكفيلة بإستغلال إمكانياتنا الإستغلال الأمثل؟

- تحدثتم عن نيتكم في نهج أساليب متطورة لتسيير القطاع وضمان نجاعته، لم توضحوا لنا هذه الأساليب؟ قدمتم لنا الفكرة بشكل عام دون أدنى منهجية لتحقيق ذلك؟

- تحدثتم كذلك عن نيتكم في إدخال تغيير على مستوى الكيف وفي طريقة تدبير وإستغلال وتثمين الثروات السمكية الوطنية، لكن كيف ستتمكنون من ذلك؟

- ماهو برنامجكم؟ وماهي الميكانيزمات التي ستعتمدونها؟ كيف يمكننا مراقبتكم في غياب هذه المعطيات؟ تحاشيتم النقاش معنا حول طبيعة علاقة إدارتكم بالمهنيين، هذه العلاقة التي يشوبها الغموض والإرتجال، رغم النداءات التي وجهت إليكم في الموضوع، ورغم أنكم أكدتم في إحدى اللقاءات بمدينة الدار البيضاء بمناسبة ترؤسكم مراسيم توقيع إتفاقية شراكة بين المكتب الوطني للصيد والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، عن قرب صدور قرارات تهدف إلى إصلاح هذه العلاقة، أين هي هذه القرارات، ولماذا لم تعكسوها في عرضكم؟ وإلى متى سيبقى هذا الوضع المتوفر الذي يؤثر سلبا على القطاع؟

- مررتم مر الكرام على غرف الصيد البحري، وأكدتم الدور التشاوري الذي تقوم به، ألم تعوا بأن المرحلة تفرض عليكم، وعلى الحكومة، مراجعة اختصاصات هذه المؤسسات الدستورية، والإرتقاء بها إلى مستوى المشاركة في القرارات الكفيلة بتدبير القطاع وتنميته والحفاض على مكتسباته؟

- تجنبتم الخوض في الاتفاق الذي وقعتموه مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هذه الاتفاقية التي بمقتضاها سيغطي الصندوق فقط قطاع الصيد البحري بأعالي البحارأما البحارة الذين يشتغلون في قطاعي الصيد الساحلي والتقليدي، فلن تشملهم التغطية الإجتماعية، كيف تفسرون ذلك ؟ ولماذا هذا الإقصاء؟ علما أن هؤلاء يمثلون السواد الأعظم من اليد العاملة في قطاع الصيد البحري، ومن واجبكم تنظيمهم وتأطيرهم في إطار جمعيات مهنية، وتمكينهم من الإستفادة من هذه التغطية .

- تحدثتم عن أهمية البحث العلمي في مجال الصيد البحري، لكن المفارقة الغريبة أنكم تعتمدون عن دراساتكم في كل الأجانب؟ وكأن

بلادنا لاتتوفر على مكاتب أو أطر متخصصة، ما هو السر في هذا التوجه؟ ولماذا لا تتعاملون مع مكتب الدراسات والبحث العلمي؟ ومع مكاتب وطنية متخصصة أخرى.

- وأخيرا أغفلتم بالمرة التجهيزات الأساسية التي يجب بناؤها، من موانئ وتجهيزات الشحن والتفريغ، وأبراج المراقبة، علما أن هناك موانئ توجد في حالة متردية، وغير صالحة حتى للصيد التقليدي.

هذه بعض الملاحظات وبعض التساؤلات أردت أن أساهم بمناسبة مناقشة ميزانية هذا القطاع الهام، وأسجل بكل أسف غياب النظرة المستقبلية لدى الوزارة الوصية، وغياب الإجراءات العملية التي تفرضها المرحلة، من أجل النهوض بهذا القطاع الهام، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، فريق استوفى الحصة، بـ8 دقائق زائدة على 20 دقيقة ديالها، يمكن ايلا تدير 4 دقائق، 5 دقائق، واحد تفضل

السيد المستشار سعيد اللبار :

شكرا السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

قطاع السياحة،

يسعدني أن أتدخل اليوم لأعرض موقف فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية من مشروع الميزانية الفرعية لقطاع السياحة للفترة الممتدة ما بين فاتح يوليوز و31 دجنبر 2000. في البداية أراني مضطرا السيد الوزير لأذكركم بما قلته عند مناقشة ميزانية السنة الفارطة، حيث أكدت أن الدراسات العلمية السياحية، تؤكد أن السنوات الأخيرة للألفية الثانية ستكون سنوات الإزدهار الكبير للسياحة في العالم، وتساءلت آنذاك عن الأسباب والعوائق التي تحول دون استفادة بلادنا من هذا النمو السياحي الكبير، وأعطيت مثالا بإسبانيا وإيطاليا اللذين سجلا آنذاك رقما سياحيا يصل ما بين 56و60 مليون سائح.

وقد جئت بهذه المقدمة، لأقول وأؤكد، أن الإنتعاش الملحوظ الذي يعرفه قطاعنا السياحي يعود الفضل فيه بالأساس إلى هذا الإنتعاش العالمي وإلى مجهودات وتضحيات المهنيين السياحيين، أما السياسة التي تنهجونها - السيد الوزير- فهي عاجزة عن حل أبسط المشاكل فبالأحرى أن تساهم في نمو وازدهار هذا القطاع الحيوي الهام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

الكل يعلم أهمية ومكانة القطاع السياحي ببلادنا، هذا القطاع الذي يساهم بأكثر من 7٪ من الإنتاج الداخلي الخام ويوفر أكثر من 620 ألف منصب شغل، ويتفاعل مع كل القطاعات الأخرى، فبازدهاره تزدهر الصناعة التقليدية، والنقل، والقطاعات الخدماتية والمواصلات السلكية واللاسلكية والصناعة الغذائية إلى آخره، وكم كان أملنا في أن تعي وزارتكم- السيد الوزير- ومن خلالها الحكومة، بأهمية هذا القطاع المتميز الذي لو منح الأهمية التي يستحقها، لاستطاع بكل موضوعية أن يوفر الشغل لكل المغاربة، وأن يدخل من العملة الصعبة مالا تستطيع إدخاله بعض البلدان البترولية، لكن ماذا عسانا أن نقول، وهذه الحكومة ووزارة السياحة نائمتان، غائبتان، تاركة هذا القطاع يتصارع مع هول العولمة، وتحديات السوق العالمية.

لقد كنا نتطلع -السيد الوزير- بأنكم كما وعدتم في السنة الماضية، ستنهضون بالسياحة المغربية، وتعملون على معالجة المعوقات والمشاكل التي تقف أمام ازدهارها، لكن ماذا حققتم وقد مر أكثر من سنتين على تنصيبكم وزيرا للسياحة؟ على مستوى الإستثمارات السياحية، لازال الفاعلون السياسيون يعيشون نفس الهموم والمشاكل، بسبب النسب المهولة لمعدلات الفائدة الخاصة بالقروض البنكية (أروبا من 2.5 الى 3.63٪-المغرب 13٪)، وبسبب غلاء العقارات، ومشاكل النقل والمساطر الإدارية المعقدة، إضافة إلى الضرائب المتعددة والكبيرة التي يتحملونهابالضافة إلى الزبينية والمحسوبية وماجاورهما، ونتساءل أين هي الوعود التي قدمتموها لنا، والتزمتم بها لحل مثل هذه المشاكل. إن

الفاعلين السياحيين الآن يعيشون أزمة ثقة في سياستكم، ويتساءلون عن سر عجزكم وعدم قدرتكم على إنتهاج سياسة إستثمارية سياحية وجيهة مركزة وهادفة.

وعلى مستوى البنية التحتية لقطاع السياحة، نلاحظ التدهور الكبير لهذه البنية بسبب ضعف الطاقة الإيوائية التي لم تتغير منذ حوالي 15 سنة، وأيضا بسبب تقادم التشريعات والقوانين المنظمة لهذا القطاع، إضافة إلى تداخل الإختصاصات والمسؤوليات بين الوزارة الوصية والمكتب الوطني للسياحة والمندوبيات، حيث أصبحنا لا نعرف من يتخذ القرار. ومن له الحق في إتخاذ هذا القرار، خصصتم في هذه الميزانية- السيد الويزر- 60 مليون درهم للمكتب الوطني للسياحة، هذا المكتب الذي يعتبر وسيلة فقط لتبذير المال العام، وقد طالبتكم أكثر من مرة بمراجعة إختصاصاته، ومراقبته، وتقديم تقرير أمام اللجنة عن حصيلة خدماته لفائدة قطاعنا السياحي، علما أن هناك مفارقة غريبة نبهتكم إليها ولم تجيبونني عليها، وتتمثل في كون هذا المكتب يقوم دائما بإبرام العقد الإشهاري مع نفس شركة الإشهار الفرنسية التي لا تعير أي إهتمام للمنتوج السياحي المغربي فما هو السر في ذلك السيد الوزير؟

على مستوى المعارض الدولية، تتحدثون عن التقشف، وضبط المصاريف، لكن كيف تفسرون عدد المعارض بين قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والثقافة، وهي معارض عادة ما تكون مكلفة ونتائجها سلبية، فلماذا لم تفكر وزارتكم؟ ولماذا لم تفكر الحكومة في تنظيم معارض موحدة بين هذه القطاعات المرتبطة فيما بينها؟ علما أنه بمثل هذه السياسة ستحققون التقشف الحقيقي، وستكون النتائج أحسن وأفضل للمنتوج السياحي المغربي على مستوى السياحة الداخلية، كنا ننتظر إجراءات عملية تقدمونها للمواطن المغربي، تأخذ بعين الإعتبار مستواه المعيشي، وتحفزه للإستفادة من الإمكانيات السياحية لبلده، لكن هذا المواطن محكوم عليه بالإنتظار حتى تنتهوا من دراساتكم التي لا تنتهي، علما أن الإعفاءات التي مكنتم منها المؤسسات الفندقية الجديدة (100٪ للخمس سنوات الأولى و50٪ ما بعدها) بالنسبة للمداخيل بالعملة الصعبة، لن تخدم إلا السائح الأجنبي، وتدفع بالمواطن الى البحث عن إمكانية قضاء عطلته خارج أرض الوطن، بدل قضائها في بلده، وبالتالي تضيع فرصة استفادة القطاع السياحي من السائح المغربي.

وختاما، نؤكد أن وضعية قطاعنا السياحي تفرض خطة عمل عاجلة، وليست بعيدة الأمل كما جاء في خطاب السيد الوزير، لأن المشاكل عويصة ومعقدة، وتفرض استحضار كافة العناصر المؤثرة لمعالجتها، وانتهاج سياسة سياحية وجيهة ومركزة، تكون مبنية على الحوار الجاد بين أرباب السياحة من جهة والوزارة الوصية من جهة أخرى، وعلى الشراكة بين مختلف الجهات، وإن قطاع السياحة هو المستقبل البديل لقطاع الفلاحة ببلادنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن فريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية ثلاث متدخلين المسجلين، المستشار المحترم السيد عبد الالاه العلمي،المستشار المحترم السيد محمد القداري، المستشار المحترم السيد محمد بن الشايب، تفضل.

السيد المستشار عبد الالاه العلمي :

البرمجة ديال هذا الشي يجب أخذ بعين الإعتبار اللجان فيها مجموعة من القطاعات، لأنه ماشي معقول أن الناس يوجدوا المداخلات ديالهم.... لا، غير تنطلب على أنه يؤخذ بعين الإعتبار، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

تم الإتفاق على هذا الشكل اللي غادي.....لا،.... إن شاء الله.

السيد المستشارعبد الاله العلمي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

في البداية لابد من تسجيل أسفي الشديد لغياب جل السادة الوزراء المحترمين التابعين للجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدةلمناقشة الميزانيات الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن، السياحة والصناعة التقليدية، لتقديم وجهة نظر فريقي بخصوص هذه القطاعات الحيوية في

الاقتصاد الوطني.

بالنسبة لقطاع الطاقة والمعادن قد أكدنا أكثر من مرة أن هذا القطاع بإمكانه أن يساهم مساهمة فعالة في تنشيط الحركة الإقتصادية والإجتماعية ببلادنا بالنظر للإمكانات المعدنية المتوفرة ببلادنا ولكن وبكل أسف نلاحظ أن مساهمة هذا القطاع في الإقتصاد الوطني تبقى ضعيفة جدا، الأمر الذي يفرض علينا أن نطرح بهذه المناسبة التساؤلات التالية راجيا دافعا للوزارة المعنية حتى تخرج من سباتها وتعطي لهذا القطاع العناية التي يستحقها حتى يضطلع بالدور المنوط به السيد الرئيس، لقد تعددت مصادر الإشاعات بخصوص ظهور مؤشرات، إن لم نقل بوادر لوجود آبار للنفط ببلادنا فإلى أي حد تعتبر هذه الإشاعات صحيحة؟.

السيد الرئيس،

أما بخصوص المكتب الوطني للكهرباء الذي يشكل بالفعل دولة داخل دولة وبالتالي لا يخضع لسياسة الوزارة وتوجهاتها ليحتفظ لنفسه بسلطة تقديرية يتصرف في عمله وفق إرادته وهنا لابد من الإشارة إلى الإرتفاع الخطير لفاتورات الكهرباء، لم يعد معها المستهلك المغربي يتحمل مبالغها؟ كذلك نسجل التأخر الحاصل في البرامج الخاصة بالكهربة القروية. أما بخصوص المكتب الشريف للفوسفاط فقد ظل على الدوام يحتفظ لنفسه بسلطة مطلقة بعيدا عن أية مراقبة ويبقى المجلس الإداري لهذا المكتب مجرد أداة شكلية مما جعل صادراتنا من مادة الفوسفاط ومشتقاته تعرف عدة مشاكل كما حصل سابقا مع الهند، وفي الأخير يجب التذكير بأن المنافسة الحادة التي يعرفها تسويق الفوسفاط ومشتقاته في السوق الدولية؟

السياحة: لقد ظلت السياحة على الدوام القطاع المعول عليه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بالنظر للمؤهلات السياحية التي تزخر بها بلادنا، غير أننا نجد أن هذا القطاع لازال بعيدا عن تحقيق هذا المبتغى سواء على مستوى التشغيل أو على مستوى جلب العملة الصعبة أو على مستوى الإستثمار وهذا راجع بالأساس الى عدم استغلال منتوجنا السياحي الإستغلال المطلوب، مما يجعل عدد السياح الوافدين على بلادنا يبقى ضئيلا مقارنة مع الدول المجاورة التي لا تتوفر على نفس المؤهلات السياحية الطبيعية وبالتالي يبقى المردود السياحي على مستوى العملة الصعبة ضعيف جدا، وهذا ما يفرض على الحكومة إتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا المشكل خاصة من حيث التعريف بمنتوجنا السياحي لغزو الأسواق الخارجية والقضاء على جميع العراقيل والصعوبات التي تواجه هذا القطاع حتى يحقق الأهداف المتوخاة منه.

وفي هذا الإطار، لابد أن نسجل المبادرة التي جاء بها مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته فيما يخص التحفيزات الضريبية في هذا القطاع، بالرغم من أنها تعتبر تدابير جزئية بالمقارنة مع متطلبات تنمية هذا القطاع وهنا لابد من الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- افتقار المغرب للطاقة الإيوائية المطلوبة عالميا (160.000 سرير)، عدم وجود برامج خاصة بالسياحة الداخلية، علما أن ما يزيد عن مليون سائح مغربي يضطرون للسفر للخارج وخاصة إسبانيا لقضاء عطلهم وهنا لابد من التذكير من أن الفنادق المغربية المصنفة لاتولي إهتمام لفئة الدخل المتوسط من المواطنين المغاربة، كذلك لابد من تدعيم التنسيق بين وزارة السياحة وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية لتسويق المنتوج السياحي والتقليدي.

الصناعة التقليدية:

السيد الرئيس،

عندما نتحدث عن قطاع الصناعة التقليدية فإننا نتحدث عن جزء كبير من التراث المغربي وحضارته، هذا التراث الأصيل الذي لا يمكن تطويره دون الوقوف على مميزات وخصائص ومقومات هذا القطاع في الوقت الذي تفرض الضرورة ملائمته مع متطلبات العصر حتى يتمكن من مواكبة التحولات الإقتصادية العالمية ومواجهة المنافسة الدولية الحادة بالنظر لما تتميز به صناعاتنا التقليدية من خصوصيات أشكالها وألوانها ورسومها التي ظلت على الدوام معلمة من معالم عظمة المملكة المغربية، إننا لازلنا في الفريق الإستقلالي نؤمن بأن هذا القطاع يجب أن تعطاه العناية التي يستحقها لإخراجه من الأزمة التي يتخبط فيها، لإنقاذ حوالي مليونان من الصناع والصانعات يساهمون في إعالة أكثر من 6 ملايين نسمة، لإخراج الصناع التقليديين من الكارثة المأساوية التي يعيشونها، إخراجهم من الحصار المادي والمعنوي المفروض عليهم، إخراجهم من وضعيتهم الإجتماعية الصعبة والدفع بهم

إلى إستعادة روح التفاؤل والأمل التي لازالوا يتشبثون بخيوطها، لإخراجهم من وطأة الكساد، لإنقاذ مآت الآلاف من العائلات من التشرد، وضياع طاقات وإمكانات بشرية باستطاعتها أن تساهم في إنعاش الحياة الإقتصادية والإجتماعية والتخفيف من حدة البطالة التي لاتزداد إلا تفاقما في إطار التشغيل الذاتي بالنظر لما يمتاز به هذا القطاع من كونه يقوم تلقائيا بالتكوين المهني للشباب.

ويبقى على الحكومة الإستجابة لصيحات الصناع التقليديين المذوية في كل مكان والنظر الى قطاع الصناعة التقليدية بروح وطنية صادقة بإتخاذ التدابير الملموسة لتطوير هذا القطاع من خلال وضع استراتيجية جديدة تساير التقدم العلمي والتطور التكنولوجي خاصة على مستوى التخفيف من الضغط الضريبي الذي يكتوي بناره الصناع التقليديون وانعكاس ذلك على مستوى الإستثمار في هذا القطاع، بالإضافة الى القروض البنكية الهزيلة بالنظر للضمانات التعجيزية التي يتطلبها البنك الشعبي علاوة على عجز غرف الصناعة التقليدية عن القيام بالمهمة المنوطة بها بالنظر لقلة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لها. إن أسرة الصناعة التقليدية أسرة تعمل في صمت تشتغل بوفرة وبأقل تكلفة، وتسهر على عملية الخلق والإبداع وعلى الإنتاج والتشغيل، لذا فاستمرار عطاءات الصانع التقليدي المغربي من إبداعات فنية أصيلة هو استمرار للثروة الحضارية والتاريخية للمملكة المغربية.

ووعيا بصدق هذه النخبة التي أحبت الصناعة التقليدية وترعرعت معها سيبقى الصناع التقليديون متشبثون بخيوط الأمل من أجل غد أفضل، من أجل مستقبل أفضل من أجل قطاع أفضل، في ظل القيادة الرشيدة لملكنا الهمام جلالة الملك محمد السادس نصره الله وحفظه، وفي الأخير أوكد بإسم الفريق الإستقلالي تصويتنا بالإيجاب على الميزانيات الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن، السياحة وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، هل هناك متدخل؟ تفضل... عندك 9 دقائق.

السيد المستشار محمد القداري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني اليوم ومن هذا المنبر الموقر أن أتناول بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، أهم المحطات والمحاور الأساسية في كل ما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية ذات البعد الإقتصادي والإجتماعي ببلادنا، كقطاعات الصناعة والتجارة والصيد البحري والمياه والغابات، هذه القطاعات الحيوية التي تلعب دورا فعالا في امتصاص أكبر عدد من الأيادي العاملة، تساهم بشكل إيجابي في تحريك وتنشيط الإقتصاد الوطني.

قطاع الصناعة والتجارة: إن المعطيات الجديدة التي فرضتها عولمة الأسواق وتحرير المبادلات التجارية وتحركات رؤوس الأموال تستلزم من الحكومة تقوية الصناعات التحويلية وتوجيه الإنتاج الصناعي لتلبية الحاجيات الداخلية للقطاعات الإنتاجية المحلية في إطار برنامج يهدف الى التحسين المستمر لمعامل التمثين المحلي مع تركيز التوجه إلى الأسواق لتوسيع الطلب وخفض التكاليف مع تركيز التصنيع على القطاعات التي تتوفر فيها بلادنا على مزايا كالصناعات الكيميائية الثقيلة التي تعتمد على الفوسفاط وصناعة المنتوجات البحرية والفلاحية، دون إغفال صناعة التعليب وصناعة الأدوية من أجل رفع تنافسية الإنتاج المحلي وفي هذا الإطار، فإننا نسجل بارتياح المبادرة الحكومية الهادفة الى تخليق الإدارة وترشيد النفقات العمومية وإصلاح نظام الصفقات الذي يشكل على الدوام مطلبا أساسيا من أجل تنمية النسيج الإقتصادي الوطني، كما نسجل بإرتياح كبير ماتم اقتراحه في إطار برنامج ميدا 2 القاضي بإنشاء 5 مراكز تقنية هي:

- المركز التقني للصناعات الكيميائية.
- المركز التقني لصناعات الخشب والأثاث.
- المركز التقني للبلاستيك والمطاط.
- المركز التقني للجلد الذي سيلعب دورا هاما في مساعدة صناع قطاع الجلد على مستوى النوعية والتقنية والتنظيمية والتجارية مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والجودة ومساعدتهم على التكيف مع السوق بغية تجديد النشاط والتنافسية والآجال مع احترام الإلتزامات القانونية.

– مركز الدراسات والأبحاث الخاصة بصناعات النقل.

كما لا يفوتنا أن نذكر وبإلحاح على مضاعفة الجهود من طرف الحكومة لتحويل المواد المضعفة لطبقة الأوزون وذلك إنشاء مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمساهمة في إعداد التقارير. أما في إطار التصورات الجارية من أجل وضع إطار تحفيزي لتطوير البحث والتنمية داخل المقاولة، فمن الضروري من تنمية الأرصدة المخططة للاستثمارات الممنوحة للمقاولات التي تعمل على تنمية أشغال البحث والتنمية وإعادة الهيكلة.

السيد الرئيس:

إن المقاولة الصناعية لتمويلها من طرف سوق البورصة تحتاج الى تحديد العراقيل الأساسية التي تعوق دخول المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة الى سوق البورصة مع اقتراح الإجراءات الكفيلة بإدماجها داخل هذه السوق كأداة تمويل تكميلية، تتيح لهم تدعيم الرأسمال والحصول على قروض مشجعة للإستثمار. وعلى الخلية المركزية إستقبال المستثمرين والباحثين الإقتصاديين سواء المغاربة أو الأجانب وتزويدهم بمعلومات مختلفة تتعلق خصوصا بمحيط الإستثمار، ومعطيات حول النسيج الصناعي الوطني وكذا المساطر الإدارية المتعلقة بالتجارة الخارجية وخطوط التمويل والدراسات القطاعية والتنافسية والجودة والمواصفات وإنعاش الصناعات الصغرى والمتوسطة والمناطق الصناعية، كما لا يجب إغفال الصناع والتجار الصغار والمتوسطين الذين يجب تنظيم المسالك التجارية بشكل عقلاني لضمان ربح لهم والرفع من مستوى معيشتهم وتحسين وضعيتهم وقدراتهم، والعمل على تنمية السوق الداخلي وتوسيعه وذلك بتنمية القوة الشرائية للمستهلكين مع ضمان تزويد المناطق النائية بالمواد الأساسية بأثمان مناسبة سعيا وراء تحقيق مبدأ العدل، الذي يجب أن يسود كل العلاقات التجارية بين المنتج والمستهلك مما يتطلب مراقبة صارمة على المتدخلين في هذا الميدان.

كما أن الدخول في سوق أوربية مشتركة أو الدخول في إطار نظام التجارة العالمية يستوجب تحقيق مصالح لبلادنا وذلك بالحفاظ على مكتسباتنا دون الخضوع لأي ضغط ولن يتأتى هذا إلا بإخراج دول إتحاد المغرب العربي من جموده وتكوين فيما بينهم كتلة إقتصادية قوية تمكنه من التفاوض من موضع قوة قادرة على المنافسة مع الدول الصناعية وهو ما يتطلب إرادة سياسية تتطلب السرعة في التفكير والإنجاز دون التملص من واقع مفروض على بلادنا.

قطاع الصيد البحري مما لاشك فيه أن موانئ الصيد البحري تلعب دورا فعالا في تطوير وتقدم إقتصادنا الوطني عن طريق تسويق السمك وبيعه داخل الأسواق، كما أن موانئ الصيد الوطنية تلعب دورا أساسيا في الرفع من وتيرة وحركية أسطولنا الوطني، خصوصا بعد إنتهاء الإتفاقية التي كانت تمثل هاجسا مقلقا يشغل بال رجال البحر ويثير مخاوفهم بصورة أكبر على مستقبل ثروتنا السمكية حيث كان ينذر بعواقب وخيمة قد تذهب بالأسطول الوطني الى حد التوقف عن الإبحار، نتيجة للعدد الهائل من البواخر الأجنبية والسفن العملاقة التي كانت تجوب مياهنا الوطنية ليل نهار، مستعملة في نهبها لخيراتنا البحرية شتى وسائل الدمار من شباك سرطانية وشباك جارفة وخراطيم ومفرقعات وأضواء كاشفة. إن عمل الأساطيل الأجنبية في عمق مياهنا الإقليمية كان يحرم بحارنا من الإستفادة من الأسماك المهاجرة والموسمية.

السيد الرئيس،

إننا نسجل ما تم إنجازه من طرف الخبراء المغاربة والذي كان يحدد بدقة وضعية ثرواتنا السمكية وقدم إحصائيات حول تناقص عدد كبير من الأنواع السمكية وتدهور للمحيط البيئي البحري. إننا نسجل كذلك بأن المغرب قد بدأ رشده عندما خرج من عهد الحماية والآن يشرف على اكتمال رشده بإنتهاء هذه الإتفاقية، حيث كان على المسؤولين أن يزنوا مصالحه بنفس الميزان الذي تزن به الدول الأجنبية مصالحها، وإن مصلحة المغرب الإقتصادية أهم من القروض والمساعدات، وأن الأغلفة المالية التي كانت تدرها علينا الإتفاقيات تعتبر جد ضئيلة وهزيلة مقارنة مع ما يتم نهبه من ثروات بمياهنا الوطنية، كما أن موضوع ثرواتنا البحرية لا يمكن أن يكون ولن يكون موضوع مقايضة سياسية، فهو موضوع علمي وبيئي قبل أن يكون سياسيا.

السيد الرئيس،

اليوم نذكر من هذا المنبر على ضرورة معالجة الملف الإجتماعي لرجال البحر مع إعادة النظر في مشروع الضمان البحري لتلقيحه يصبح شاملا وجامعا للتغطية الإجتماعية- مع إسناد مسؤولية التسيير لى جهاز مختص يسهر على تطبيق برامج الإستفادة، وإحداث جهاز لإنقاذ السريع داخل البحر يتوفر على وحدات إنقاذية حديثة تتماشى ع مواصفات القوانين الدولية المعمول بها في هذا المجال، إعادة تأطير جمعية الإغاثة، وإحداث قسم إذاعي تابع لوزارة الصيد للإتصال بالبحارة والإطمئنان على أرواحهم وتقديم أفضل البرامج لتوعيتهم.

السيد الرئيس،

كما نؤكد أن أية سياسة بحرية لاتقوم على أساس التحديث العصرنة لا يمكن أن تكون جادة وهادفة إذا سلمنا بأن لأسطول لصيد الوطني دورا متميزا في خدمة اقتصاد بلادنا والمساهمة في توفير الغذاء لأن حجم وحدات أسطولنا الوطني تعتبر جد ضئيلة مقارنة مع أساطيل الدول الأجنبية، بالإضافة إلى ضرورة تأهيل العنصر البشري إعدادا مهنيا يؤهله بشكل خاص لإستعمال كل الأساليب الجديدة التي تمكنه في مرحلة الأولى من إستغلال ثرواتنا البحرية استغلالا عقلانيا، فحينما نتساءل ونبحث عن السبب الرئيسي الذي جعل هذه الثروة مستهدفة وجدنا بأن ذلك يعزى بالأساس الى ضعف التكوين المعرفي والتأطير العلمي وذلك بالرغم من وجود العديد من المؤسسات المختصة في التأهيل والتكوين البحري.

قطاع المياه والغابات:

السيد الرئيس،

يأتي مشروع ميزانية هذه الوزارة في إطار استراتيجية جديدة تهدف إلى معالجة إشكالية المحافظة على الموارد الغابوية للتخفيف من آثار الجفاف المتعلق بالحفاظ على الثروات الغابوية ويتجلى هذا بشكل واضح من خلال المعطيات الأولى المسجلة خلال الزيارات الميدانية للأقاليم وعبر تجاوب القرويين المهنيين مع الأوراش المفتوحة واللجان التي تسهر على التتبع والمراقبة، وكذا سرعة المساطر المحاسباتية التي مكنت من توصل المصالح الخارجية للمياه والغابات بالإعتمادات المرصودة مما مكن من تفادي تأخير الأجور المستحقة. إن الفريق الإستقلالي يشهد بما حرصت الوزارة على إدراجه ضمن المخطط الخماسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لضمان تنمية مستديمة للثروات الغابوية في إطار تشاركي مع الفعاليات المعنية من أجل التحكم في مادية الموارد المائية للحد من إنجراف التربة.

ولكن لتقوية وتعزيز الكفاءات التقنية وملاءمتها من أجل تحفيز الموارد البشرية، لابد من ملاءمة التشريع الغابوي وتحيينه لمسايرة المناهج المعتمدة بالبرنامج الوطني لتقوية وصيانة التجهيزات الغابوية ووقايتها من الحرائق، ومكافحة الطفيليات والزيادة في عدد التشجير للمحافظة على التربة من الإنجراف وكذا زحف الرمال بالأقاليم الجنوبية مع العمل على تطوير البحث الغابوي وإعداد تصاميم التهيئة للغابات، ومحيطات التخليف، وتحسين ظروف المراعي مع المحافظة على الطرائد والثروات السمكية لتنمية الصيد بخزانات السدود لتحسين إنتاجية المسطحات المائية بمختلف أقاليم المملكة، خصوصا والسنوات الأخيرة هي سنوات جفاف وبالتالي فالضرورة أصبحت ملحة للإعتناء والإستثمار الغابوي من أجل الحفاظ على التوازنات الطبيعية للبلاد. ولذلك ومن منطق تقديم دعمنا ومساندتنا للحكومة فالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية سيصوت بالإيجاب علي مشروع الميزانيات الفرعية لكل من وزارة الصناعة والتجارة والصيد البحري والمياه والغابات أملين أن ترقى إلى المستوى المنشود والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، قبل أن أعطي الكلمة لأخر متدخل عن الفريق الإستقلالي استئذن المجلس وأرفع الجلسة لخمسة دقائق، شكرا.

نواصل المناقشة والكلمة للسيد محمد بن الشايب عن الفريق الإستقلالي.

السيد المستشار محمد بن الشايب :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

نعرف جميعا أن الحصة المخصصة لميزانية الفلاحة والتنمية القروية برسم القانون المالي لستة أشهر الأخيرة من سنة 2000 لا ترقى إلى الحاجيات المطلوبة ونحن في حزب يشارك في الحكومة، ولكن لابد من إبداء بعض الجوانب الأساسية للنهوض بالفلاحة وبالعالم القروي وإعطائها العناية التي تستحقها وأريد أن أذكر في البداية بالتزام الحكومة في إطار التصريح المشترك بأنها لم تلتزم إلى هذا الوقت بتخفيض سعر الكازوال الذي هو عصب الحياة بالنسبة لتطور الفلاحة وهذا خرق لمقتضيات التصريح المشترك، الذي لازال مكتوبا على جبين الحكومة، والذي نؤكد على ضرورة الوفاء به في أقرب الآجال، وإلا لامستقبل لفلاحتنا لمواجهة الغزو الخارجي الذي أصبح يتهددنا بفعل العولمة المفروضة علينا علما أن عامل المنافسة بيننا وبين الدول المماثلة لنا لا يتوفر في ظل غلاء مادة الكازوال، فنحن لا نطالب بدعم هذه المادة كنعصر من عوامل الإنتاج بل نطالب فقط بإزالة الرسوم الجمركية المفروضة عليها في إطار الإستعمال الفلاحي كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الصيد البحري.

كذلك السيد الوزير، نؤكد على ماجاء في برنامجكم الوطني للحد من آثار الجفاف بخلق شبابيك مفتوحة للمواد العلفية الشيء الذي لم يحصل لحد الساعة، وبهذه المناسبة نطالب بإزالة رسوم الجمرك على مادة الشعير وإزالة الرسوم الأخرى على مادة النخالة والشمندر، فلا يعقل أن المغرب يعيش حالة الجفاف والرسوم تفرض على المواد العلفية، بل يجب دعم هذه المواد والأعلاف بالكميات الكافية حتى تستقر الأسعار وتنطفىء نار السوق السوداء والمضاربات، وموازاة مع ذلك يجب منع استيراد الأبقار أو فرض رسوم جمركية عليها حتى تعود أسعار اللحوم الى طبيعتها.

كذلك السيد الوزير يجب رفع الكابوس الجاثم على المثقلين بالديون لفائدة القرض الفلاحي لنعطي الفلاح شحنة جديدة ليستنهض همه ونوفر له شروط الإنتاج والمردودية وذلك بالإعفاء الكلي من الفوائد على الأقل ونؤكد بالمناسبة على أن لا يتم التعامل مع القطاع البوري كغيره من القطاعات الأخرى وبالتالي يجب منح القروض بدون فائدة للقطاع البوري، لأنه يغاني ما يعاني.

كذلك السيد الوزير يجب إعطاء العناية القصوى لعنصر الماء الذي هو عصب الحياة للفلاحة والإنسان معا والذي يعرف تقلصا مخيفا من جراء الجفاف من جهة ومن الإستعمال العشوائي من جهة أخرى بدعم الوزارة والحكومة من ورائها السقي الحديثة من وسائل الرش والتنقيط وغيرهما، وذلك بتسهيل المساطر وتبسيطها حتى يتسنى للفلاح أن يحصل على الدعم عند الإقتناء، وكذلك بالنسبة لعوامل الإنتاج الأخرى كالبذور المختارة والأسمدة والمبيدات وغيرها.

كذلك السيد الوزير موازاة مع هذه الأولويات، يجب رد الإعتبار لمراكز الأشغال الفلاحية وتفعيلها ومدها بالوسائل الضرورية المادية منها والبشرية، حتى تقوم بدورها الريادي في مجال التوعية والإرشاد، علما أن الأمية وقلة المعرفة مازالت ضاربة أطنابها بالعالم القروي وبهذه المناسبة نؤكد عليكم السيد الوزير العمل داخل الحكومة على الرفع من وتيرة نسبة التمدرس بالعالم القروي، لأنه بدون علم ومعرفة لا يمكننا أن نواجه قساوة الطبيعة من جهة وتحديات العولمة من جهة أخرى، كما نؤكد بالمناسبة على تفعيل عملية تكوين أبناء الفلاحين تكوينا فعالا ليساهموا بدورهم في تحسين أوضاعهم وتحسين مردودية الفلاحة بشكل عام.

كذلك نطالب بتخصيص حصص في وسائل الإعلام السمعية والبصرية تعالج إشكالية العالم القروي وتعتني بهمومه كأداة من أدوات التنمية، كذلك لإزالة التهميش الذي مازال يعرفه العالم القروي، نعتمد عليكم السيد الوزير داخل الحكومة، العمل على الرفع من نسبة البنيات التحتية من كهربة قروية وإدخال الماء الشروب وشق الطرق إصلاح والمسالك وبناء المدارس والمستوصفات، إلى غير ذلك لإزالة الفوارق بين المراكز الحضرية والقروية في أقرب الآجال.

السيد الوزير،

لقد استبشرنا خيرا بحكومة التغيير، ولكن مع كامل الأسف بعض المؤسسات التي تتكفل بتسيير المال العام لم يشملها التغيير وتعرف تسيبا واضحا بشهادة الجميع وأخص بالذكر صندوق المقاصة، الذي لايدعم الدقيق الوطني في الحقيقة، بل يدعم أصحاب البطون المنتفخة ومنعدمي الضمير، فقد حان الوقت لمراجعة هذا الصندوق. كذلك بالنسبة للأراضي الفلاحية المسيرة من طرف الدولة مع ماتعرفه

من وضعية مزرية هي الأخرى لم تباشرها الوزارة بإتخاذ القرار المناسب فيها، وذلك بتوزيعها على حاملي الشهادات الفلاحية المعطلين أو بخوصصتها كقطاعات أخرى لاستغلالها على أحسن الطرق.

كذلك أراضي الجموع، نتساءل إلى متى هذه الإنتظارية، ألم يحن الوقت بعد لايجاد حل لهذه الإشكالية القائمة منذ الحقبة الإستعمارية لتفويتها لأصحابها القاطنين بها ليشعروا بالإستقرار النفساني وبالتالي توفر لهم شروط العمل لبناء مساكنهم على الوجه المطلوب (لابناء الاكواخ المؤقتة) وكذلك بخدمة الأرض وتنقيتها ليسهل عليهم التعامل مع مختلف الفاعلين الإقتصاديين من مؤسسات مقرضة وغيرها، حتى تعطي هذه الأراضي الشاسعة ما يجب أن تعطيه من مردودية وإنتاجية وتساهم بدورها في تنمية الإقتصاد الوطني. كذلك السيد الوزير لكي لا أطيل عليكم اسمحوا لي في إطار إصلاح البنية العقارية للأراضي الفلاحية يجب تفعيل عملية ضم الأراضي بوتيرة أسرع وبتشريعات جديدة تتناسب وروح العصر، الذي يعرف تكتلات إقتصادية على جميع المستويات لا بتنفتيت البقع وتقليص حجمها، الشيء الذي يعتبر سمة من سمات المجتمعات المتخلفة إقتصاديا وفلاحيا، وبالمناسبة نؤكد على إخراج مشروع إحداث الوكالة الوطنية للتحفيظ العقاري الى حيز الوجود.

كذلك السيد الوزير، لقد استبشرنا خيرا عند إضافة إسم التنمية القروية الى وزارة الفلاحة، علما أنه يجب ترجمة هذه الإضافة الى أرض الواقع بالزيادة في اعتمادات الوزارة لا بالإحتفاظ بنفس الأرقام وبنفس الإعتمادات مع بعض الزيادات الطفيفة والتي لم تغير من الواقع شيئا بل إزداد استفحالا مع ظاهرة الجفاف.

نؤكد عليكم كذلك- السيد الوزير- داخل الحكومة بالدفاع بإستماتة على العالم القروي الذي ظل مهمشا منذ الإستقلال، حيث لاهيآت ولا جمعيات حقيقية تنشطه وتدافع عنه على غرار بعض القطاعات الأخرى، حتى نجعل من هذا العالم عالما متقدما يساهم بدوره في تنمية الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لبلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن... نقطة نظام؟ تفضل آسيدي.

السيد المستشارعمر الجمايلي :

اسمح لي السيد الرئيس، الملاحظة عندي فيما يخص احترام الوقت كونكم تتساهلون مزيان، ولكن باش يتضاعف توقيت ديال بعض الفرق الى 3 مرات، هذا ماغادي شاي يكون عنصر مساعد، إذا كانت الفرق كتحترم، خص الجميع ينضبط، راه إذا مشينا على هذه الوثيرة مانبغيوشاي نبقاوهنايا حتى لـ 4 ديال صباح أو 5 ديال الصباح نتناول الكلمة على الكراسي فارغين، فرجاء... التساهل مزيان وماشي يتضاعف إلى أربع مرات.

السيد رئيس الجلسة :

لا يتضاعف أربع مرات، ولكن كاين تساهل، تفضل الحاج الدرمومي.

السيد المستشار الحاج الدرمومي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لما نتكلم عن الفلاحة، نتكلم عن العالم القروي، الاثنان لا يفترقان، منذ بداية الإستقلال وحزبنا ينبه الحكومة ينبهها عن هذه الوضعية الخطيرة التي ستكون تسبب لنا أمراض إجتماعية وإقتصادية وبيئية، ولكن مع الأسف الشديد لم ينصت لنا أحد، وما بغاوشاي يعملوا هذا العامل الأساسي لبناء المجتمع بين عيونهم وبين مسؤوليتهم وتراكمت الأشياء ووصلت إلى درجة تؤدي عليها كثير وكثير من الضرائب، ضرائب معنوية وضرائب مادية، كنا دائما نقول تريدون ازدهار المدن وتريدون تنمية المدن وتريدون إبقاء الطابع الأصيل ديال المدن، خصنا سياسة واقعية تحترم المواقع الحيوية للعالم القروي وهي تجهيز العالم القروي وتركيزه أي بالذات تعمل واحد البنيات

يعني باش تكون مجمعات سكنية تحترم البيئة، والبيئة عندنا في البادية تختلف من الحسيمة الى الشاوية الى أكادير، خنيفرة، الراشيدية، بني ملال، كاين طابع اللي مع الأسف الشديد هذا الطابع هذا نظرا للضغط والحاجيات لم يحترم، تتسولي هنوك المسؤول يقول أودي آش نقول لك، ما عندي ماندير، دابا الضغط، المزاح هذا، إذن أشنو واقع.

واقع اليوم تتتكلمو وتنقول بأن نصف المغرب سكان بدويين، لا، لا،70٪ هم سكان المغرب، لأنه نوك المدن الصغيرة اللي تتقول راه.... راه ماشي مدن، قريات صغيرة تتعيش في الفلاحة وتتعيش بالكسب، إذن 70٪ اللي تتعيش البادية في المغرب، ولاتعطاها أهمية بالغة، ونعطي الأهمية بكثرة على المدن حتى نقول لهمهاجروا من البادية آتوا للمدن غادي تلقاو فيها واحد العيش أحسن من تم غادي يجي يدير براكة هنا غدا تبيعها ب 40 مليون، وهذاك الإنسان في البادية بارك تيتمحن مع ذوك النعجات ديالو أو المعزات أو البقرات، وشايف لك أشحال ديال المشاكل، كتقول له إيوه سير أنت ماعندك ماسمو... ياالله تيدخل 2 ديال الملايين أو 3 في العالم أو لايصلها، مايوصلها هذا تنقول للإنسان، ولهذا الحمد لله اليوم الأحزاب كلها تكلمت على هذه الوضعية، التقينا كلنا هيآت سياسية تنقول آسيدي هذا المشكل خطير وخصنا نتوجه له جميعا باش نقذوا حضارتنا، باش نقذوا إنتاجنا، باش ما ندخل شاي عاود في هذه المشاكل الإجتماعية.

لأنه إذا بقينا غاديين هكذا راه المغاربة نصفهم متسولين، ولو تدير جمعيات الخيرية وخي تكثر جمعيات ديال الإحسان راه ما يمكن شاي، جمعيات ديال الإحسان تيبانو منين كتكون 10٪ ديل المواطنين أو 5٪ أو 2٪ معجزين أو عندهم مشاكل صحية، ولكن لما تعود 30٪ أو 40 مابقى ما ينفع، لهذا لم نتكلم بالتدقيق على المشاكل الفلاحية، المشاكل الفلاحية معروفة آسيدي، معروفة من المكاتب ديال «لونفا» مثلا، راجعوا بأديهم مشكل على الإنتاج في المغرب أموال باهضة تتمشى فيهم، تيعطيو بعض النتائج ولكن الحقيقة لا يعرفها إلا الله، ثانيا مركز الأشغال الفلاحية، الدور الذي كانت تقوم به أيام الإستعمار كان من أهم الأدوار وكانت تعطى نتيجة، كانوا يدخلوا في التحجير مع الفلاح تيشد من عنده الأرض مثلا على 3 سنين وتيرجعوها له أرض هكذا تتعمل ومنتجة، كانوا يعلموا الفلاحين آش يديرو، يقول لهم ها تعملو وهاتعملوا... وهذه... ونوعوا البذور ديالكم وهاكيف تعملو في... مع الأسف الشديد احنا اليوم ولى يجينا هذاك السيد بالكراقاطا وبالكوستيم وهاز جورنال وإذا تكلمت معه غادي توحل معه، مافيه لا... هذاك كان يجيك بالكاكي وهذا ولى يجيك بالكوستيم والكراقاط.

إيوه كيف بغيت غادي كيبقى هذا آ السيد ويعيش معهم و... لهذا مشاكل الفلاحة معروفة، يعني كل شيء الإخوان تطرقوا لها ولكن آشنو الخطوط العريضة اللي خصنا نعمل أمام هذا الزحف ديال الهجرة القروية، للمدن اللي مابقات شاي حتى هي مدن، أشنو خصنا نعملو، خصنا نعملو واحد السياسة جريئة اللي مع الأسف الشديد مابانت شاي لي في التخطيط الخماسي اللي محطوط الآن، ماكايناش، لأنه أمام هذا الوضع هذا خصها، سياسة جريئة وخصها سياسة اللي تكون عليها واحد المناظرة ماشي ثاني سوق ولكن تنقول مناظرة لأنه هذه الأيام، هذه سنين تنسمعو الحوار الإجتماعي اشكون اللي فيه، إما رجال الأعمال يعني بحال ايلا عندنا شي صناعة وفيه النقابات، واحنا هاذ العالم القروي ماكاين شاي الحوار معك ولو عندك الغرف ولو عندك هذه، ماعمرنا سمعنا شي مناظرة مع الفلاحين أو مع المنتجين أو استقبالهم، حتى احنا يسمونا الحوار الإجتماعي، باش هذا المجمع حتى احنايا يتنقذ، لا، ماكاين شاي، ماعمرها كانت وخصها تكون لأنه إذا ما كان شاي هذا الحوار الإجتماعي في واحد العملية ديال المناظرة مصغرة، باش الحكومة تعرف فين غادية، باش المسؤولين ديال هذه الحكومة يقدموا لسيدنا الله ينصره واحد التدابير عملية باش نخرج من هذا المأزق.

وإلا إذا بقينا عامين راه البادية غادي تخوى والمدن كثرت فيها المشاكل و غادي تزيد ثاني تكثر وتزداد فيها، والإنتاج غادي يقل لأنه الآن الحمد لله ولو بعض المصائب تتكون درس في الحياة، هذا الجفاف بين واحد الحاجة، بين آش كاين أنه البادية ما تعمل فيها والو، كن كانت تعملت فيها إنجازات وتعملت فيها سياسة مشعبة لا في الإنتاج الفلاحي ولا في الإنتاج ديال المأكولات للبهايم ولا في تسيير الماء. الطرق يمكن لي نقول الطرق ولكن هاهي السياسة الكبيرة هي ديال

الإنتاج، الطرق من بعد الإنتاج تكون، ولكن تدير الطرق بلا إنتاج وبلا تربية للإنتاج، ... هذوك الفلوس اللي ربما غادي تخسر في واحد الطرق اللي غادي راه حتى هي ولات عندنا فيها ما يتقال، غادي نعملو في الفلاحة، نعملو في تنمية الإنتاج الفلاحي في التربية ديال الفلاح، في إعانة الفلاح، في تسيير الماء هذا وأهم العوامل اللي خصها، في البناء دابا احنا تنجيو لوزارة الإسكان من نهار عرفناها وهي مقابلة البراريك، نعم، مابغات شاي تتحول وتنجي عندنا للبادية وتقول لك أسيدي راه أنا درنا لكم واحد النموذج ديال البناء في القرويات وهاكيفاش وغادي نتعاون معكم حتى أنتم باش هذوك اللي بعدا غير ي المدينة باركين يدورو يرجعوا عندنا، إذا السكن .... دابا حتى احنا ولينا تندير هذوك 2 ديال الحيوط وهذاك إسمها إذن صافي هاهي بنينا مدينة غدا غادي ترجع لك مصيبة.

مافيها لاذاك الشيء ديال المراحض، مافيها سياسة باش نحرق هذوك النفايات وهذوك المصائب، يعني البادية مطلوقة غير راهم عايشين غدا أو بعد غد يجيو للمدينة، راه احنا تنتظر فيهم والسلام عليكم وهذا الشي اللي كاين ما... ولهذا السيد الوزير هذه الحكومة اللي أنتم فيها أولاد البادية الاثنين في الفلاحة، ويعني مؤيدين من أحزاب، من جميع الأحزاب في الحقيقة في هذا الميدان من جميع الأحزاب، الله يجازيكم ماتدخلوش في هاذ الجزئيات باش تغرقوا فيها، اللي نطلبو منكم بعدوا من هذه الجزئيات وأعطينا واحد سياسة عامة مهمة لأنه دابا هاذ الشي ديال الجفاف «gére la secheresse»، دايزة، عندها واحد 3 أشهر أو 4، والأثر المغاربة تينساوبسرعة، ما يبغيه، الفلاح المغربي موالف، الحمد لله، بجميع المصائب يتواجهها وتينساها، ولكن غير بعدا ما يبقاش الجفاف الآخر، أشنو هو الجفاف الآخر؟ هو المعاملة مع المكاتب ديالكم، المعاملة مع القرض الفلاحي، لأنه حتى هو نوع من الجفاف، راه الجفاف ما اعطاشاي للبنادم النتيجة ولكن القرض الفلاحي راه تلاعب عليه هاذي من النهار بدأ.

«le mécanisme» ديال الحسابات ديال القرض الفلاحي أعيينا ما نحاولو نفهموه والله مافهمناه، مافهمناش الميكانيزم ديال القرض الفلاحي والله أسيدي البنك عرفناهم البنك الشعبي، عرفنا ذاك الميكانيزم ديالهم ديال الزيادة، أو ديال التعطال أو ديال....، ولكن القرض الفلاحي ماعرفناهش، ماعرفت كيفاش تيعمل ذاك الشي، جالس تيدور بواحد الكيفية اللي غريبة ماعرفت اشكون اللي كيخدمهم، اللي تيتفاهم معهم ماتيبغيوشاي يتفاهموا معه، مايبغيوشاي يرسلوا حتى الحسابات ديال عام أو ديال عامين أو 3، يقول لك لا، لا أسيدي، خصنا نكتبو للرباط، والرباط عاد تجاوبنا وتسناو، وهم راه نساوك راه ماكاين شاي، هاهو جينا نشوفو ألقينا ملايير وملايير مشات، كن غير مشات بعدا في العروبية كن لاباس بعدا وخى كان وقع فيها مصائب، ولكن هاهي أعطت الإنتاج، هاهي دابا مصيبتها ماعرفناها، فين مشات.

تربية المواشي واش أصحاب المراكز اللي هما تتقول لهم ياودي علموا هاذ الناس الفلاحة على يديرو الفلاحة ديال القمح والشعير وديال....، ولكن بجانبها ديال المأكولات ديال.... والمأكولات ديل البهايم كما تتعرف ما تتطلب شاي كثير ديال الماء، تتقولو لهم ياودي في هذيك البلاد ديال البور اللي واحد اخينا ذاك النهار قال لك بلاد البورلا، هذيك مقضي عليها ماعندها مستقبل، إيوه نقتلو احنا أصحابها مانخليوهم شاي، ما يمكن شاي تحيد مالين البور، هذوك هما المغرب الحقيقي وهذوك هما اللي ابناو المغرب وباينينو دائما، ولكن يمكن لك تنوع لهم منتوجهم، تعطيهم الخروب،... دابا عندنا حنا في الشاوية ووردية كاين عندنا شي بلادات اللي هما الحجر، ولكن يليق فيهم ربما كون الحكومة عملت شي عملية ديال تجربة ديال الخروب أو ديال هذوك الأنواع ديالهم ربما تنجح، علاش لا، وربما تعطي للفلاح أكثر... ولكن شكون يعاونك، لاهذوك الناس مساكين محدود عليهم المعرفة ، محدود عليهم السفر، محدود عليهم، ما تيأمنوا شاي بشي حاجة إلا اللي شافوها، أو أعطت النتيجة، لهذا خصها واحد الإعانة من ديال "l'encadrement" ديال التأطير من طرف المسؤولين ديال وزارة الفلاحة، حتى هذوك الفلوس اللي خرجوا باش اسمو.. يديروهم لنا غير تأطير..

فيما يخص المطاحن، كالوا الإخوان تكلموا على صندوق المقاصة، متفق معهم، متفقين ولكن التقنية ديالو هي اللي واعرة باش توصلها لذاك الضعيف، هنا اللي خصنا الحكومة تلقى واحد الحل يعني عدلي ومعقول وهذوك أصحاب المطاحن ما يبقاوشاي... راهم ماشي يعني تعلموا هذا الشيء أو بدا مسلسل خدام هاهو رئيسهم هربان، هو

تيكتب، حتى هو تيقول لك لا، راه عندي حتى أنا ملفات على الآخرين، والآخرون تيقولو عندي عليه ملفات إيوه أشكون غادي يمشي... وهذاك مسكين الضعيف اللي كان خصو ياخذ هذيك الإعانة وذاك الشي، هو الذي كان الضحية.

لهذا هذا الموضوع هذا نحسمو فيه بسرعة، نحسمو ولاسيما في هذا الوقت اللي الضعيف خصو... باقي تنعقل ذاك العام لما كان الدقيق ديال امريكان ماكان عندنا مشكل، والله العظيم عباد الله كانت تتجى للسوق كتدى الدقيق ديالها تصاوب الشفنج وتصاوب الخبز وماحاساش كاع بالجفاف، إيوه اليوم ولينا تنبحثو على الدقيق ونبحثو على القمح وكاين دابا اللي بدا تياكل الشعير في البادية، كاين اللي بدا ياكل الشعير، راهم بزاف ديال الناس بداو ياكلوا مساكين الشعير ولأنه ما....

وهذه المطاحن نعملو معهم واحد السياسة معقولة، ما قلنا لهم شاي ماتربحوا شاي، ولكن مايهلكو شاي المواطنين، لأنه هذا ملف خص حتى هو يتحسم فيه وبعجالة هذاك السيد يدخل عندو، وعلاش ما يدخل شاي، يدخل ويجيب آسيدي حتى هو هذاك الشي اللي عندو باش نعرفو آش كاين في هذه الحقيقة، اليوم كل واحد تيقول لك لا أنا مادرت شاي الآخر أنا مادرت شاي إذن اشكون اللي دار؟ خصنا نعرفو اشكون اللي داير واشكون... وهذا.... وحتى إذا هما ماتعاقبو شاي، نعرفو عاد "le système" اللي تيعمل باش نحيدوه اللي مغطيين وراءه.

لهذا- السيد الوزير- احنا معولين عليكم في هذا الميدان هذا، أنتم أولاد البادية وعارفين مشاكلها، حطوها كما ينبغي للسيد الوزير الأول، رجل وطني مخلص، غادي حتى هو، سيدنا الله ينصره راه الأول اللي تيتكلم على البادية وتيتكلم... حطو هذا الشي هذا وديرو واحد المناظرة مصغرة كما قلت لكم ما يكثر شاي فيها ابنادم، جهوية كاع ديروها جهوية تكون جهوية ضابطة المشاكل ديالها الفلاحية، وضابطة المشاكل ديال التنمية، والحمد لله مايكون.... ديروها بالجهات هاهما دابا أقلال.

فيما يخص- السيد الوزير- الصناعة التقليدية، لأنه أنا تنظن في نظريتي هي تابعة للفلاحة، لأنه هذا الميدان هذا حنا دابا البطالة... ها البطالة ما.... وكاين عندنا واحد الميدان اللي يمكن لنا هذه البطالة نحاربوها بواحد الكيفية هائلة في هذا الميدان هذا، إذا أعطيناه أهميته، وإذا عممناه في العالم القروي، وتعاونا مع الجماعات القروية والجماعات المحلية، المجلس الإقليمي ومجلس الجهة، ولكن بدقة وبكيفية معقولة، عندي اليقين التام إيلا هذا العالم القروي حتى هو شوية يتمعش، هذوك النساء ذيك النهار السيدة المحترمة المستشارة في اللجنة حقيقة الكلام ديالها حشمنا وجعلنا في واحد الوضعية اللي ما... وهذوك السيدات المساكين يدخلو كيما بكري لهذا القطاع هذا، ويخدمو وكاين فيه مايتدار، أما أحسن تشري هذاك الشربيل أو هذيك الميكا ديال المصيبة اللي ولات غير لاصقنا فينا أو تشري هذيك البلغة ديال.....

والناس اليهود ديال أمريكا مغاربة كلهم ولاو ماجيين يشريو هذه البلاغي دياولنا، كلهم، أولادهم تيموتوا... ماشي غير الكبار وأولادهم الصغار، أولاد اليهود دابا راه كلهم فين مايشوفوك الله يخليك، بغينا البلاغي ديال المغرب ولاسيما ذوك البلاغي ديال الأطلس، فعلى كل حال الصناعة التقليدية- السيد الوزير- ماغادي شاي حتي أنت نكثر عليك بالكلام، راها من الميادين المهمة تاريخيا وماديا وإقتصاديا وإجتماعيا، فما يخليها شاي الإنسان تمشي، خص يعمل ويكافح من أجلها ويطلب الأجانب يساعدوه، كاين بزاف "les fondations" أجانب باغيين يساعدوا الصناعة التقليدية ديالنا لأنه تيعرف عندها واحد الروح إنسانية وعندها تاريخ، بزاف ديال "les fondations" ألمانيا، أمريكية، فرنسية، إنجليزية، إيطالية كلهم باغيين يتعاونوا معنا في هذا الميدان، خصنا نتعاونو معهم.

السياحة : نقول واحد الحقيقة هو السياحة احنا راه ما يمكن شاي تنجح عندنا كما ينبغي، لأنه بلد إسلامي .. في إسبانيا تنجح لأنه اشكون تيجي لاسبانيا، تيجيو الأوربيين والأمريكيين الدين وكيفية العيش، كيف بعضهم يمكن لنا نوصلو- كما قلت هاذي ماعرفت 15 العام للسي عبد القادر بن سليمان ، يمكن لنا نوصلو احنا لـ 5 ملايين مانفوتوها شاي، لأنه عندنا حتى احنا تقاليدنا إسلامية، عندنا الدين، عندنا بزاف ديال الأمور اللي مايمكن شاي للأجانب تختلط معنا، ولهذا نختار أي نوع من السياحة اللي باغيين نعملو وتدخل الفلوس، ومانفوت شاي واحد العدد اللي هو ما أظن نفوته، إنما باش سياحتنا تنجح والصناعة التقليدية تزيد حتى هي في تنميتها راه خص تكون محاربة الغش فيها، هذه الميادين بزوج التقاويهم جميع الغشاشة

في المغرب، لا في la contrefaçon، لافي التلاعب مع السائح، يعني خصص الدولة إذا كانت بغات تكون هذا الميدان ينجح والمجس البلدي خصو يعطيها الأهمية البالغة للمراقبة، لا في الفناديق، ولا في الأثمنة، ولا في السواح لما تيخرجوا، وتنقول أنا ما أظن احنا مانقدوشاي نفوتو 5 ملايين ، نظرا لكثرة العوامل، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن الفريق الإشتراكي المستشار المحترم السيد محمد سعدون والمستشار المحترم السيد محمد التحيفة.

السيد المستشار محمد سعدون :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء السيدة الوزيرة،

السيدة والسادة المستشارون،

باسم الفريق الإشتراكي، بمجلس المستشارين أتشرف اليوم بالتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية المتعلقة بقطاع الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمياه والغابات، فهذه الوزارات تشرف على قطاعات حيوية نعتبرها في الإتحاد لإشتراكي قطاعات استراتيجية وقاطرة للتنمية الوطنية، وفي البداية لابد من الإشارة إلى الظروف التي تم فيها تحضير هذه الميزانيات سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد الوطني. فقد تميزت الظرفية الإقتصادية سنة 99 بمواصلة إعادة هيكلة الإقتصاد العالمي وتأكيد دور القطاع الخاص وحصول عمليات متعددة لإدماج وإنشاء شركات خاصة تعمل في القطاعات الصناعية والخدماتية.

كما تميزت هذه السنة بتضاعف سعر النفط ثلاث مرات ليناهز 30 دولارا للبرميل الواحد بعد أن كان لا يتعدى 10 دولارات، كما أن قيمة تحويل الدولار عرفت بدورها ارتفاعا هاما وأصبحت تناهز حوالي 11، دراهم، هذه الظروف أثرت بشكل كبير على الإقتصاد الوطني مما جعلها تنتج إكراهات جديدة، واجهتها الحكومة بكل وطنية ومسؤولية لتفادي إنعكاساتها على القوة الشرائية للمستهلكين ونشاط الفاعلين الإقتصاديين عبر تحمل هذه الأعباء الجديدة من خلال إعتمادات صندوق الموازنة. كما أن الظروف المناخية غير الملاءمة لهذه السنة أدت إلى جفاف مائي وزراعي شبه عام، تضاعفت آثاره بفعل جفاف السنة الماضية، مما جعل الخسارة في القيمة المضافة الإجمالية تقدر ب 9 مليار درهم، أي بنقص يصل الى 25٪ بالنسبة للمعدل السنوي، وضياع فرص الشغل في العالم القروي بمبلغ 53 مليون يوم عمل أي ما يعادل 2.6 مليار درهم.

وأما حجم هذه الأضرار التي تهدد التوازنات الإجتماعية والإقتصادية، إتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات في إطار برنامج استعجالي رصد له مبلغ 6.5 مليار درهم وتمحور حول: تزويد ساكنة المناطق المحتاجة للماء الشروب، وتزويد البلاد بالحبوب، وإحداث مناصب شغل في العالم القروي، ومعالجة ديون الفلاحين بإعادة جدولة القروض، وحماية الماشية بتوزيع الكلأ، وتقوية التأطير الصحي لتربية الماشية التي عانت من الجفاف، وحماية الثروة الغابوية... كما أن الخطوط العريضة التي تم الإستناد إليها في إعداد مشروع القانون المالي الذي شكل انطلاقة نحو الرجوع إلى السنة المدنية كإطار زمني لوضع الميزانية العامة، والذي يسعى كذلك إلى ملاءمة مضمون الميزانية مع أهداف مشروع المخطط الخماسي ومع التوجهات والالتزامات التي تضمنها تصريح السيد الوزير الأول أمام البرلمان خلال شهر يناير الماضي.

وإذا كانت الإجراهات المالية قد أدت بمناسبة إعداد قانوني المالية للسنتين الفارطتين إلى التركيز على عقلنة وترشيد الإنفاق العام، فإن الرهان المطروح على المشروع الحالي هو مواصلة حسن تدبير المال العام والرفع من جودة خدمات المرافق العمومية في نفس الوقت حتى يتسنى إعادة انتشار الموارد لفائدة الأولويات التي يوجد في طليعتها إنعاش التشغيل بواسطة الإستثمار والرفع من وثيرة النمو الإقتصادي وبلورة البعد الإجتماعي للميزانية في إطار استراتيجية شمولية ومندمجة للتنمية الإجتماعية، ونظرا لأن ظاهرة الجفاف أصبحت ظاهرة بنيوية في المغرب، فإن وزارة الفلاحة أعدت مقاربة جديدة لمعالجة هيكلية لظاهرة الجفاف وتبنتها في إعداد مشروع المخطط الخماسي لتنمية القطاع الفلاحي، وتتمحور هذه المقاربة بالخصوص في:

- التحكم في الموارد المائية مع اللجوء بشكل واسع إلى السقي

التكميلي للحبوب.

- - تعزيز البحث الزراعي والرفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة بالقطاع.

- ملاءمة الأنشطة الفلاحية مع المؤهلات الطبيعية لمختلف المناطق، مع العمل على تنويع الأنشطة الإقتصادية بالعالم القروي.

- إعتماد مقاربة جديدة لأنظمة تمويل التنمية الفلاحية والقروية.

- تعبئة جميع الفاعلين المعنيين بالتنمية الفلاحية والقروية.

كما أننا نسجل ما تقوم به الوزارة من أجل النهوض بالعالم الفلاحي، وخاصة إعتمادها للمقاربات الهادفة الى الإستغلال الأمثل لمؤهلات المناطق البورية وتحفيز الإستثمار الخاص، وتطوير سلاسل الإنتاج مع تدبير الجودة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون،

إن المجهود الحكومي يتباور بوتيرة متطورة تدريجيا في قطاع المياه والغابات التي يندرج مشروع ميزانيتها في إطار استراتيجية وطنية تتوزع عبر المدى البعيد والمتوسط، ويتمثل ذلك في:

- التحكم في حماية الموارد المائية عبر إستصلاح الأحواض بهدف التخفيف من حدة إنجراف التربة، وبالتالي التقليص من مستوي توحل حقينة السدود.

- المساهمة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية لساكنة المناطق الغابوية والمجاورة لها عبر توفير أنشطة إقتصادية بديلة للتخفيف من الضغط على المجالات الغابوية.

- المحافظة على التنوع البيولوجي.

تقرير مستوي مساهمة الإنتاج الغابوي في تغطية الحاجيات الوطنية من الأخشاب والموارد الأخرى، مع عصرنة سلاسل الإنتاج والتمويل، كما أن المشاريع التي إعتمدتها الوزارة في ميزانيتها تعبر عن إرادة وطموح كبيرين في كافة الميادين ومنها:

- مواصلة تحديد الملك الغابوي وتقوية وصيانة التجهيزات الغابوية.

- الوقاية من الحرائق، مكافحة الطفيليات، التشجير، المحافظة على التربة من الإنجراف، القنص والصيد والمحافظة على الطبيعة.

البحث الغابوي، مشروع التنمية المندمجة للمناطق الغابوية والشبه الغابوي المجاورة بإقليم شفشاون في إطار مشروع MEDA وتذكر السيد الوزير بأن هذا المشروع لازال معطلا لحد الآن.

وبالناسبة للصيد البحري فإن الوزارة المعنية تعمل جاهدة من أجل جعل هذا القطاع فاعلا أساسيا في التنمية الوطنية، خاصة وأن هذه السنة تتميز بتكريس السيادة الكاملة على الثروات السمكية الوطنية والتي توجب ضمان تدبير مستديم لمصايدنا واستغلالها استغلالا عقلانيا يجعل جميع المواطنين يستفيدون من خيراتنا البحرية، كما أن الإتجاه الجديد في مجال السياسة السمكية يترجم الإرادة القوية لمد قطاع الصيد البحري باليات جديدة للتدبير والتحديث وتدعيم تنافسيته من أجل إسعاد المواطن المغربي ورفاهيته. لقد وضعت الوزارة برنامجا طموحا من أجل تحديث أسطول الصيد الساحلي والتقليدي، لتمكينه من العمل في أحسن الظروف، سواء على مستوى المردودية أو فيما يخص سلامة الملاحة وجودة المنتوج دون الإخلال بالتوازن بين قدرات الإنتاج وإمكانيات الصيد، وفي إطار التحديث كما تعلمون فإنه سيعمل على بناء ما يقرب 300 باخرة متقادمة أو مفقودة.

كما أن الحكومة أقرت إحداث رسم ضريبي لفائدة الجمعيات المهنية لمساعدتها على تمويل برامجها المتعلقة بالهيكلة والتأهيل، ولهذا فلا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات التي يقوم بها السادة الوزراء في هذه القطاعات، لكننا لازلنا نلح على بذل مزيد من الجهود لرفع الحيف عن المجال القروي وإقرار أسس تنمية مستديمة للمجال القروي وتحسين وسائل ومناهج إستثمار المجال الغابوي وتدبير الثروات البحرية بما يضمن الحقوق الوطنية، وحقوق الأجيال القادمة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارون،

رغم كثرة الإكراهات، فإن الحكومة تمكنت من خلال العمل الدؤوب والمتواصل والمثابرة والكد الذي يتميز بنهج أسلوب الحوار،

أن تعالج عددا كبيرا من الملفات وتقوم بدراستها ومعالجتها واستطاعت أن تقدر عن كثب تقديرا حقيقيا وعلميا أهم الإكراهات والصعوبات الداخلية والخارجية وأن مع الشروع في إنجاز الحلول والبدائل عبر برامج تعكس المواجهة الجريئة للتحديات التي فرضت على نسيج الإقتصاد الوطني من أجل تأهيل أدواته الإنتاجية وإعادة هيكلته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواني المستشارون،

إننا في الفريق الإشتراكي واعون ومقتنعون بأن الإعتمادات المرصودة لهذا القطاع لا تفي بحاجيات الشعب المغرب المتزايدة والمشروعة، ولكننا متيقنون وواثقون من الروح الوطنية التي يتمتع بها المشرفون على هذه القطاعات الحيوية، ونعتبرهم مناضلون يعملون على حسن تدبير الموارد الموكولة لهم لخدمة الشعب المغربي وخدمة المغرب الذي كاد أن يصاب بالسكتة القلبية نظرا لسوء التدبير الذي قامت بها الحكومات السالفة، وخاصة أن على رأس هذه الحكومة مناضل كرس حياته لخدمة وطنه ومازر بالثقة الملكية السامية ومدعوم بثقة الشعب المغربي لإخراج البلاد من النفق المسدود إلى الأفق الواسع الذي سيجد فيه كل المغاربة آمالهم من أجل مغرب متطور ومزدهر يساير العالم المعاصر بكل تحدياته، وشكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد التحيفة.

السيد المستشار محمد التحيفة :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الآخت المستشارة، الإخوة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل بإسم الفريق الإشتراكي في هذا المحور الخاص بالسياسة المالية الحكومية المتبعة في القطاعات الإنتاجية المتعلقة بالصناعة والتجارة والصناعة التقليدية والسياحة والطاقة والمعادن، الفترة الممتدة من فاتح يوليوز الى 31 ديسمبر 2000 إن الظرفية التي تم فيها تحضير هذه الميزانية وتنفيذها، اتسمت بموسمين جافين متتاليين مما ألزم السلطات العمومية بتجنيد وتعبئة مختلف الإمكانيات المتاحة للتخفيف من آثار الجفاف، مخصصة للعملية الأولى 3.2 مليار من الدرهم وكانت للمبادرة آثار إيجابية على العالم القروي، أما جفاف السنة الحالية فقد كان صاعقا، حيث تدنت نسبة القيمة الفلاحية المضافة ب 27٪ وتقلصت فرص الشغل بما يناهز 52 مليون يوم عمل، مما جعل الحاجة ملحة لخلق برنامج جديد لمكافحة آثار الجفاف، حيث خصص للعملية 6.5 مليار درهم ورغم ما خلفه هذا البرنامج من آثار طيبة لدى عموم المواطنين نظرا لمردوديته الإجتماعية وللظروف الحسنة التي ميزت تنفيذه ومع ذلك فإن الحكومة تبقى مطالبة بتكثيف جهودها بحثا عن حلول ناجعة في شتى المجالات، كما أن عليها أن تبذل المزيد لتنفيذ وعودها واختياراتها التي نساندها في جميع الميادين.

من هذا المنطلق وإيمانا منا بما تتوفر عليه هذه الحكومة من رصيد نابع من العمل الجاد والتدبير المحكم بإرادة سياسية قوية تتكسر أمامها جميع العوائق والمثبطات، فكيفما كان ضعف وضيق الهامش المالي، فإننا نرى أشياء تنجز على أرض الواقع وإن ليس بالوتيرة التي كنا ننشدها سرعة وفعالية، إضافة إلى المبادرات التشريعية التي تمت بإشراك المعنيين في كل قطاع، فوزارة التجارة والصناعة أعدت ثلاثة مشاريع قوانين جديدة:

- مشروع قانون حول حماية المستهلك، تمت مناقشته مع فعاليات القطاع الخاص والجمعيات المهنية.
- مشروع قانون لتنظيم غرف التجارة والصناعة، تمت مناقشته مع رؤساء هذه المؤسسات قبل عرضه على الحكومة.
- مشروع قانون حول التدابير الدفاعية والتجارية، عرض على الهيئات المهنية لإبداء رأيها فيه قبل إحالته على الحكومة.

إذن فالقطاع الصناعي ينمو حسب المنهجية التي خططتها الوزارة على صعيد البنيات التحتية للقطاع الصناعي وتنمية الصناعات الصغرى والمتوسطة، وهذا من شأنه أن ينمي الإستثمار ويخلق فرص التشغيل كمشاريع صونا صيد و السيارات الإقتصادية كما خطت

الوزارة خطوات عملاقة في ميدان التعاون الدولي، أما قطاع التجارة الخارجية فقد عرف تطورا ملحوظا حسب المعطيات المتوفرة، حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية الدولية ما يناهز 157 مليار درهم عوض 150 مليار خلال نفس المدة من سنة 1998 أي بإرتفاع 4٪، غير أنه لابد أن نشير إلى تدهور التجارة الداخلية من جراء ضعف القدرة الشرائية وبالأساس منافسة المواد المهربة عبر ثغري سبتة ومليلية السليبتين، فلابد من التفكير مليا في صيغ معالجة هذا السرطان الذي ينخر إقتصادنا ويعرض خزينتنا إلى نزيف مالي يبلغ 15 مليار درهم سنويا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

الكل يعلم أن قطاع الصناعة التقليدية يحظى بعناية الجميع لأنه تراث يشكل جزءا من كياننا يصون ويستثمر موروثنا الحضاري، وهذه ميزة المغاربة الذين استطاعوا أن يصمدوا عبر التاريخ محافظين على هويتهم المتميزة عبر العالم، علاوة على كونه قطاع منتج ومشغل، ونحن في إنتظار القانون المنظم للحرف والذي لابد من تظافر الجهود لإخراجه بعد غياب طال كثيرا مما ألحق ضررا بالقطاع، خاصة وأن هذا الأخير يدر على الخزينة مداخيل محترمة من العملة الصعبة.

إن هذا الدور الإقتصادي الحيوي الذي يلعبه قطاع الصناعة التقليدية في بنية الإقتصاد الوطني، إضافة إلى مساهمته الملموسة في الإستقرار الإجتماعي لشرائح واسعة يفرضان على الحكومة إيلاء مزيد من العناية لهذا القطاع نظرا لتأثره هو الآخر بإنعكاسات ومضاعفات الجفاف، لذا وجب تأهيله لكي يصمد في وجه العولمة الكاسحة.

إن ملاءمة النظام الجبائي والتخفيف من فوائد القروض لمن شأنه أن يقلع بالقطاع، كما أن قانون الشغل ونظام الضمان الإجتماعي بحاجة إلى ملاءمته على غرار بعض القطاعات الأخرى. إن هذه الشروط هي بمثابة عوامل محفزة للإستثمار، ولكن ليس الإستثمار الذي يصب في المكننة، ويدخل الغرباء الى القطاع لتشويهه والزج به في عالم القرصنة والنسخ، بل لخلق الثقة بمستقبل القطاع تشغيلا وإنتاجا وتسويقا والذي هو بيت القصيد، غير أن كل هذه الملاحظات لا تثنينا عن القول بوجود إرادة قوية وحركية دائمة، تتمثل في الجهود المبذولة من لدن الوزارة خاصة على صعيد القرى النموذجية والأحياء الحرفية وبناء معهد فنون الصناعة التقليدية... ونأمل أن تعزز هذه المبادرات إلى ماهو أحسن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

أما بالنسبة للقطاع السياحي، فإن المؤشرات المتمثلة في: مداخيل السياحة، الإرتفاع المتزايد للسياح الأجانب الوافدين على بلادنا، تنوع المنتوج السياحي، تطور حجم الإستثمارات السياحية الجديدة... كلها عوامل تعكس نجاح السياسة العمومية في هذا القطاع، وتفسر سلامة وصحة الإجراءات والإختيارات الحكومية التي تضمنها القانون الحالي:

- بإعفاء المؤسسات الفندقية الجديدة من الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل لمدة 5 سنوات ليتم التخفيض بعدها بنسبة تصل إلى 50٪ من رقم المعاملات إضافة إلى:
- تخصيص 500 مليون درهم من صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لخلق 3 أقطاب سياحية جديدة.

هذه الطفرة النوعية تجعلنا من باب الإنصاف ننوه بكل الفاعلين السياحيين العموميين والخواص، وتجعلنا نأمل ونلح على الحكومة من أجل صيانة هذه المكتسبات وتدعيم القطاع عبر: تنقيته من الشوائب العالقة به وتطهيره من الدخلاء، والعناية بموارده البشرية وبجودة خدماته، كما ندعو الى مزيد من المبادرات الكفيلة بتخفيض كلفة السياحة الداخلية، خاصة وأن تطوير قطاع السياحة ستكون له آثار إيجابية على القطاعات ذات الصلة به ومنها أساسا الصناعة التقليدية، التجارية، والصناعة العصرية والخدمات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن وزارة الطاقة والمعادن تعطينا مثلا آخر عن الإرادة القوية في إعادة ترتيب الأولويات بما ينسجم مع الحاجيات الأساسية للبلاد، وهكذا فإذا كانت الوزارة لازالت مستمرةفي البحث عن البترول أملا في التخفيف من تبعية بلدنا للخارج في مجال الطاقة، فإنها توجهت بالإضافة إلى ذلك إلى استثمار كل الإمكانات المتوفرة بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما اعتبرت الوزارة منذ تولي هذه الحكومة أن عمليات التخريط الجيولوجي والجيوفيزيائي والجيوكيماوي من الأسبقيات الأساسية نظرا للنقص الخطير الذي تعاني منه بلادنا اليوم في هذا المجال، وهذا وإن كانت بلادنا تتوفر اليوم على 18 خريطة جاهزة فهناك 59 خريطة في طور الإنجاز و30 خريطة جديدة مبرمجة لسنة 2000/99، ومرة أخرى يمكننا أن نعدد الأمثلة، لكن ماهو أساسي هو أن كل قطاع حاول أن يضع لنفسه أسبقيات إنطلاقات مما تحمته فعلا الحاجيات الأساسية للبلاد وكل هذه معطيات مدققة ومادية لا تسمح لأي كان أن ينكرها أو يشكك في أهميتها إلا إذا كان جاحدا.

إن مختلف أوجه الأنشطة التي قمنا برصدها في قطاعات الصناعة والتجارة، والصناعة التقليدية، الطاقة والمعادن والسياحة، بما تعكسه من إكراهات وتحديات ومنجزات، تجعلنا وبكل واقعية متفائلين وواثقين من كل التوجهات العامة للسياسة الحكومية في هذه المجالات، منوهين بما أنجز ومنبهين للثغرات والنواقص، حريصين من موقع المساندة المسؤولة، على دفع الحكومة لتطوير أداءها ليكون في مستوى الإلتزامات المصرح بها، والامال العريضة التي يعقدها عليها الشعب المغربي، والثقة الملكية الغالية التي تحظى بها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي، الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد قرو.

السيد المستشار محمد قرو :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل بإسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لمناقشة بعض الميزانيات الفرعية التي تدخل في إختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية للستة أشهر المتبقية من سنة 2000، على إعتبار أنها مناسبة سنوية تتيح لمستشاري الأمة ليس الإطلاع على منجزات الحكومة فحسب، بل مراقبتها ونقدها وتوجيهها مما يزيد من فعالية تدبير الشأن العام.

السيد الرئيس،

لقد عرفت بلادنا خلال هذه السنة موجة جفاف مبكر وحاد، وقد رصدت الحكومة للتأقلم مع هذا الوضع 6.5 مليار درهم، حيث كان لهذه الظروف المناخية السلبية تأثير كبير على إنتاج الحبوب في كل المناطق الفلاحية البورية، وقد تسببت هذه الوضعية الكارثية في تراجع الغطاء النباتي وكذا تقلص الإمدادات المائية السطحية والجوفية، ناهيكم عن واقع تقليص فرص الشغل الموسمية لنسبة مهمة من السكان القرويين النشطين، وتأثيره أيضا على صادرات المغرب وعلى مداخيل الفلاحين.

وقد أدت هذه الظروف إلى ما زدت إليه مما نعرفه جميعا من إنخفاض ملموس في القيمة المضافة الفلاحية، ونظرا للمكانة المهمة للقطاع الفلاحي في النسيج الإقتصادي، حيث تضررت أنشطة أخرى بفعل الجفاف خاصة قطاعات التجارة والصناعات الغذائية والخدمات كالنقل وغيره مما تسبب في ركود الإقتصاد الوطني.

لذلك جاء البرنامج الحكومي يرتكز على عدة محاور منها: تزويد الساكنة المتضررة بالماء الشروب والحبوب، حماية وإغاثة الماشية من خلال تخفيض العجز الحاصل في الكلأ وإمداد السوق بالقدر الكافي من العلف بالإضافة لمعالجة مديونية الفلاحين، وكذا إنعكاسه على خلق فرص الشغل في العالم القروي ودعم القدرة الإستثمارية للفلاحين.

إن برنامج إغاثة الماشية جاء لحماية الثروة الغابوية من خلال

التخفيف من ضغط الماشية على الموارد الغابوية لتفادي إتلافها وتدعيم مداخيل الساكنة القروية القاطنة قرب الغابات عبر خلق أنشطة بديلة، وغني عن التنبيه كون محاربة الجفاف ليس أمرا حكوميا فقط، بل يتطلب المشاركة المكثفة والفعلية لكل المكونات الوطنية، وحشد جميع القطاعات من أجل تنمية روح التضامن مع العالم القروي.

السيد الرئيس،

إن مشاريع الري تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لبلادنا التي تعرف تقلبات مناخية، كثيرا ما تعصف بالنتائج الفلاحية كما هو الشأن هذه السنة التي نعاني فيها من جفاف حاد، وفي هذا السياق فلابد من مضاعفة الجهود وجعل المخطط الخماسي **2000-2004** مخططا لتشييد السدود الكبرى والصغرى والثلية للتحكم في المياه السطحية التي تشكل حجما كبيرا ولو في ظروف الجفاف، أما بالنسبة لمديونية الفلاحين ففي الوقت الذي نعرب عن تثمينا للإجراءات الحكومية التحفيزية بإلغاء ديون صغار الفلاحين ووضع نظام جديد للتأمين مدعوم من طرف الدولة، ودعم أثمنة البذور المختارة، وتخفيض أثمنة بعض الأسمدة.... فإننا ندعوها الى الإستمرار في إيلاء أهمية قصوى لمشكل المديونية الذي يعيق تقدم العالم الفلاحي ويرهن مستقبل الفلاحة برمتها.

فلابد من إرساء أسس نظام بنكي ينطلق من واقع فلاحتنا ويأخذ بعين الإعتبار خصوصيتها وتدعيم الآليات المالية حتى تتلاءم مع الحاجيات والإكراهات المناخية، إن تطوير الفلاحة وتنمية العالم القروي مسألة أساسية بالنسبة لمستقبل بلادنا ولنموها الإقتصادي والإجتماعي، فلا تقدم للمغرب ولا إنماء ولاازدهار لإقتصاده إذا لم تتظافر الجهود لتحقيق تأهيل القطاع الفلاحي وفك العزلة عن العالم القروي وإخراجه من دائرة التهميش التي ظل يتخبط فيها لعقود، ولا يفوتنا التأكيد أنه آن الأوان للإنتقال من مستوى التعايش والتأقلم مع الجفاف، إلى مستوى تغيير السياسة الفلاحية، وتغيير بنية الإنتاج ليتناسب مع الوضع المناخي الوطني، ليصبح أقل تأثرا بتقلباته، مما ينعكس إيجابا على تطور الإقتصاد الوطني وتخليصه من عوامل الضغط المناخية، أما فيما يخص الوزارة المكلفة بالمياه والغابات فيجب أن تتزعم البرامج القروية المندمجة في جميع المناطق الجبلية والغابوية لأهميتها في هذا المجال.

لقد آن الأوان لوضع مقاربات جديدة في أسلوب تدبير ثرواتنا الغابوية، مبنية أساسا على روح التعاون والتضامن بين جميع مكونات الأمة، وتنمية وعي المتدخلين في إطار تدبير عقلاني لحماية الثروة الغابوية، يواكبه مراجعة النصوص التشريعية الخاصة بتنمية المناطق الجبلية والغابوية وتفعيل آليات التموين والتنفيذ من خلال أنظمة تتناسب مع متطلبات السكان والواقع المعاش، وفي هذا المجال يجب أن نكرس التضامن بين المناطق الجبلية والمناطق السهلية في إطار قانون ينص على تعويض سكان الجبال على الخدمات المطلوبة منهم لأجل المحافظة على الثروات الطبيعية، وإذا كان تدهور الغابة راجع بالأساس إلى مستوى عيش السكان بالمناطق الجبلية فإن عوامل الوقاية من هذا الإنحدار توجب التفكير في الرفع من مستوى عيش السكان، وتهيىء بلادنا لسنة المناطق الجبلية المقرر في **L'année mondiale de 2002 la montagne** الذي قررته هيئة الأمم المتحدة.

إن العالم القروي يزخر بطاقات وثروات طبيعية هائلة، يمكن استثمارها بطريقة أنجع وتدبيرها بشكل عقلاني، كشرط أساسي لإندماج إقتصادنا في مسلسل العولمة.

السيد الرئيس،

فيما يخص ميزانية الوزارة المكلفة بالصيد البحري فسأحاول التركيز على الأولويات التالية:

- الإستثمار والتحكم العلمي والتكنولوجي في تدبير الثروات البحرية.
- العمق الإجتماعي للقطاع.

ففيما يخص الإستثمار الوطني لازالت مساطر الترخيص للصيد البحري تتميز بنوع من التعقيد، مما يؤدي إلى حالات كثيرة من الإفلاس أو النفور من الإستثمار في القطاع، أما بالنسبة للصيد في أعالي البحار، فقد بات واضحا أن السياسات التي اتبعت لحد الآن لا تتوفر فيها التوازنات اللازمة وكثيرا ما يلجأ المستثمرون المغاربة إلى هذا النوع المكلف من الصيد، دون حد أدنى من الضمانات وفي شروط

تأمينية هشة. وفيما يخص التحكم العلمي والتكنولوجي في ثرواتنا البحرية، فلا تؤشر الإعتمادات المخصصة لهذا القطاع على بوادر إنطلاقة حقيقية، إن الخطورة الإستراتيجية التي يكتسبها التحكم العلمي في الثروات البحرية يستدعي مجهودات وتضحيات خاصة.

أما العمق الإجتماعي للقطاع فلا يخفى على أحد أنه ظل مهمشا طيلة عقود، لقد ارتبطت صورة البحار في أذهان الناس بالفقر وعدم الإستقرار، وسجل القطاع أرقاما قياسية من اليتامى والأرامل.. لقد أصبح جليا منذ سنوات أن قطاع الصيد البحري قد دخل ضمن خانة القطاعات الإستراتيجية التي تتطلب قدرا كبيرا من الإهتمام لكونه ملكا للأجيال الحاضرة والمستقبلية، لذلك فإنه يتطلب إجراءات ومجهودات استثنائية نأمل أن تكرسها حكومة التناوب بشكل أرقى، وختاما نرجو من الله العون والتوفيق لخدمة الصالح العام لوطننا ونكون عند حسن ظن عاهلنا المفدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة للمستشار المحترم، السيد عبد الكريم الودغيري.

السيد المستشار عبد الكريم الودغيري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل بإسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الصناعة التقليدية على ضوء مشروع القانون المالي الإنتقالي المعروض على أنظار هذا المجلس الموقر. وأود أن أنطلق في مداخلتي بالتذكير بأهمية ودور قطاع الصناعة التقليدية في النسيج الإقتصادي الوطني، ذلك أن هذا القطاع يساهم بقسط وافر في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال دعم الميزان التجاري وجلب العملة الصعبة وخلق فرص الشغل وتكوين الفئات الشابة دون إثقال ميزانية الدولة، إضافة إلى دوره في المحافظة على الشخصية الوطنية ودعم الصرح الحضاري للأزمة.

وإنطلاقا من هذه المعطيات، فإننا نعتبر قطاع الصناعة التقليدية من ضمن القطاعات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية من طرف السلطات الحكومية من حيث التدابير الواجب إتخاذها حتى يستطيع هذا القطاع تجاوز الصعوبات المختلفة التي تعيق تطوره وازدهاره إن الأمل معقود على الحكومة الموقرة في أن تنهض بهذا القطاع وتقوم بمراجعة تصحيحية لكل هياكله وإتخاذ إجراءات استعجالية من شأنها توفير شروط الإقلاع المنشود ورفع التحديات الراهنة والمستقبلية، لذلك ندعو الحكومة بأن تسهر على تحقيق المطالب التالية :

1. التعجيل بإخراج القانون التنظيمي لحرف الصناعة التقليدية وتحديد ماهية الصانع التقليدي إلى الوجود.
2. مواصلة المجهودات على مستوى البحث عن الأسواق لترويج منتوجاتنا التقليدية والإكثار من المعارض والتظاهرات الوطنية والإقليمية ومن الأسابيع التجارية وتشجيع خلق الشركات التي تعنى بتصدير المنتوجات التقليدية مع تمكينها من المساعدات اللازمة.
3. العناية بالتكوين المهني وإستكمال التكوين وتحوير المنتوج التقليدي حتى يستجيب للمتغيرات الإقتصادية التي تفرضها العولمة.
4. الإكثار من الأحياء الصناعية توضع رهن إشارة الصناع التقليديين بأثمنة منخفضة وبشروط ميسرة.
5. توسيع اختصاصات غرف الصناعة التقليدية حتى تلعب الدور الموكول لها في التنظيم والتأطير والبحث عن الأسواق وتنشيط الحركة الإقتصادية.
6. لرفع من الميزانية المرصودة للوزارة الوصية على القطاع حتى تستطيع تحقيق البرامج والمشاريع التنموية التي تعود بالنفع على القطاع والعاملين فيه.
7. خلق المناخ الإقتصادي التحفيزي للمقاولين الشباب بقطاع الصناعة التقليدية ومنحهم التسهيلات الكاملة على مستوى القروض وفضاءات الإنتاج وغيرها.
8. منح المساعدات والتشجيعات للمصدرين، حتى يتمكن المنتوج التقليدي من ولوج الأسواق الأجنبية بشكل مكثف مع رصد كل الإمكانيات اللازمة لتنمية صادرات الصناعة التقليدية.

9. دعيم ميزانية دار الصانع ومدها بالإمكانيات لتقوم بوظيفتها الأساسية في إستكشاف الأسواق وترويج المنتوج التقليدي.
10. مراجعة نظام القروض بقطاع الصناعة التقليدية على مستوى تبسيط المساطر واعتماد أسعار فائدة مشجعة.
11. الإهتمام بالجانب الإجتماعي لأبناء هذا القطاع بوضع نظام للتغطية الإجتماعية يلائم طبيعة القطاع ومدخول الصانع التقليدي.
12. العناية بقطاع المعمار التقليدي وحماية حرفه الفنية الأصيلة، مع المحافظة على الحرف المنقرضة أو المهددة بالإنقراض والرفع من معنويات الصناع التقليديين وتكريم المبدعين منهم.
13. سن سياسة ضريبية عادلة تتوخى تخفيف العبئ الضريبي وإعفاء الصانع الصغير من أدائها وذلك مراعاة للبعد الإجتماعي والظرفية الصعبة التي يمر منها القطاع.
14. مراجعة قانون الإستثمار لقطاع الصناعة التقليدية حتى يستجيب للتطورات التي عرفتها الحياة الإقتصادية ويضمن بذلك المزيد من المزايا والتشجيعات والإعفاءات التي بفضلها سوف يستقطب القطاع مستثمرين جدد سيساهمون بدورهم في إنعاش قطاع الشغل وفي الرواج التجري والتسويق على المستوى الوطني والدولي.

هذه بعض المطالب التي ارتأيت طرحها، في إطار هذا المجلس المحترم، مهيبا بالمسؤولين الحكوميين أن يضاعفوا من مجهوداتهم لمساعدة الصناع التقليديين وتلبية مطالبهم بإعتبارهم فئة منتجة ونشيطة أكدت دورها في بناء حضارة المغرب وحافظت علي ثقافته وتراثه من خلال عملية الإبداع المستمر، نرجو من الله العون والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن فريق جبهة القوى الديمقراطية، الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد أبو الفرج.

السيد المستشار احمد أبو الفرج :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس ،

السيدة والسادة الوزراء اخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل بإسم فريق جبهة فريق جبهة القوى الديمقراطية لمساهمة في مناقشة بعض مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية برسم الستة أشهر الثانية من سنة **2000** ونبدأ بالقطاع الفلاحي نظرا للوضع الإستثنائي الذي تعيشه الفلاحة الوطنية هذه السنة، فهذا القطاع يشكل مصدر عيش عدد هام من ساكنة المغرب، إلا أن الأقدار شاءت، وللمرة الثانية على التوالي أن يعاني هذا القطاع من الجفاف بسبب قلة التساقطات المطرية هذا الجفاف الذي أصبح ظاهرة بنيوية تستدعي سن إستراتيجية جديدة، وإعتبارا لأهمية القطاع الفلاحي بالنسبة للساكنة القروية، فإننا ندعو إلى المزيد من الجهود لتوفير البنيات التحتية الأساسية من ماء وكهرباء حتى تتعمق الهوة بين الفلاح وأرضه، وبهذه المناسبة فإننا نثمن البرنامج الحكومي للحد من آثار الجفاف، لكننا نسجل ما عرفته هذه العملية من خروقات في بعض المناطق، حيث لم تصل المساعدات أحيانا الى المتضررين الفعليين وتمت المتاجرة بالأعلاف والشعير في بعض المناطق، لذا يجب تتبع تنفيذ هذا البرنامج الوطني بكل صرامة حسب توجيهات جلالة الملك نصره الله وأيده ورغبة الحكومة، حتى تتم بنزاهة وتصل الإعتمادات لمستحقيها.

إننا نعتبر، في فريق جبهة القوى الديمقراطية، أن العالم القروي يحتاج إلي التفاتة حقيقية، إذ أن العجز شامل نظرا للتهميش الذي عانى منه خلال عقود من الزمن، وبالتالي فإنه للوصول الى التكافؤ مع الحواضر يجب بذل مجهود مضاعف بالنسبة للعالم القروي، كما نعتقد أنه آن الآوان لإعادة النظر في تدبير الموارد المائية لبلادنا سواء فيما يتعلق بالإستعمالات في المجال الفلاحي أو في الإستعمالات الأخرى، وذلك بالعمل على تجديد التجهيزات الأساسية حتى لا يتضرر الفلاحون من جراء المياه الضائعة والتي تحتسب لهم في الفواتير، وحتى لا يتضرر مخزوننا المائي بسبب التبذير سواء في الفلاحة أو الإستعمالات الأخرى، والإتجاه نحو استثمار المياه الجوفية لتجنيب بلادنا أزمة

النقص الحاد في المياه، خاصة مع توالي سنوات الجفاف.

أيها السادة والسيدات،

تعيش الصناعة الوطنية مشاكل عويصة، تفاقمت مع الدخول في عصر العولمة حيث أصبحت تواجهها تحديات كبرى لتتمكن من مواجهة المنافسة الحادة داخليا وخارجيا ويبقى رهان تأهيل المقاولة المغربية ودعمها أكبر رهان على الحكومة ربحه، وفي هذا السياق فإننا في فريق جبهة القوى الديمقراطية نرى ضرورة إيجاد حلول للمشاكل التي تعيق نمو المقاولات بما في ذلك الصغرى والمتوسطة، لقد استبقنا تاريخ دخول التبادل الحر قبل تأهيل صناعتنا الوطنية بما فيه الكفاية، وهذا ما أدى الي توجه الكثير من المستثمرين إلى الاستيراد مما يهدد الصناعة الوطنية التي توفر العديد من اليد العاملة وتساهم في التطور الإقتصادي والإجتماعي لبلادنا.

أما فيما يخص التجارة الداخلية، فإننا في فريق جبهة القوي الديمقراطية ندعو إلى تفعيل دور الغرف وتفعيل مراكز تكوين التجار وتنظيم الباعة المتجولين، هذا دون إغفال ضرورة إخراج قانون خاص بحماية المستهلك الذي يبقى ضحية لعمليات الغش والتدليس.

إن قطاع الصناعة التقليدية يشكل قطاعا هاما وأساسيا في إقتصاد بلادنا، وهذا ما يقتضي منا إيلاءه المزيد من العناية لدعمه في إتجاه تسهيل تصريف وتسويق منتوجاته، ونعتبر في فريق جبهة القوى الديمقراطية الصانع التقليدي مرجعية تاريخية لابد من الحفاظ عليها ومن ثمة مساعدته على تحقيق توازنه الإجتماعي والعمل على توفير التغطية الصحية للصناع التقليديين، وتسهيل وتوحيد مسطرة الحصول على القروض، كما ندعو الى دعم النشاط التعاوني وتفعيل دور دار الصانع في البحث عن الزبناء والتسويق والإعلام بالخارج مع ضرورة تطهير القطاع من المتطفلين عليه، وتخصيص يوم تضامني مع الصانع المغربي.

أيها السادة المحترمون،

عرف القطاع السياحي في السنوات الأخيرة إنتعاشا ملحوظا بعد أزمة بداية التسعينات إلا أن هذا لا يرقى الى مؤهلات المغرب الطبيعية، وبهذه المناسبة فإننا نثمن ماإتخذته الوزارة من إجراءات، إلا أن القطاع مازال في حاجة الى تنظيم وتطهيره من العناصر التي تسيء الى السياحة والى بلادنا ككل، ونحن نعتقد في فريق جبهة القوى الديمقراطية أن قطاع السياحة بالإمكان تحويله الى إحدى القطاعات الأساسية الفاعلة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية لبلادنا لإرتباطه بعدة قطاعات أخرى.

أما مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة المكلفة بالصيد البحري متمنيا أن تحظى ملاحظاتنا وإقتراحاتنا بالإيجاب والقبول والموافقة لما فيه خير للقطاع ورجالاته، بداية نقول بأنه ليس من الضروري الحديث عن الميزانية الرقمية للقطاع مادام الجميع يعرف ذلك، خاصة وأن المبلغ المرصود هزيل، مقارنة مع متطلبات واحتياجات القطاع تجهيزا وتأطيرا وتشجيعا وتطويرا، ومع ذلك فإن فريقي يغتنم هذه الفرصة، لننوه من جديد بالموقف الحكومي الصارم المتعلق بعدم تجديد أية إتفاقية للصيد البحري مع أي كان، وهو ما وقع عليه الإجماع الوطني، كما أننا نبارك الخطوات الإيجابية التي قطعتها وزارة الصيد البحري لتطوير القطاع وعقلنته وترشيده والمحافظة على توازناته البحرية، المهددة بالإنقراض، وذلك من خلال القرارات المتعلقة بتجديد مناطق الصيد، وحظر صيد السردين في المنطقة البحرية الممتدة من بوجدور الى الداخلة.

وتمديد الراحة البيولوجية فيما يخص صنف الرخويات، إضافة لصدور الدورية التنظيمية المتعلقة بعصرنة قطاع الصيد البحري الساحلي والتقليدي، وإذا كنا مبتهجين لهذه القرارات الإيجابية الهادفة إلى تدعيم قطاع الصيد البحري، فإننا نغتنم هذه الفرصة أيضا لنجدد طلباتنا الملحة المتعلقة بالعنصر البشري، وخاصة مدونة البحر، والتغطية الصحية، والتطبيب، والقرى النموذجية، والموانئ والمخابئ الحمائية، كما أن مجال التكوين مازال ينتظر التطوير رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها الوزارة عن طريق فتح مدارس التكوين البحري في عدد من موانئ المملكة.

إن التكوين البحري الذي نسعى لتحقيقه، هو الكفيل بتخريج ربابنة مختصين في صيد الأصناف التي تتهافت عليها مراكب الصيد الأجنبية وخاصة منها الإسبانية، وإذا كانت الحكومة ككل، ووزارة الصيد بصفة خاصة، تبذل المجهودات المتواصلة لتطوير قطاع الصيد البحري وجعله

في المستقبل القريب يحتل مكانته وطنيا وعالميا، فإننا نعود مرة أخرى لنذكر، بمطالبنا التي مازالت لم تتحقق على الوجه المطلوب، ومنها:

- التجهيزات الميناءية المتطورة.
- تخصيص أماكن التفريغ حسب المواصفات المطلوبة.
- إقامة محلات للتبريد.
- بناء أسواق السمك في كل الموانئ والمراسلي والمدن.
- توفير شروط التسويق داخليا وخارجيا.
- إعادة النظر في الإقتطاعات المرهقة.
- تشييد الأحواض الجافة وجعلها رهن إشارة المجهزين.
- مراجعة أثمنة مواد وأدوات الصيد البحري.
- تقديم المساعدات المادية للمهنيين الذين يتعرضون للخسارات الطبيعية البحرية.
- منح قروض استثمارية بفوائد متيسرة وفي متناول الجميع.

أيها السادة المحترمون،

إننا متأكدون أن هذه المطالب تشكل الإهتمامات الأساسية لوزارة الصيد البحري وحكومة التناوب التي جعلت من هذا القطاع قطاعا استراتيجيا، وسيمكن النهج الجديد لإدارة القطاع ببلادنا من استثمار جيد للإمكانيات التي يوفرها لتقدم بلادنا الإقتصادي والإجتماعي، وننوه بالتصور الجديد الذي تنهجه الوزارة بخصوص الشراكة مع البلدان الأجنبية، شراكة على البر وليس على البحر الذي نمارس عليه منذ نونبر الماضي سيادتنا الكاملة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة للمستشار المحترم السيد عمر اجمايلي عن الفريق الكونفدرالي.

السيد المستشار عمر اجمايلي :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني بأسم الفريق الكونفدرالي أن أتناول الكلمة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية وفق المحاور التالية:

- محور الفلاحة والمياه والغابات والصيد البحري.
- محور الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية والطاقة والمعادن.
- محور السياحة.
- ثم محور التشغيل.

فيما يتعلق بالفلاحة والمياه والغابات والصيد البحري نظرا لكون بلدنا يعتمد أساسا على الفلاحة، وإنطلاقا من المجهود الوطني المبذول في هذا المرفق الحيوي، ونظرا لحجم الإعتمادات المرصودة وما تعرفه الأهداف الحكومية المرسومة من تحويل في مسارها من طرف اللوبيات التي تربت على الفساد والإفساد لتحقيق المزيد من الثراء الغير المشروع، نطرح أمامكم اللحظة جملة من الأسئلة للتفكير في واقع مجالنا الفلاحي بغية العمل بحزم وفق تصورو منهجية، يهدفان الى النهوض بفلاحتنا وحمايتها لتحقيق الأمن الغذائي لسعبنا ولضمان تسويق منتوجنا وربح رهان المنافسة الدولية.

- أين نحن من الإكتفاء الذاتي لتأمين الأمن الغذائي في المواد الأساسية إنطلاقا من معدلات الإنتاج الوطني؟.
- ما الجدوى من الإعفاءات والدعم الذي يقدم الى كبار الفلاحين لتحقيق هدفي الأمن الغذائي والتسويق الدولي؟
- لماذا سرقت منكم أهداف التضامن في بعدها الإنساني والمجتمعي مع سكان المناطق القروية للتخفيف عنه من آثار الجفاف؟

يضيق المجال لتدقيق إجاباتنا الكونفدرالية على هذه الأسئلة ومع ذلك نسوق لكم ملامح تصورنا لمعالجة أوضاع مجالنا الفلاحي والنهوض بالمرفق الذي يعتمد عليه الإقتصاد الوطني إعتبارا من كون نهضة المغرب مرتبطة بالأساس بفلاحته وتعليمه وفيما يلي هذه الملامح.

- ضرورة وضع خريطة فلاحية تعتمد على التخصص حسب المناطق وحجم التساقطات المطرية ونوع التربة والمناخ وتجنيد الفلاح لمشكل المغامرة وتجنيب الإنتاج الفلاحي حسب الحاجيات الوطنية أساسا وسوق التصدير المضمونة أو المتعاقد حولها.

- توظيف وإستغلال البحث العلمي في تطوير الإنتاج الفلاحي والتركيز على البرامج والقطاعات التي تؤمن الإكتفاء الذاتي المغربي وعدم رهن قوت المغاربة بالخارج لضمان إستقرار وإستقلال القرار الوطني.

- تطهير الإدارة ووضع المسؤول المناسب في المكان المناسب خارج إطار المحسوبية والزبونية لضمان السياسة الناجعة والهادفة التي تحمي الأهداف الحكومية المصونة.

- السهر على تنظيم الفلاحين في إطار التعاونيات وغرف وجمعيات قطاعية ذات مصداقية خارج إطار التزوير ودعمها المشروط بإحترام القانون والشفافية.

- محاربة آثار الجفاف بمحاربة اللوبيات التي تسرف أهداف كل مجهود وطني عبر التحايل على القانون وإستغلال ضعاف الفلاحين، خصوصا في مادة الشعير المدعم والضرب بحزم على أيدي السماسرة الوسطاء وتكثيف لجان المراقبة.

- المعالجة الشاملة والهادفة لشركتي "صوديا" و"سوجيطا"، وإيقاف النزيف العقاري وتهريب الضيعات اللذين تتعرضان له، وحماية رصيد الشغل بهما بإعتبارهما أول مشغل بالعالم القروي، وتوضيح مستقبلهما وكذا مستقبل معالجة وفضح ملفات الفساد والكشف عن حقيقة الأشياء للرأي العام بخصوص ما يعرفه القرض الفلاحي من تلاعبات ونفس الشيء بالنسبة للمكتب الوطني للحبوب والقطاني.

السيد الوزير،

1. مامعنى تفويت ضيعيات فلاحية لبعض المحظوظين لا علاقة لهم بالفلاحة والعالم القروي؟.

2. ومن الغرائب أو الطرائف حيث أقدمت وزارة الفلاحة على بناء ثانوية فلاحية مهمة بمدينة مشرع بلقصيري في ضيعة تابعة لشركة "صوديا"، لكن للأسف الشديد، اعترضت وزارة الفلاحة ضد بناء إعدادية من طرف وزارة التعليم في ضيعة فلاحية تابعة لنفس الشركة في إطار تقريب التعليم من أبناء العالم القروي، وقد وقع ذلك في إحدى الجماعات القروية لدائرة مشرع بلقصيري، ونفس الشيء نفس العرقلة قوبل به مشروع المنطقة الصناعية ببلدية مشرع بلقصيري، فلماذا تم إحداث هذه الجماعات، إذا لم تكن تقوم بهذا الشيء وفق مصداقية الشعارات المرفوعة مع البادية والمدينة على السواء؟.

وبخصوص الصيد البحري نعتبر القرار الحكومي بعدم تجديد اتفاقية الصيد مع الإتحاد الأوربي قرارا حكيما، لكن وأمام ماتعرض له المغرب من مضايقات لحمله على التراجع عن قراره، تطرح العديد من الأسئلة حول هذا الملف وهي أسئلة جذيرة بالإثارة والتأمل باشراك جميع مكونات المجتمع سياسية ونقابية وفاعلين إقتصاديين لخلق نقاش وطني حول هذا المرفق الهام، المعول عليه في لعب دور طلائعي لتأهيل إقتصادنا وتعزيز تفاوضنا الدولي حول العديد من قضايا التعاون شمال - جنوب - ومن جملة هذه الأسئلة نسوق بالأساس ما يلي :

- أي تراكم على الإتحاد الأوربي وضمن أية أبعاد وفي إطار أية هندسة جيوسياسية جديدة؟

- لماذا نعتبر التوجه لملف الصيد البحري ضرورة تنموية بالنسبة للمغرب والمغاربة؟، إذا كان لهذا القرار إيجابياته في إتخاذه، فإن الحكومة مطالبة اليوم وأكثر من ذي قبل من منظور تقديرنا الكونفدرالي أن تحكم التعامل مع هذا الملف باعتباره ضرورة تنموية ملحة بالنسبة للمغرب وللمغاربة، عوض التعامل مع هذا بمنطق الحكومة المكرهة والمضغوط عليها من طرف اللوبيات الخارجية أو الداخلية التي تضع مصالحها فوق كل إعتبار ولو أدى الأمر الى العسر بالمصالح الوطنية. نعتبر ملف الصيد البحري ضرورة تنموية لأن المغرب يتوفر على مساحات بحرية شاسعة وعلى ساحل طويل جدا وعلى واجهتين بحريتين وأيضا نظرا لحجم الإمكانيات والثروات السمكية التي نتوفر عليها. سواء تعلق الأمر بالأنواع أو الجودة أو بقدرات القطاع على توفير فرص الشغل وإمتصاص البطالة. وبالإضافة إلى هذا وذاك فإن

البحر بالنسبة للمغرب هو مصدر من المصادر الهامة التي بإمكانها أن تساهم في تدعيم الأمن الغذائي للمواطنين، وبالتالي المساهمة في تدعيم وصيانة استقلال القرار الوطني، إلا أن هذه الإمكانيات تعترضها الكثير من التحديات التي يجب على الحكومة أن تواجهها بحزم وببرنامج يستهدف النهوض الفعلي بقطاع الصيد البحري في إطار إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأحكام الجيد للتعامل والتدبير العقلانيين لهذا الملف.

وفيما له علاقة بالصناعة والتجارة والصناعة التقليدية والطاقة والمعادن، نعتبر هذا المرفق في الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية من المرافق التي تحتاج الى الوزارة الوصية إعتماد استراتيجية واضحة الأهداف والمرامي، تستهدف تحقيق التنمية الصناعية المأمولة لتأهيل نسيجنا الإنتاجي للعب أدواره المنوطة به وذلك بالإهتمام أساسا بالعنصر البشري بإعتباره دعامة كل تنمية منه، تنطلق وإليه تعود ولمواجهة العولمة وتمليع المقاولة المغربية وتحسين تدبيرها على قاعدة المقاولة المواطنة، يقتضي بداية تطوير أساليب الإدارة الوصية وعصرنتها وإشراك جميع أطرها والفعاليات المرتبطة بهذا المجال من نقابات وفاعلين إقتصاديين في إعداد وتنفيذ سياسة ناجعة في ميداني التجارة والصناعة والصناعة التقليدية، المطلوب منكم- السيد الوزير- إعادة النظر في فهمكم للحوار على أساس إتفاق 19 محرم وتدشين حوار قطاعي جدي ومسؤول لمعالجة أوضاع العاملين التابعين لمصالح وزارتكم.

يعتبر قطاع الطاقة والمعادن قطاعا استراتيجيا حيويا وأداة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وذلك لما يتوفر عليه من إمكانيات طبيعية وتشغيلية مهمة، إلا أن القطاع رغم أهميته لم يرق إلى المستوى الذي يطمح إليه الجميع إن على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي أو مستوي التنمية الجهوية، بالنسبة للطاقة فالمغرب يعرف فراغا كبيرا للإنتاج ويستورد 93٪ من حاجياته، ويعرف كذلك ضعفا في الإستهلاك وهذا ينعكس سلبا على مستوى أداء جميع القطاعات المنتجة والفاعلة في الإقتصاد الوطني، بالإضافة الى محدودية الكهربة، إن هذا الوضع يعود الى تغييب التخطيط والبرمجة وضعف الإستكشافات النفطية التي لا تغطي سوى 20٪ تقريبا من المساحة الممكن اكتشافها، وإلى تقليص الإستثمارات العمومية في التجهيزات الطاقة وهي الأساسية بالإضافة إلى تفويت المنشآت الطاقية إلى الأجانب، مما يجعلنا نتساءل عن مستقبل ومصير قطاعنا الطاقوي ومدى تحكمنا فيه.

إن الطاقة هي أساس كل تنمية ومصدر الحياة، فهي اليوم لم تعد تعتبر سلعة مثل كل السلع، إنها حق كحق الإنسان في الحياة، في التعليم والصحة وفي الحرية، فأين نحن من حق الإنسان المغربي في الطاقة. بصفة عامة إن الوضعية الطاقية الحالية تتطلب إعادة النظر في السياسة المتبعة برمتها، والعمل على تطوير مصادر الإنتاج وتكثيف الأبحاث والإعتناء كذلك بالطاقات المتجددة، الاشعاع الشمسي والطاقة الريحية. أما بالنسبة لميدان المعادن، فباستثناء الفوسفاط، فالسمات التي تميزه تتجلى بالخصوص في تراجع قطاع الإستغلال المنجمي نتيجة قلة الإكتشافات وضعف الإستثمارات وإنخفاض نسبة الشغيلة التي تراجع عددها من 70.000 سنة 1980 الى 39.000 سنة 1999، بينما كان من المفروض أن يرتفع عدد هذه المناصب، نستنتج من خلال ذلك أن الحكومات المتعاقبة لم تستطع خلال أربعة عقود من تدارك الأزمة وبلورة سياسة تنموية حقيقية وشمولية من شأنها الرفع بمستوى القطاع.

أما فيما يخص قطاع السياحة، فرغم المجهودات المبذولة والممثلة في الإعفاءات والدعم والتسهيلات المقدمة للمستثمرين ورغم الموقع الجغرافي للمغرب وتنوع طبيعته واتساع مساحة شواطئه، فإن هذا القطاع لم يصل بعد إلى النتائج المتوخاة، ونعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن ذلك لن يتحقق إلا ب:

1. الإهتمام بالعنصر البشري عبر احترام الحريات النقابية وتطبيق القانون، خصوصا الحد الأدنى للأجر والتصريح بالعاملين لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.
2. تقوية البنيات التحتية من طرق ووسائل النقل، الإهتمام بالسياحة الداخلية، ربط كل أنواع الدعم أو الإعفاء المقدم للمهنيين بالتحكم في تحقيق النتائج، تقوية شبكة الفنادق وتحسين نوعيتها، محاربة السماسرة والمتطفلين على القطاع والذين لاهم لهم سوى عائدهم النفعي الخاص ضدا على القانون.

وفيما يتعلق بمحور التشغيل، الذي ورغم الأهمية القصوى التي

يكتسيها ورغم اعتراف الجميع بأنه الميدان الأكثر استقطابا وإستئثارا باهتمامات وإنشغالات الجميع، فإن السياسة الحكومية المنتهجة ليس اليوم فقط، ولكن لسنوات طوال بينت بأنها أعجز ماتكون عن النهوض بهذا القطاع الحيوي، ليلعب الدور المنوط به إقتصاديا وإجتماعيا، لهذا فالمطلوب تطبيق إتفاق 19 محرم، التسريع بالحوار الإجتماعي محليا وقطاعيا، التوافق حول مدونة الشغل لجعلها في مستوى تطلعات عمالنا وأجرائنا وفي مستوى مواجهة التحديات المرتقبة أمام عالم الشغل، إقرار استراتيجية فاعلة لمعالجة أزمة التشغيل والبطالة وفق مقترحاتنا في الموضوع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن مجموعة الوسط الإجتماعي الكلمة للمستشار المحترم السيد حسن أوالعز، لا يوجد..، آخر متدخل المستشار المحترم السيد محمد عذاب، ماكاين شاي.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نشرع الآن في مناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة المالية، وأول متدخل في هذه الميزانية المستشار المحترم السيد محمد الكنفاوي عن التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل.

السيد المستشار محمد الكنفاوي :

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين القلائل الحاضرين،

تدخلي جد قصير، سأتطرق فقط لاشكالية دراسة ما يسمى خطأ بالميزانيات الفرعية، بدل الكلام عن الميزانيات الفرعية في الحقيقة كان الأجدى أن نتكلم عن لائحة نفقات بالنسبة لكل وزارة أو مؤسسة معينة، أنه القانون الداخلي بلجنة المالية دراسة 13 ميزانية أو لائحة كما قلت، منها الوزارة الأولى، الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة- وزارة الإقتصاد والمالية، - مجلسي المستشارين والنواب وغير ذلك. إن أية دراسة بالمعنى القانوني والدستوري والبرلماني للكلمة لم تتم برسم هذه الميزانيات الفرعية، غريب ما أقوله ولكنه الحقيقة، يجب التوضيح بادئ ذي بدء أن الأمر كما قلت سابقا لا يتعلق بالميزانيات بحيث أن ما نطلق عنه الميزانيات الفرعية في الحقيقة مصاريف لأن المدخيل لا نعرفها وليس هناك توازن. إن دراسة أية ميزانية فرعية- سنحتفظ بالكلمة- تقتضي عدة مراحل:

1. وهي المرحلة الأولى عرض النفقات من قبل السيد الوزير المكلف بالقطاع والمسؤول عن تنفيذه لتلك السياسة المنوطة بالقطاع.
2. والمرحلة الثانية، مناقشة لائحة النفقات، وذلك بإبداء التساؤلات حولها، باعراب عن الملاحظات التي تثيرها وبالتصريح بالإنتقادات وتبيان أسبابها، وبالتقدم بإقتراحات بديلة إن اقتضى الحال.
3. المرحلة الثالثة جواب السيد الوزير المعني بما دار في المناقشة أثناء المرحلة السابقة وإجابته عن التساؤلات والملاحظات، إتخاذ موقف يبين خطأ أو صواب التساؤلات والإستجابة أو رفض لوجهات النظر، رحض الإنتقادات أو تفهمها أو الإستجابات للإقتراحات أو رفضها. طبعا يكون الموقف مبنيا على قوانين والدستور أو تصريح حكومي والسياسات المجسدة له: التوجهات والتصورات الحكومية المجسدة لتصورات وتوجهات الأحزاب المكونة لها.
4. وفي مرحلة رابعة وهي المرحلة الغائبة، فتح أجل لتقديم التعديلات عن لوائح النفقات المقدمة من طرف الوزير للمناقشة والدرس والمراقبة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن البرلمان يناقش ويتدارس ويتحاور مع المعارضة، مع الأغلبية، مع الحكومة ومن ورائها الإدارة ولكن كل هذا في الأخير يجب أن يصب في قرار يقدم مشروعه للتصويت في إطار تعديل أو مقترح إن البرلمان يشرع فكيف نزع من حقه في التشريع على مستوى اللجان الفرعية؟ هذه التساؤلات التي أطرحها إن العادة جرت أن التعديلات على قانون المالية تقدم كلها إلى لجنة المالية، وهذا حيف

كبير وممارسة جائرة بعيدة عن روح الدستور، يجب إعادة الصلاحيات المخولة للجان الفرعية لتقديم تعديلات على لوائح النفقات المقدمة إلى هاته اللجان.

السيد الرئيس،

إن أية لجنة فرعية لم تفتح أجلا لتقديم التعديلات. إن أي تعديل لم يقدم على نفقات الوزارات والمؤسسات بأجمعها وأقول أن هذا ليس جديد، إنه قديم، هذه عادة قديمة في برلماننا، إن باب الإجتهاد قد أغلق منذ القديم وذلك بقراءة خاطئة لمقتضيات الدستور والقانون التنظيمي أو القوانين التنظيمية لأنها توالت. إن هذا الحال هو حالنا منذ البرلمان الأول في مناقشة أول قانون مالي، إن مجلس النواب سار الآن ويسير على نفس السير، ماذا يجري بدل تقديم تعديلات على النفقات؟ نخطب وننقذ ونتكلم ونجسد ما يقال فينا، بأننا أهل الخطب وأهل الكلمات. إن أي إنتقاد لم يوجه وهذا شيء أيضا غريب وأي ملاحظة لم تبدل من المعارضات والأغلبيات السابقات المتواليات في البرلمان.

إن أي دراسة لم تنشر في معاهدنا الحقوقية حول هذه القضية، وأي بحث لم يجر من قبل إخصائيين في موضوع المالية العامة، ماذا وقع حتى أصبحنا جميعنا نغيب مقتضيات دستورية واضحة؟ ماذا جرى وماذا وقع حتي أصبحنا نستصغر نحن البرلمانيون حقنا في مراقبة لوائح النفقات وأصبحنا نتكلم في العموميات وكأننا بصدد مناقشة تصريح حكومي لا بصدد مناقشة أرقام ومبالغ وراءها أعمال ومشاريع.

إني أتكلم باسم التجمع الوطني للأحرار وأنا من الأغلبية وهنا أطرح إشكالية أخرى، ماذا يجب؟ أيجب تسبيق احترام الدستور؟ أم يجب الإنضباط أخلاقيا الى الأغلبية والسكوت؟ كيف يمكن الخروج من مأزق بين واجب احترام الدستور وهو واجب قانوني وواجب الإنضباط الى الأغلبية وهو واجب أخلاقي إن الحل الذي التجأت إليه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني،

هو كما يلي :

نعزف عن تقديم تعديلات من شأنها تعطيل مسطرة دخول القانون المالي الى حيز التنفيذ وإنهاك الوزراء في إجتماعات ومداخلات قد تفرضها مسطرة التعديل، بما في ذلك رجوع القانون الى الغرفة الأولى إن اقتضى الحال، ورغم هذا نقول ملاحظاتنا التي لا تقدم أي إنتقاد بشأن السياسة الحكومية ولكن بشأن المساطر المتبعة فقط وهي مساطر يلزمها الدستور.

الإشكالية الثالثة التي أطرحها وهنا أعود للسؤال الأساسي الذي طرحته. ماذا وقع حتى أصبحنا جميعنا في خلاف مع الدستور وفي مشادات قانونية مع القانون التنظيمي، إن قانون المالية السنوى يقدم إلى البرلمان بطريقة غير دستورية، إن الكتيب الذي قدم لنا في 56 مادة قسمت إلى قسمين، القسم الأول من المادة واحد الى المادة 38، والقسم الثاني من المادة 39 إلى المادة 56 على اعتبار أن القسم الأول هو الجزء الأول من قانون المالية وهو يتعلق بالمداخيل، وأن القسم الثاني هو الجزء الثاني من قانون المالية وهو يتعلق بالنفقات أو المصاريف، إن تقسيم القانون المالي على هذه الطريقة هو إجحاف بالقانون التنظيمي وعصف بمقتضياته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لابد من التذكير أن الجزء من القانون المالي، قانون المالية السنوي حسب القانون التنظيمي، يجب أن يحتوي على 4 أبواب :

الباب الأول الترخيصات والأذون الممنوحة للحكومة بتحصيل المداخيل وصرف النفقات.

الباب الثاني وهو يتعلق بالمقتضيات المتعلقة بالنفقات وبالحسابات الخصوصية للخزينة التي تدرج عادة في باب النفقات.

الباب الثاني مقتضيات متعلقة بالمداخيل.

الباب الثالث مقتضيات متعلقة بالنفقات ويدرج ضمنها الحسابات الخصوصية للخزينة.

والباب الرابع يتعلق بتقييم المداخيل وتحديد الجدود القصوى للنفقات أي الاسقف les plafonds dépenses واعتماد توازن مالي

بين المداخيل كما قيمت والنفقات كما حددت في أسقفها. ويجب الملاحظة هنا أن الجزء الأول من الميزانية لا يتعلق بالموارد فقط كما يتبادر إلى ذهننا جميعا، بل يتعلق أيضا بالنفقات، ماذا يبقى للجزء الثاني من الميزانية، الجزء الثاني في الميزانية هو مانسميه بالميزانيات الفرعية أو بلوائح النفقات المرصودة أو المخولة للقطاعات الوزارية، وعند دراستنا للقسم الثاني، الجزء الثاني الكلمة التي يستعملها القانون التنظيمي هي كلمة جزء بالجزء الثاني من قانون المالية السنوي لابد أن نخضعه في دراستنا هذا الى المسطرة المتبعة في دراسة القانون المالي وهي كما أشرت سابقا تحتوي من مرحلة إجبارية ضرورية فتح باب التعديلات وإدخال التعديلات.

كما أنه من شأن الباب الثاني إن هو قدم بطريقة تشريعية في مواد أن يجعل السادة المستشارين والبرلمانيين يحضرون أكثر ويواكبون أكثر ويتدخلون أكثر. لن أطيل هنا أقول فقط أن القانون المالي هو عصارة السياسة الحكومية وأنه كل الأعمال وكل الورشات الحكومية تمر بالقانون المالي، فاحترام الدستور واحترام القانون التنظيمي عند تقديم القانون المالي وعند التصويت عليه هو من الباب الأساسي في دولة الحق والقانون والشفافية التي ينهجها التسيير الحكومي ويتبناها هي أولا يجب أن تكون في القانون المالي، والبحث واعتماد التوازن المالي أو عجز مالي أو فائض مالي هو ناتج أولا وثانيا وأساسا عن تقديم القانون المالي كما أردت الآن.

إن تصويتنا كما يقع عن القانون المالي تصويت لا يخضع لمقتضيات الدستور، لن أطيل عليكم الكلام، أريد فقط أن أبلغ ما بلغته الآن وأظن أن النقاش يجب أن يفتح في هذا الباب وأقف هنا- السيد الرئيس- السادة الوزراء، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن الحركة الديمقراطية الإجتماعية الكلمة للمستشار المحترم السيد الحاج الطاهري.

السيد المستشار الحاج الطاهري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل بإسم فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة البيئة، ولابد من الإشارة في البداية بأن الطموحات التي عبر عنها السيد الوزير هي دون حجم الإعتمادات التي رصدت لهذه الوزارة وذلك اعتبارا لأهمية البعد البيئي في المجال التنموي والإيكولوجي وفي الحفاظ على التوازن الطبيعي، كما أن هذه الأهمية تستقي مشروعيتها من كون البيئة أصبحت تنذر بالخطر نتيجة الإستغلال السلبي للموارد الطبيعية وغياب الوازع الأخلاقي في تحمل المسؤوليات لإنقاذها من آفات وكوارث طبيعية تعرضها للخطر بإستمرار وينعكس سلبا على نوعية الحياة الإنسانية، وباعتبار المغرب جزءا من المنظومة الدولية فإنه لا محالة سيتأثر بتفاقم الوضع البيئي الدولي، ولقد سبق له أن أنذر المنتظم الدولي على لسان المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، بخلق قوة للتدخل في حالة حدوث أزمات بيئية ونظام عالمي عادل في المحيطات خاصة وأن المغرب بحكم موقعه الجيواستراتيجي يعتبر قبلة دولية مهددة بالتلوث والافات الطبيعية على البيئة بحرا وبرا وجوا.

السيد الرئيس،

يشهد المغرب إتلافا فظيعا لفضائه الغابوي، حيث تقدر المساحة الغابوية التي يتم إتلافها سنويا **4500** هكتار وهذا أمر خطير، سيما أن الغابة تلعب دورا هاما في المحافظة على التربة من الإنجراف وعن الموارد المائية وبالتالي خلق توازن بيئي، لذلك ومن منطلق التضامن الحكومي فإنه يتعين المحافظة على الوعاء العقاري للملك الغابوي وتنفيذ المخطط التوجيهي الذي سبق أن أعلنت عنه وزارة المياه والغابات بغرس **500.000** هكتار خلال العشر السنوات المقبلة، هذا إضافة الى إعادة استيطان الأنواع الحيوانية والنباتية المنقرضة وإستصلاح الأحواض المائية ومحاربة زحف الرمال والتصحر.

إذن، فالبعد الغابوي جد هام في المجال البيئي والتدابير التي يتعين إتخاذها للمحافظة عليه، تكتسي بعدا استراتيجيا سواءا فيما يتعلق بما سبق ذكره أو فيما يتعلق بالوقاية من الحرائق أو مكافحة الطفليلات أو تنظيم القنص والصيد أو تقوية وسائل التدبير والحراسة

أو تكثيف التشجير أو المحافظة على التربة من الإنجراف أو محاربة زحف الرمال أو إعداد تصاميم التهيئة أو تنمية الموارد الغابوية دون إغفال مسألة هامة وهي زجر المخالفين.

السيد الرئيس،

هناك نقطة هامة كذلك تتعلق بالمياه، حيث تعتبر نظرة المياه وتلوثها من أهم العوامل المؤثرة على البيئة ومن هنا تبرز ضرورة وضع إستراتيجية مندمجة لإستغلال الموارد المائية وتنميتها وتدبيرها، لذا يجب إستعمال الماء إستعمالا معقلنا والحفاظ على التجهيزات المائية الموجودة ومحاربة ترسبات السدود، كما يتعين إدماج العامل البيئي في سياسة التخطيط للماء، ولبلوغ هذه الأهداف يجب إتمام الإطار المؤسساتي والقانوني للقطاع وفي هذا الإطار أركز على العالم القروي الذي يعرف وضعا كارثيا في مجال المياه، بحيث أن المؤشرات المناخية المتسمة بالجفاف وخاصة بالمناطق الجنوبية قد أثرت سلبا على حقينة المياه الجوفية، مما يجعل البحث عن الماء أمرا صعب المنال، وحتى إن وجد فإنه يكون ذا مواصفات مخالفة للصحة والبيئة، كما أن نظرته تسبب في إنتشار الطفيليات، لذلك يتعين الإلتفات إلى هذا الجانب بكل ما يستحقه من عناية وإهتمام في إطار الإهتمام بالعالم القروي.

السيد الرئيس،

تعتبر الجماعات المحلية معنية بدورها في المجال البيئي، ولكن إعتبارا لكون هذا الإهتمام لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، فإن الدولة مدعوة بدورها كاملا في المحافظة على البيئة أو دعوتها للتنسيق بصيغ مختلفة وذلك في المجالات:

- تدبير الماء
- معالجة النفايات الصلبة والسائلة.
- إصلاح وتوسيع شبكة التطهير وكيفية جميع ومعالجة النفايات الحضرية.
- تكثيف التوعية.
- إعادة تهيئة التراب الوطني.
- الأخذ بعين الإعتبار في إنجاز تصاميم التنمية والتهيئة الحضرية والجهوية بالبعد البيئي.
- تنمية الرصيد العقاري وحماية الملك الجماعي وإستغلال الملك العقاري.
- إتخاذ تدابير خاصة بالتلوث التي تحدثها الشاحنات والحافلات والسيارات داخل المدن.
- إعادة النظر في مواقع رمي النفايات الصلبة بالمدن.
- إعادة النظر في مواقع بعض المعامل التي تؤثر سلبا على البيئة وعلى صحة الإنسان، معمل الفرشي مثلا، محطات لمعالجة المياه المستعملة.

من خلال عرض السيد الوزير أمام لجنة المالية يتبين بأن العمل تركز فقط على إنجاز دراسات وتكوين لجان أي أن وزارة البيئة لم تقم بإجراءات عملية على مستوى الحفاظ على المجال البيئي، ربما يرجع الأمر الى ضعف الإعتمادات المالية المخصصة لهذه الوزارة، أو لتداخل الإختصاصات بين مختلف القطاعات منها: الداخلية والمياه والغابات والتجهيز.... الخ.

لذلك نطرح التساؤل حول إختصاصات هذه الوزارة وماهو حجم تدخلاتها في جميع الميادين ذات العلاقة بالبيئة؟ وكيف يتم التعامل مع مختلف القطاعات المتدخلة في المجال البيئي ومن بينها الجهات والجماعات المحلية.

إن الوزارة مدعوة الى دعم ترسناتها القانونية وإخراج مشاريع القوانين التي تحدث عنها العرض الى حيز الوجود وتجديد القوانين التي أصبحت متقادمة أو متجاوزة، هذا علاوة على القيام بحملات توعية فعالة وناجعة وخاصة في الوسط القروي وكذا تفعيل المعاهدات الدولية التي تقنن هذا المجال وربط جسور التعاون مع المؤسسات الدولية المختصة والبحث عن تمويلات لمخلف المشاريع التي تعتزم الوزارة إنجازها وخلق مندوبيات أو مكاتب جهوية على الأقل على مستوى جهات المملكة. إن سلامة البيئة له ارتباط وثيق بسلامة الحياة ونؤكد مرة أخرى أن مشروع الميزانية لا يستجيب لهذه الأغراض، وشكرا السيد الرئيس، وشكرا السادة الوزراء.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد السلامي عن الفريق الديمقراطي.

السيد المستشار محمد السلامي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي في مناقشة الميزانيات الفرعية لبعض القطاعات التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، في إطار القانون المالي للستة أشهر الأخيرة من السنة الحالية، وكما أشير إلى ذلك، من طرف زملائي الذين تناولوا الكلمة حول هذا الموضوع، فإن القانون المالي المعروض علينا لا يختلف عن نمط القوانين المالية السابقة بنفس الإختيارات والتوجهات والإكراهات ويندرج ضمن تصور تقليدي محض لا تجديد فيه ولا ابتكار، يجعله يتميز عن القوانين المالية السابقة.

إن التحكم في التوازنات الإقتصادية الكبرى وحصر عجز الميزانية في نسبة 3 بالمائة واعتبارها هدفا أساسيا سابقا على تحقيق التوازنات الإجتماعية والإصلاحات المؤسساتية لا يحمل من تجديد إلا المبالغة في الإهتمام بالمعادلات المحاسبتية، علي حساب المشاريع الإجتماعية والإقتصادية الكفيلة بإعطاء الدفعة المنتظرة للإقتصاد الوطني.

إن نسبة النمو الهزيلة والبطيئة التي تطمح الحكومة إلى بلوغها، والتي حددتها في 3 بالمائة بعد مراجعة وتعديل، هي على كل حال متواضعة وبعيدة كل البعد عن الرقم السحري الذي لوحت به مرارا وتكرارا. وهذه النسبة من النمو قد تصبح بدورها موضوع تساؤل، إذا استحضرنا عدم ضمان توقعات الحكومة في تحسن مداخيل السياحة والصادرات وتحويلات المهاجرين ومداخيل الخوصصة في ظل انعدام الإجراءات المصاحبة.

إن الإستثمار هو قطب الرحى ومحرك عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإذا كانت الحكومة ماتزال عاجزة عن تحريكه رغم ماقامت به من إجراءات تشجيعية وتحفيزية لفائدة المقاولة، اعتبرتها الحكومة كافية لإقناع القطاع الخاص، ودفعه إلى العمل، والخروج من وضعية الإنتظار، والعزوف عن الإستثمار في الوقت الذي يرى الطرف الآخر أن الإكراهات والعراقيل هي من الجدية بحيث لا تفيد معها إجراءات شكلية وثانوية بقدرما يتطلب الإستئصال العاجل والفعال، من قبيل توفير المناطق الصناعية بأثمان رمزية، وتخفيض كلفة الطاقة الى مستويات قريبة مماهي عليه في الدول المنافسة لنا وتخفيض العبء الضريبي، وإقرار مدونة الشغل بأسرع ما يمكن، ومراجعة الفوائد البنكية وتشجيع الصادرات وإصلاح الإدارة والقضاء وغيرها من الإجراءات الكفيلة بتبديل مخاوف المقاولين والمستثمرين.

وإذا كانت الإستثمارات الأجنبية شهدت تطورا ملحوظا خلال السنة المنصرمة فإن ذلك لا يمثل مؤشرا يدعو إلى الإطمئنان والرضى عن النفس والإدعاء بتحسن مناخ الإستثمار، وكسب ثقة الرأسمال الأجنبي، لأن العامل الحاسم في إرتفاع حجم الإستثمار الخارجي هي صفقة الخط الثاني للهاتف النقال وهو إنجاز استثنائي لا يعتبر بأي حال من الأحوال مقياسا لنجاح السياسة الحكومية ولآفاقها المستقبلية. أما السياسة الإجتماعية للحكومة وهي حجر الزاوية في دفاعها خلال سنتين ونصف، من تسيير الشأن العام، فإنها لا تستقيم مع إهتمام القانون المالي المبالغ فيه بالتوازنات الماكروإقتصادية، ولم تفلح الحكومة، رغم بعض الزيادات الطفيفة في ميزانية القطاعات الإجتماعية في إمتصاص الغضب والنقمة الشعبية الناتجة عن تردي الأوضاع الإجتماعية والمعيشية، للأغلبية الساحقة من المواطنين، وقد وجدت الحكومة نفسها وجها لوجه مع الإنتقادات والإحتجاجات الإجتماعية من كل الفئات والشرائح من العمال، والعاطلين والمنظمات النسائية والمهنية والحقوقية في إجتماع قلما تحقق حول رفض سياسة حكومية أدارت ظهرها للمطالب، وحتياجات المواطنين لطالما دغدغت مكونات الحكومة عواطفهم وأمالهم في حلول سحرية وسريعة لمشاكلهم وإنتظاراتهم.

إن إستمرار قاعدة ارتباط نسبة النمو بوضعية الإنتاج الفلاحي الخاضع بدوره للتقلبات المناخية، وتأثره سلبا وإيجابا بعوامل خارجية غير متحكم فيها كوضعية أسعار النفط، وسعر الدولار ومداخيل الخوصصة وحتى السياحة وتحويلات الجالية المقيمة في الخارج دليل على هشاشته، مما يفسر عجز الحكومة على ضبط التوقعات ولجوئها من حين لآخر إلى إعادة النظر في أرقامها ونسبها ومخططاتها في اتجاه سلبي.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

سأحاول أن أتطرق بإيجاز الى بعض القطاعات الحيوية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية. القول ومن نافلة أن قطاع النقل يشكل قطاعا حيويا يساهم بفعالية في الحركة الإقتصادية من خلال نقل وتوزيع المنتجات، والربط بين مختلف جهات البلاد وبينها وبين العالم الخارجي، لكنه من جانب آخر بمثابة سلاح ذو حدين لمسؤولية بعض قطاعاته المباشرة في ما أصبح يعرف في بلادنا بحرب الطرق التي تخلف الكثير من المآسي والفواجع تكاد تستدعي إعلان حالة الطوارئ في طرقنا وشوارعنا وهو ما فشلت الحكومة في التصدي له والتخفيف من وطأته وآثاره الوخيمة، مما يستدعي انتهاج مقاربة جديدة في ميدان مكافحة حوادث السير، تجعل من الأساليب التقليدية من حملات موسمية سواء على الطرقات أو عبر وسائل الإعلام والتي أبانت عن عدم فعاليتها بدليل أن الضحايا والحوادث في تصاعد مستمر.

إن الفوضى التي يشهدها قطاع النقل العمومي بدافع من جشع أرباب الحافلات وضعف المراقبة والزجر، وما يطبع توزيع الرخص من عشوائية ومحاباة وما يعيشه قطاع النقل بواسطة الشاحنات من تجاوزات تذهب أحيانا إلى حدود العصيان المدني، كما حدث خلال الصيف الماضي إبان الحركة الإحتجاجية التي أضرت بالإقتصاد الوطني خاصة القطاع الفلاحي الذي هو في غنى عن مثل تلك السلوكات والعراقيل، ذلك أن فشل السياسة المتبعة في هذا الميدان، والتي لم تنجح لا في كسب رضا المهنيين ولا في حماية المواطنين والمصلحة العامة للبلاد وما تأجليها أو تراجعها عن إقرار العمل بجهاز مراقبة السرعة لدى الحافلات والشاحنات، إلا خير دليل على مانقول.

إن قطاع سيارات الأجرة الصغيرة والكبيرة لا يخلو هو الآخر من الفوضى والعشوائية في توزيع الرخص على المحظوظين والزبائن ممن لاعلاقة لهم لا بالقطاع ولابالمدن التي استفادوا من رخصها ولا تتوفر فيهم أدنى المعايير التي تخول لهم الإستفادة في حين ترقد ملفات أرامل الشهداء والمقاومين وأصحاب المهنة والمعوزين في رفوف المكاتب وسلات المهملات.

كما لا يفوتنا أن نسجل التأخر الحاصل في قطاعي السكك الحديدية والنقل عبر الطرقارت والملاحة البحرية والذي يجعل بلادنا في وضعية غير مشرفة في هذين الميدانين، مقارنة مع دول من نفس مستوانا الإقتصادي، ناهيك عن الدول المتقدمة، فالسكك الحديدية تلعب دورا محددا في نقل السلع والمواطنين لضعف تغطيتها للتراب الوطني وقدم التجهيزات والآليات، وهنا لابد من وضع تساؤل عريض حول الجهات التي تحمي المؤسسة العمومية التي تشرف على قطاع السكك الحديدية بالرغم من سوء التدبير والتسيير والتسيب الذي أصبح يطبع خدمات هذا المرفق الحيوي لإقتصادنا الوطني، ناهيك عن الحوادث المفجعة التي أصبحت تحصد أرواح المواطنين، دون أن يؤثر ذلك على الجهاز المسير لهذا القطاع، بالرغم من الأصوات التي ندت بذلك في أكثر من مناسبة ولن أكون أكثر بلاغة من الدين أصدروا كتابا أبيضا حول هذه المؤسسة الذي ورد فيه بالحرف... إن المديرية الحالية للمكتب الوطني للسكك الحديدية أبانت عن عدم قدرتها على عدم استثمارات الطاقات الهائلة لتحسين حركة النقل.

إن جميع التدابير الهدامة بدأت تظهر: رداءة الخدمات، حذف القطارات، إغلاق المحطات، التأخرات الناجمة عن الحالة الرديئة للمعدات، توقيف القطارات والعربات، تدهور وإتلاف الأملاك العقارية، الخ... انتهى النص المقتبس من الكتاب الأبيض، فهذه عبارات مقتطفة من الكتاب الأبيض الذي يتساءل الى أين يسير المكتب الوطني للسكك الحديدية؟ ونحن لا يسعنا إلا أن نتساءل بدورنا عمن يحمي كل

التجاوزات التي ترتكب في هذه المؤسسة؟

سيدي الرئيس ،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين المحترمين،

قطاع التنمية الإقتصادية والإجتماعية وخاصة الإسكان إن اهتماماتنا بالمجالات الحيوية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وصيانة كرامة المواطن في البوادي والحواضر، يفرض علينا التطرق لمجال السكنى وإعداد التراب الوطني الذي يشكل حيزا هاما في إهتمامات المواطنين، ونظرا للأهمية القصوى لهذا القطاع فإن الأمل معقود على حكومة التناوب والتغيير لتبلور الخطاب السياسي الذي روجته دوما إلى واقع ملموس، يمكن المجموعات الحضرية والجماعات القروية من توفير مخططات في هذا المضمار تتيح لها إحداث مشاريع تنموية في حدودها الترابية.

وفي هذا السياق فإننا مع كل المبادرات التي سوف تتخذ في هذا الشأن للقضاء على الصعوبات وتدليل العقبات حتى توفر لمناطق المملكة الأرضية الصالحة لتحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي المنشود، وتقليص الفوارق بين الجهات والأقاليم، فإعداد التراب الوطني، هو مشروع وطني لا يقبل التجزئة، لأنه يندرج ضمن مفهوم وطني ينبغي أن يطبعه الإنسجام والتكامل في الرؤية والتنفيذ ووفق منظور متطور. أما على مستوى التعمير، فإن التوجيهات الملكية السامية ينبغي أن تشكل الهاجس الدائم والحاضر في أذهاننا، خصوصا وأن جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده شديد الحرص على أن تحتفظ مدننا وقرانا بطابع عمراني يستمد جذوره من أصالتنا المغربية وهندستنا المعمارية التقليدية العريقة.

ولقد اتخذت الحكومات السابقة إجراءات وسنت قوانين لهذا الغرض، ونتمنى من حكومة التغيير أن تعمل للقضاء على ظاهرة التسيب الذي تطغى على هذا انقطاع من أجل جعل حل للبناء العشوائي الذي حول أحياء بكاملها إلى موطن لجميع مظاهر التخلف والبؤس، وموقع للإنحراف والجريمة بجميع أصنافها وشوه بصورة جذرية الذوق المغربي الأصيل في الهندسة المعمارية، ومهما كان حزم وعزم الوزارة في هذا المجال، فلن يكون في مقدورها أن تتغلب على المشكل وحدها، مما يستوجب تظافر جهود جميع الجهات الحكومية المعنية والمجالس المنتخبة والمجتمع المدني لتوعية المواطنين لهذه الظاهرة والبحث عن الأسباب الحقيقية لها والتي تكمن كما هو معلوم في تدفق الهجرة القروية نحو المدن. ومن هذا المنظور نرى في الفريق الديمقراطي أن الوقاية أحسن من العلاج، والوقاية هنا تكمن في العناية بالبادية المغربية، وتوفير الظروف الملائمة لعيش للموطن بها، حتى لا يتخذ من الهجرة وسيلة للخلاص من المعاناة والحرمان الذي يعيش فيه الوسط القروي، ولن تتمكن الجماعات المحلية والحضرية من المساهمة الفعالة في هذا الشأن إلا إذا توفرت لديها الإمكانيات المادية والبشرية والرصيد العقاري الضروري للقيام بمشاريع تنموية تكمن في إتاحة فرص الشغل على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي مما يدعو إلى التسريع بالفصل في موضوع مجموعة من الأراضي مثل أراضي الأملاك المخزنية وأراضي الجموع حتى تتمكن كل مجموعة حضرية أو قروية من تحديد رصيدها في هذا المجال ونعطيكم مثالا حيا على ذلك فيما يخص الإقتناءات التي تطلبها بعض الجماعات والبلديات من الأراضي التي تحت وصايتكم وأخص بالذكر بلدية الفنيدق بولاية تطوان عندما أرادت إقتناء قطعة أرضية لإقامة ملعب رياضي فوقها منذ سنتين لم تتلق أي جواب عن ما طلبته والحال أنها منحت القطعة المعنية للغير لإقامة مجمع سكني عليها خاص.

قطاع البيئة إذا كان قطاع الإسكان يشكل هاجس المواطن، فإن البيئة وماتطرحه من المشاكل والمخاطر التي أصبحت تهدد المجتمعات، أصبحت كذلك في بلادنا تحتل الصدارة في إهتماماتنا الوطنية، وإننا لمدركون هذه الخطورة، وندعو حكومة التناوب أن تتخذ الإجراءات الفورية من أجل تحسيس المواطن أينما وجد بواجباته وحقوقه في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين المحترمين،

بقي قطاع التجهيز أقوله في جمل متعددة، بعدما تكلمت بإيجاز

على القطاعات السابقة أرى من واجبي التطرق الى قطاع التجهيز الذي يضطلع بمهام كبرى في مجال البنيات التحتية ويساهم في خلق دعائم للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومن هنا تأتي الشبكة الطرقية التي تشكل الشرايين الأساسية للإقتصاد الوطني، وبدونها لن تتوفر الشروط الأساسية لأية تنمية إقتصادية وإجتماعية، ولا يمكن تجاهل المنجزات الكبرى التي عرفتها بلادنا خلال العقود الأخيرة لتطوير شبكتنا الطرقية، بالرغم من الوثيرة البطيئة التي اتسمت بها الأشغال في هذا المجال، بل وضعف الإمكانيات التي رصدت لهذه الغاية، وإذا كان الطريق السيار الذي يربط حاليا بعض مدن المملكة يشكل إحدى المنجزات الهامة بالنسبة لبلادنا التي تعتبر جسر التواصل بين أوربا وإفريقيا، فإننا نلاحظ أن هذا المشروع لا يتوفر على جميع المتطلبات من الخدمات ووسائل ترفيهية مثلما هو الشأن بالدول التي تتوفر على تجربة رائدة في هذا المجال.

هذه بعجالة بعض الملاحظات التي نرى في الفريق الديمقراطي، ضرورة إبدائها حول بعض القطاعات الحيوية للتنمية الرقتصادية والإجتماعية لوطننا، معبرين عن عدم رضانا عن التماطل في الأداء الحكومي، والإنتظارية في المواقف، مما يجعلنا نصف مشروع القانون المالي ضمن هذا التوجه الذي لا يستجيب لطموحات المواطنين مما نبرر التعامل معه سلبا من خلال التصويت، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن فريق الإتحاد الدستوري الكلمة للمستشار المحترم السيد احمد برقية لا يوجد، المستشار المحترم السيد عبد المجيد المهاشي عن فريق الحركة الشعبية، تفضل.

السيد المستشار عبد المجيد المهاشي :

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أتدخل في رطار نقطة نظام، بالأمس السيد رئيس المجلس كان وعدنا وقال لنا بأنه كنا طرحنا مشكل عدم حضور بعض السادة الوزراء المعنيين بالأمر، ووعدنا بأنه سيربط اتصال مع السيد وزير العلاقات مع البرلمان على أساس يكون واحد المجهود باش أغلب السادة الوزراء الذين تهمهم القطاعات يكونوا حاضرين معنا، مع الأسف، قطاع المالية كاين وزراء اللي حقيقة الذين تتبعوا معنا، بعض الوزراء من الحكومة والاخرين لم يهتموا بنا، لذا نرى بأنه سأتدخل باش مايكون شاي على الأقل، وهذا... بعض السادة الوزراء أتوجه لهم مباشرة وينصتوا لنا كما ننصت لهم، لذلك- السيد الرئيس- اعتذر وأسحب تدخلي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

يمكن لك تسحب تدخلك بدون اعتذار، الفريق الإستقلالي.. نعم، تفضل آسيدي.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

بغيت فقط، تابعت تدخل السيد المستشار، فبغيت نشير بأنه يعني السادة الوزراء الذين لم يمكن لهم الحضور، لأنهم في مهام خارج الرباط يعني كاين فيهم اللي رفقة صاحب الجلالة وكاين فيهم اللي مشاو في مهام مع السيد الوزير الأول الى موريطانيا وكاين فيهم كذلك اللي في مهام في أقاليم نائية، يعني في إطار برامج محاربة الجفاف، ولهذا يعني لاحظت بأنه السادة الوزراء الموجودين كلهم رافقوا المناقشة بالرغم مع كامل الأسف بالقاعة اللي فارغة من السادة المستشارين.

وإذا حضر أي وزير فهو ينوب عن باقي الوزراء ويمكن له أن يسجل جميع النقط التي تشغل السادة المستشارين وجميع تدخلاتكم إلا والوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان تسجلها ونبلغ أهم ماجاء فيها خاصة من الملاحظات أو من مقترحات، ولهذا أطلب من السيد الرئيس والسادة المستشارين باش يعتبر هذه الأسباب القاهرة ولاحظتم البارحة أتى وزراء في الليل ولكن أنتم رفعتم الجلسة لأنه وصل بكم التعب لدرجة متقدمة وكان السيد وزير الخوصصة ووزير الوظيفة العمومية جاؤوا الى غاية هنا حتى يتمكنوا من متابعة الجلسة، ورفعت

الجلسة واضطروا باش يعاود يجيو اليوم في الصباح وتابعوا معكم الجلسة، إذن كاين واحد النوع من التسامح اللي خصو يكون فيما بيننا، طبعا احنا تنعرفو بأننا نشتغل جميعا في ظروف قاسية لا المستشارين ولا الوزراء ولكن يظهر لي بقليل من الصبر راه اللي هنايا هانوهم المناضلين اللي تيمكن لنا نقول الموجودين في هذا المجلس اللي تيمكن لهم وعليهم كل شيء، عليهم الدرك لا في اللجان ولا في الجمع العام.

شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، نتابع المناقشة... تفضل أسيدي.

السيد المستشار مولاي ادريس العلوي :

زميلي المستشار المحترم السيد المهاشي سحب تدخله فيما يخص المالية ولكن قطاع إعداد التراب الوطني عندنا تدخل فيه.

السيد رئيس الجلسة :

بغيتو تدخلو... تفضلوا.

السيد المستشار مولاي إدريس العلوي :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أعتلي بدوري علي بركة الله هذه المنصة وأتشرف بتناول الكلمة بتفويض من زملائي من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية والنيابة عنهم من أعلى منبر لإسماع صوت الشعب من خلال ممثليه....

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بعد عرض برامج وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة والميزانيات المخصصة لكل قطاع على حدة، وبعد دراسته دراسة وافية ومستفيضة ومناقشته وتحليله للرد عليه وإتخاذ موقف بشأن مضامينه وتوجهاته وفلسفته وقدراته لإشفاء ضمائر وغلة المواطنين، كنا نتمنى من صميم قلبنا، لكن الاستغراب استولى علينا بكل شيء، لأن الخطاب شيء وبلورته على أرض الواقع شيء آخر، فمازال إعداد التراب الوطني والسكنى والتعمير المسؤولين عليه يتأسفون للبناء العشوائي الذي ينتشر يوما عن يوم، وتتأسف لعدم انسجام متدخلين في إعداد التراب الوطني ولعدم الفهم الصحيح للبيئة من طرف المواطنين، وهذه أمور لا يمكن قبولها لأن زمام الأمور بيد الحكومة وتطبيق السياسة التي أعلن عليها السيد الوزير الأول هي من شأن الوزارة المختصة، فلا مجال للفتور والتردد بدل الحزم والعزم والعمل الجاد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إننا نتساءل أو نسائل السيد الوزير المحترم الى متى يتم بلورة العمل النظري والنية في حسن التدبير لهذا القطاع إلى شيء معيش وإلى واقع ملموس وخاصة في النقط التالية:

1. هاهو الجدول الزمني؟ وماهي الإمكانيات المادية التي خصصت لتطبيق نتائج وتوصيات الحوار حول إعداد التراب الوطني؟ الكل يعلم بأن شاركنا في الحوار الذي قدمته الوزارة، نتساءل في هذه الميزانيات لم يرد ولو درهم في بلورة هذا التطبيق، النتائج والتوصيات ديال الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني، الإنسان يستغرب كيفاش الإنسان ماكاين شاي شي حاجة اللي برزت في الميزانية.
2. هل راجعت الوزارة أساليب وضع وثائق التعمير؟ وهذا السيد الوزير قالها في عدة مناسبات، وشاركنا ولكن لحد الساعة مازال أنا أتساءل واش رجعت الوزارة لأساليبها؟ هل تمت ملاءمة المئات من الدراسات الى مجال المدن والقرى؟
3. هل تم تدعيم البرنامج السكني الإجتماعي الوطني في هذه الميزانية؟ وهل تم تمويل السكن الإجتماعي بطرق أقل استنزافا للفئات المتوسطة والضعيفة.

4. أين هو البرنامج الوطني لتشييد 200.000 سكن، هذه 3 سنوات أو 4 انطلق 200.000 سكن وكل مرة كيعطينا السيد الوزير أين وصل وما آل إليه، ولكن الله مابقيناشاي كنتذاكر وعليه في حين أن المرحوم جلالة الملك الحسن الثاني كان من السياسة الرشيدة ديالو هي حجر الزاوية هاذ 200.000 سكن، لكن الآن لا نعرف شيئا عن الموضوع.

5. أين هي المناطق الجديدة التي تحدث عليها السيد الوزير المحترم والتي سيتم عليها على السكن، السيد الوزير تكلم لنا على مناطق جديدة فأين هي؟

6. هل هناك برنامج وطني لهيكلة الأحياء الشعبية، إن لم نقل المهمشة وتتميم الخصاص الواقع في التجهيزات، السيد الوزير تكلم لنا في عدة مناسبات بأن هناك برنامج وطني لهيكلة الأحياء المهمشة والشعبية، في هذه الميزانية لم نر لو درهما لهذه الأحياء، في حين أن هذا في الحقيقة مشكل في ضواحي المدن وضواحي القرى الكبيرة.

7. هل أخذت الوزارة بعض المؤسسات العمومية التابعة لها من الإفلاس؟ والتي أصبحت مضاربا عقاريا بدل إنتاج سكن يكون في متناول المواطنين، لقد غاب عن تدخل - السيد الوزير- كل هذه الأمور والتي نعتبرها بالأهمية بمكان ويعتبرها الشعب المغربي من صميم اهتماماته، لما لها من أثر لضمان عيشه وستقراره، فمدننا تعاني من خصاص في التطهير السائل والصلب، الشيء الذي يجعل الأوساخ والقمامات وغيرها تشوه المحيط المغربي.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الرئيس،

أن أحياءنا تعاني من نقص في التجهيزات في الطرقات في التطهير، في الماء الشروب، إن مدننا تعاني من الهيكلة التي تنقصها بل في الأجهزة العمرانية، إن مدننا وقرانا تفتقد إلى الإنسجام العام وإلى عدم التوازن في توزيع الأنشطة الإقتصادية والتجارية والإجتماعية. إن خطاب السيد الوزير الأول أثناء التصريح الحكومي سنة 98، كان طموحا وجاءت هذه الميزانية والميزانيات السالفة تعكس وتخيب ذلك.

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

سوف لا أكون مبالغا ولا معارضا من أجل المعارضة فقط، إذا ما سألنا السيد الوزير حول أمور لا تتطلب منه ولو درهما واحدا، فقد يقول قائل إن ميزانية الدولة ضئيلة بالنسبة للخصاص الحاصل، فأقول نعم، وسائل آخر يقول إن إعداد التراب الوطني أمر يتطلب سنوات عديدة من أجل بلورته، فأقول نعم، ولكن الذي لا نفهمه .

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

ماذا عن ملفات التجزئات التي بقيت في رفوف الإدارة بدون دراسة ولا ترخيص ومصالح المواطنين معطلة، نعم، إن هناك ملفات راكدة في رفوف الوكالات الحضرية، في حين نحن في أمس الحاجة الى الإستثمارات وإلى فرص للشغل، أليس هذا تناقضا صارخا؟ وعد السيد الوزير أنه سيضع له حدا في مناسبات عديدة ولكن ما أكثر الوعود وما أقل الثمرات، ماذا عن تصاميم المدن والقرى والتعقيدات والمتاعب التي تعترى الجماعات الحضرية والقروية في المصادقة على التصميم؟ هل بسطت المساطر؟ وكم هي تصاميم وضعت وانتهى بها العمل قبل المصادقة عليها؟ كيتوضع التصميم كيجلس10 سنين كيدوز عليه الوقت، كيتصادق ما كيبقى صالح حتى لحاجة، ماذا عن رخص البناء؟ وهل تم توحيد التصور والإجراء؟ من المسؤول عن هذا؟ أهي الجماعة؟ لقد وعد السيد الوزير المكلف بإعداد التراب أنه سيوحد هذا الأمر، من المسؤول على رخص البناء؟ هل الجماعة؟ الإدارة الترابية؟ المفتشية التي لا نعلم إختصاصها؟ الوكالة الحضرية؟ أعوان السلطة؟ إن هذا الأمر يجب الحسم فيه والتعامل معه بجد وعزم وحزم، كم هي المشاريع التي لا ترى النور لكثرة العراقيل؟ ماذا عن العمارات المنهارة؟ لقد كثر الحديث عنها وأصبحنا نسمع كل شهر أو شهرين أن عمارة إنهارت ووقعت فيها خسائر بشرية ومادية، ماذا عن مهنة المهندس المعماري والمهندس

المختص؟ الذي داسته المصالح المتناقضة للمتضاربين، حيث أصبح لا يعمل وإنما يلتقط قطرات الماء حرصا على حياته؟ إنها أمور واقعية نشاهدها كل يوم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

نعم، إن الطريق طويل وطويل جدا ونحن من موقع المعارضة الوطنية لا نستخف بما أنجز، ولا نتنكر للمجهودات التي بذلت، نحن واعين ومدركين لها ولكن نطلب من الوزارة الوصية والتي يرأسها عضو بارز في حكومة التناوب، أن يبلور هذا العمل الى عمل جاد في جو من المسؤولية والفعالية وهذا أظن ليس بعزيز على مغرب الهمم، وعلى مغرب التحدي، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، هل هناك متدخل عن الفريق الإستقلالي؟ فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن السيد المستشار المحترم اعمارة الحاج اعمارة، شكرا، عن الفريق الإشتراكي المستشارة المحترمة السيدة فاطمة السويسي.

السيدة المستشارة فاطمة السويسي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

إن الحديث عن الميزانية المخصصة للوزارة الأولى تستدعي منذ البداية وقفة إحترام وتقدير للوزير الأول.

السيد رئيس الجلسة :

في لائحتي غير مسجل ولكن إذا سمحت من بعد السيدة، يمكنك التدخل.

السيدة المستشارة فاطمة السويسي :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بإسم الفريق الإشتراكي أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية الخاصة بلجنة المالية المتعلقة بالوزارة الأولى والشؤون العامة للحكومة، التعمير والإسكان والبيئة والنقل فأقول :

إن الحديث عن الميزانية المخصصة للوزارة الأولى تستدعي منذ البداية وقفة إحترام وتقدير للوزير الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي الذي يقود بثبات وحنكة وتبصر حكومة التناوب، مؤكدا أنه في مستوى الثقة التي طوقه بها جلالة المغفور له الحسن الثاني رحمه الله عليه، والتي أكدها وجددها جلالة الملك محمد السادس نصره الله. وإننا في الفريق الإشتراكي إذ نعبر عن إعتزازنا بهذه الثقة الملكية السامية، وتقديرنا للمنهجية السياسة التي يتبناها الوزير الأول في تدبير مرحلة حاسمة في الحياة السياسية ببلادنا، غير مبالين ومتجاوزين لكل السجالات العقيمة التي لا تخدم في شيء الرهانات الحقيقية المطروحة على بلادنا، متوجهين بكل مسؤولية لتدارك الزمن الضائع وتأهيل وبناء المستقبل.

أيها السادة،

إن استعراض مختلف الأنشطة التي قام بها السيد الوزير الأول خلال هذه السنة سواء في إطار المجالس الحكومية أو اللجان الوزارية، يعكس دينامية مكثفة تقود بإتزان وثبات مسيرة إقرار دولة الحق والقانون، وإعمال حقوق الإنسان وفق ماهو متعارف عليه دوليا، وإنسجاما مع قيمنا الدينية والقومية والوطنية، والعمل على تفعيل ضوابط تخليق الحياة العامة وتدبير الشأن العام، بتصريف ميثاق حسن التدبير لتقويم الإنحرافات والإختلالات وإصلاح الإدارة وإنعاش الإستثمار علاوة على تفعيل الحوار الإجتماعي وتحسين أوضاع الشغيلة.

إن المشهد العام للسياسة الحكومية يعكس بجلاء أن المغرب أصبح يتوفر على مؤسسة الوزير الأول من خلال المبادرات والقرارات والتوجيهات التي تؤطر أداء مكونات الحكومة ومختلف الفاعلين

العموميين في إتجاه تعزيز مبدأ وحدة الدولة وإنخراط مختلف مرافقها، بما فيها المؤسسات العمومية والجماعات المحلية في تحقيق السياسة العامة للحكومة، وعلى الواجهة الدولية فلا حاجة للتذكير بالمجهودات المثمرة التي يبذلها السيد الوزير الأول عبر نشاطه الديبلوماسي المكثف، تعزيزا للروابط والعلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية الخارجية، مما ساهم بشكل ملموس في تعزيز المبادرات الملكية السامية والتي جعلت المنتظم الدولي ينظر بعين الإستحسان والتقدير لطبيعة ومنهجية التحول المجتمعي الذي تعيشه بلادنا.

نعم لقد عبرنا بالأمس عن إرتياحنا واعتزازنا بمضمون التصريح الحكومي، وفحوى تصريح السيد الوزير الأول لينابر 2000 واليوم يتأكد عبر مؤشرات ملموسة، مافتئت تتراكم أن الامال العريضة التي فتحتها تجربة التناوب قد بدأت تزهر على أرضية الواقع، وهوماالمسناه إن على مستوى أداء الوزارة الأولى من خلال تفعيل وظائفها وانفتاحها على محيطها المؤسساتي والمجتمعي، أو على مستوى أوراش الإصلاح الوطنية الكبرى ومنها أساسا:

- تكريس حقوق الإنسان وترسيخ أسس الدولة الديمقراطية، وإصلاح القضاء.
- تخليق الحياة العامة وترشيد تدبير الشأن العام والشروع في تصفية ملفات الفساد.
- تفعيل الحوار الإجتماعي وتطوير آلياته والشروع في تحسين أوضاع الشغيلة.
- إنعاش الإستثمار الإقتصادي كسبيل أمثل للتشغيل والتصدي لآثار الجفاف بمنطق المبادر.
- تقوية الديبلوماسية الحكومية والإشعاع الدولي للمملكة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بإرتباط وثيق مع الوزارة الأولى تلعب وزارة الشؤون العامة للحكومة دورا أساسيا في تنشيط الإقتصاد الوطني، في تقاطع مع عدة وزارات بما يعكس نشاطا وجهدا تنسيقيا وتعبويا مع وزارات أخرى لإعداد برامج تبث الحيوية في الإقتصاد الوطني.

وقد نجحت الوزارة الأولى في وضع إستراتيجية تقوم على خلق جو مناسب للإستثمار وتشجيع المقاولة والنهوض بالقطاع التعاوني، ففي مجال إنعاش وتنشيط الإستثمار إضطلعت الوزارة بمهام إجرائية وعملية على مستوى اللجنة الوزارية المكلفة بالإستثمار، بالإضافة على التركيز على البعد الإصلاحي داخل الإدارة وخاصة بالنسبة لظاهرة الرشوة هذه الآفة التي ظلت لسنوات تنخر الجسم المغربي، التي تبين أنها من المعيقات الكبيرة أمام الإستثمارات، ولذلك فنحن ننوه بتشكيل "لجنة المتابعة لمحاربة الرشوة" وطريقة تكوينها من حيث تمثيلية المقاولات والمجتمع المدني.

ولإستكمال استراتيجية العمل في مجال الإستثمار، ندعو الوزارة المكلفة بالشؤون العامة إلى الإسراع في إنشاء "صندوق الإنعاش وتشجيع الإستثمار" و" الوكالة الوطنية لإنعاش الإستثمار"، مما سيخلق جوا مشجعا ومحفزا لكل الفاعلين في تنشيط الإقتصاد، كما نلح على إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى حيز الوجود لأنه يمثل الآلية الناجعة لدعم هذه المقاولات وإنعاشها، مع تسجيلنا بشكل إيجابي مبادرة الوزارة لخلق " دار المقاولة الناشئة" التي ستساعد الشباب على الإنطلاق في مشاريعهم. ولا تفوتنا الفرصة للتنويه بالدور الذي لعبته الوزارة في دعم وإعادة هيكلة القطاع التعاوني في إطار النهوض بالإقتصاد الإجتماعي، والتركيز على تكوين المتعاونين وتأهيلهم عبر دورات تكوينية مكثفة.

كما لا ننسى المجهود المبذول على مستوى تنمية الأقاليم الجنوبية عبر تطوير القطاعات الإجتماعية والإقتصادية بالمنطقة، وكذا خلق حركة ثقافية نشيطة بإشراك الطاقات والفعاليات المحلية، مما يوفر جوا من الحيوية المؤدي إلى الرواج.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

من الأوراش الكبرى التي دشنتها حكومة التناوب كذلك قطاع

التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان والبيئة، الذي عانى على امتداد عقود متتالية من حالة إختناق، وكلنا نعلم الأهمية الإستراتيجية النابعة من وظائفه التي تحدد إيقاع وشكل ومضمون التنمية الإقتصادية والإجتماعية وترسم نمط حياة المواطن المغربي، وهاهو اليوم يتحرر تدريجيا من قيوده ويؤسس لتوجه جديد يعتمد الحوار بدل البيروقراطية، ووحدة التوجه بدل التشتت والتضارب، وتغليب متطلبات التنمية الشاملة على الهاجس الأمني، والمقاربة الإستراتيجية بدل النظرة التجزيئية والتدبير الظرفي وذلك من خلال:

- تدشين حوار وطني واسع حول إعداد الترب الوطني كمنهجية متطورة تهدف الى مقاربة شمولية وعقلانية لتحديد الإختيارات الكبرى التنموية بإعتبار المجال نقطة تقاطع لتدخلات مختلف الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين عموميين وخواص ومجتمع مدني.
- إعادة هيكلة المصالح المركزية والخارجية بكيفية تلائم تطوره وتجعله يستجيب للحاجيات على الأصعدة الوطنية والجهوية والمحلية وذلك عبر تعميم المفتشيات الجهوية على مختلف جهات المملكة كدعامة للسياسة الحكومية في مجال التنمية الجهوية.
- تقوية البعد التأطيري لميدان التعمير عبر إتخاذ قرار تعميم الوكالات الحضرية على كل عمالات وأقاليم المملكة ضمانا لسياسة تعمير متجانسة مع الإشارة إلى ضرورة معالجة السلبيات التي أفرزتها بعض التجارب.
- الرفع من مستوى التأطير الإداري والمالي والبيداغوجي لمعاهد التكوين.
- إصلاح قوانين التعمير ومراجعة النصوص المرتبطة به في إطار تشاور وطني موسع.
- تشجيع الإستثمار عبر المعالجة الإيجابية لـ 400 ملف استثماري.

وبخصوص محور البيئة، فإننا نثمن الإجراءات التي قامت بها كتابة الدولة والهادفة إلي التصدي للخروقات التي تتعرض لها البيئة، وعقلنة استغلال الموارد الطبيعية والشروع في سد الفراغ الكبير على مستوى التشريع البيئي.

أما فيما يتعلق بمجال الإسكان، فيظل هذا قطاع الإسكان حاضرا ضمن الأولويات الحكومية عبر تعبئة الآليات الكفيلة بالرفع من الإنتاج السكني وجودته، والتغلب على الصعوبات التمويلية، إضافة إلى الإجراءات التحفيزية والإعفاءات الضريبية لفائدة السكن الإجتماعي وفق ما تضمنته نتائج الحوار الإجتماعي بموازاة مع ذلك إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتصحيح أوضاعها المالية والتدبيرية بغية تخفيف عبئ مديونيتها إزاء القرض العقاري والسياحي.

إن هذه الدينامية الملموسة في قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان والبيئة تعكس بجلاء أن حكومة التناوب هي حكومة إنقاذ، إنقاذ للمجال العمراني والترابي والبيئي من الإختلالات المتراكمة وما خلفته من مظاهر التنافر والتفكك العمراني وأحزمة البؤس والتهميش، ولقد جاءت الميزانية الحالية للقطاع كي تساهم في تعميق وتوسيع الإجراءات الهادفة إلى تصحيح هذه الإختلالات عبر:

* مواصلة الحوار الوطني حول إعداد التراب.
* متابعة إنجاز وثائق التعمير في إطار تشاوري وتشاركي مع الجماعات المحلية.
* تشكيل لجن جهوية للبث في ملفات الإسكان وتصفية الملفات العالقة.
* الإستمرار في عصرنة الإدارة وتحسين طرق تدبير الموارد البشرية ومراجعة القوانين والمساطر.
* تحسين مستوى تأطير قطاع الإسكان وتأهيله للإستجابة للحاجيات المتزايدة وتقليص العجز السكني مع تدشين إنطلاقة جديدة للمؤسسات التابعة للقطاع في إطار المخطط المقبل، بدعم من صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وبتعبئة لإمكانات التمويل المتاحة في اتفاقيات القروض الخارجية قصد ضمان الحق في السكن لـ 155 ألف أسرة.

لا يسعنا كفريق إشتراكي ومن موقع المساندة المسؤولة، إلا أن نثمن هذه الجهود التي تعكس حسا وطنيا وإجتماعيا عميقين، وندعو لمزيد من التعبئة ضمانا لمجال عمراني/ سكني، بيئي يمحو الغبن والفوارق باعتباره يندرج في صميم الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.

أما فيما يتعلق بقطاع النقل، وإذا كانت الحكومة قد أعلنت في مختلف المناسبات عن إرادتها في تطوير هذا القطاع وإعادة هيكلته وفق إجراءات قانونية وعملية في إطار نظام عام للنقل متكامل يسهم في تأهيل إقتصادنا الوطني لمواجهة المنافسة الدولية في إطار إنشاء منطقة للتبادل الحر في أفق 2010، فإن أهمية منجزات القطاع من جهة، وبدافع الحرص على تحقيق مزيد من التقدم في تجاوز كثير من العوائق من جهة ثانية، تحتم علينا تقديم ملاحظات نوجزها فيما يلي:

- التأكيد على الأهمية الإقتصادية والإجتماعية لقطاع النقل لكونه يساهم باختلاف أنواعه بنسبة 6٪ من الناتج الداخلي الخام، ويشغل ما يقرب من 10٪ من السكان النشيطين بالوسط الحضري كما يساهم بنسبة 25٪ من الإستهلاك الوطني للطاقة، وبنسبة 15٪ من مداخيل ميزانية الدولة.

- إنطلاقا من هذه الأهمية، نعتبر أن مشروع القانون المتعلق بتحرير نقل البضائع وإلغاء الإحتكار المخول للمكتب الوطني للنقل، يعتبر خطوة جريئة لدعم المقاولات الوطنية لخوض غمار التنافسية في ميدان النقل الطرقي الدولي الذي كان لأمد قريب محتكرا من طرف الشركات الأجنبية.

- نفس الملاحظة نبديها بخصوص الدراسات والقوانين الهادفة إلى تحديد معدل ملء حافلات نقل المسافرين ونقل البضائع ونظام النقل بالعالم القروي، في أفق تنفيذ خطة عملية لنظام نقل ناجع يستجيب لمتطلبات الإقتصاد الوطني والقضاء على مظاهر التسيب والفوضى وصيانة حقوق العاملين والزبناء والحد من الأضرار الموجعة لحوادث الطرق.

وبالنسبة للنقل الجوي والنقل السككي والملاحة التجارية، فإننا نسجل التحسن والإرتفاع الملموسين لمؤشراتهم الإنتاجية، بمالذلك من آثار إيجابية على النسيج الإقتصادي، مع الإشارة إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود ، ضمانا لجودة الخدمات واحتراما لحقوق الزبناء وتقوية لقدراتنا التنافسية اتجاه الشركات العالمية، ذات الأداء الجيد والخدمات العالية.

إن تقوية المراقبة والعمل على تحسين الخدمات رهان جوهري نتمنى أن توليه الوزارة الوصية ما يستحق، وكلنا ثقة في قدرة هذه الوزارة علي المضي قدما في إطار من الحوار والتشارك مع مختلف الفاعلين المؤهلين للنهوض بهذا القطاع الحيوي، شكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

نشير أن لدينا مدة زمنية لأخ، زميل لنا لم يناقش عرضه، لظروف قاهرة جدا، اضطرته لتغيب، فيمكننا أن نستغل..

السيد رئيس الجلسة :

الفترة الزمنية ديال 20 دقيقة استغلتها السيدة المستشارة المحترمة، السيد أخديش مابقي عندك الا دقيقة.

السيد المستشار محمد اخديش :

بدوري وباسم الفريق الإشتراكي أناقش الميزانيات الفرعية لوزارة الإقتصاد والمالية، التخطيط والتوقعات الإقتصادية، القطاع العام والخوصصة، التجهيز، البريد والتقنيات الإعلامية وهي كلها تندرج ضمن إختصاصات لجنة المالية بمجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

لقد عانى إقتصادنا الوطني من تضييقات مالية كثيرة بالعلاقة مع السوق العالمية، ويمكن أن نلخص هذه التضييقات بعجالة في عدة نقط :

1. ارتفاع أثمنة النفط من 10 إلى 30 دولار للبرليل.
2. إنخفاض قيمة الأورو الذي أدى إلي التأثير على تنافسيات صادراتنا للإتحاد الأوربي.
3. السياسة الحمائية التي تنهجها الدول الأوربية إتجاه صادراتنا الفلاحية.

وإذا أضفنا إلى هذه المعطيات قساوة الطبيعة التي ضربت بقوة الإمكانيات الفلاحية لموسمين متتاليين وتطلب تدخلات إنعاشية

مستعجلة للتخفيف من آثار الجفاف، فإننا ندرك حجم الإعاقة التي اعترضت إمكانية تسريع وثيرة التنمية وضخ المزيد من الحيوية والإنتعاش في شرايين الإقتصاد الوطني، آخذا لكل ذلك بعين الإعتبار، سنناقش ميزانيات مجموعة من القطاعات والإستراتيجيات التنموية وفق التصور الشمولي الذي اختارته حكومة التغيير.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لن نحتاج إلى التأكيد على الدور المحوري والهام لوزارة الإقتصاد والمالية في العمل الحكومي وبالتالي في تنفيذ استراتيجيات حكومة التناوب المعلنة في المخطط الخماسي، ولذلك فمن نافلة القول أن تأهيل إقتصادنا وإيجاد الأرضية الصلبة لتنمية مستدامة ومتواصلة وشاملة يتوقف في جانب هام منه على أداء وزارة الإقتصاد والمالية تحديدا.

إن الوعي بهذا الدور وتوفر أسباب تفعيله شرطان ضروريان لصقل محرك إقتصادنا والرفع من قوته الدافعة في إتجاه إقلاع إقتصادي وتنمية إجتماعية في كنف توجه سياسي بتدعيم البناء الديمقراطي ويستجيب لتحديث البلاد وتقدمها. إن المتمعن في مكونات المشروع ومضامينه لا يمكنه إلا أن يثمن الأهداف المعلنة ويزكي الإجراءات الكفيلة بتحقيقها.

إن الرفع من الإستثمار وتوفير المناخ المساعد على ذلك وتحديث الإطار المنظم للأنشطة المالية والإقتصادية وعصرنة الإدارة المالية وتأهيلها وتشجيع عدم التمركز الإداري كلها أهداف سديدة ومهام رهينة تتجاوز عوائق الإقلاع الإقتصادي الموروث عن السياسات السابقة في هذا المجال، وهي أهداف يرتبط تحقيقها بإجراءات تسعى إلى إصلاح الإطار المنظم للأنشطة المالية والإقتصادية من جهة وبإجراءات أخرى تخص الأداء العملي للوزارة، ونعتقد أن الإجراءات الواردة في المشروع كفيلة بتحقيق الأهداف المعلنة والموجهة للمشروع ذاته. إن الإقتصادات القادرة على مواجهة تحديات العصر والتكيف مع متطلبات السوق الدولية المتغيرة هي تلك القائمة على التبؤ بالمستقبل ومن تم القادرة على التحكم في المتغيرات والتكيف معها، ولذلك نعتبر أن التحكم في أدوات التوقعات الإقتصادية والمالية ينم عن رؤية مستقبلية ومقاربة جديدة لمواجهة عصر العولمة وتغيراته وقوة المنافسة الدولية.

كما أن سياسة التمويل وتشجيع الإستثمار المزمع نهجها بالإضافة إلى ترشيد النفقات ونهج سياسة جمركية جديدة مشجعة على انتقال السلع والأشخاص، كلها تدابير من واجبنا تثمينها والمطالبة بالسير قدما في أجرأتها دون تردد، والواقع أن تفعيل هذه التدابير يتطلب عملا داخليا يهم إدارة الوزارة. إن تحديث أدوات وأساليب العمل وتأهيل العنصر البشري وإدماج الأنظمة المعلوماتية وترسيخ عدم التمركز كلها إجراءات مطلوبة نثمنها وندعو الى تعميمها على مختلف القطاعات، وفي هذا الإتجاه ليس أمامنا إلا أن ننوه بالإشتغال المعقلن والمدروس الذي ميز عمل وزارة التوقعات الإقتصادية والتخطيط وهو العمل الذي سيوفر القاعدة الصلبة لإنجاز الطموحات التي أشرنا إليها في معرض حديثنا عن برنامج وزارة الإقتصاد والمالية، فقد لمسنا مجهودا جبارا وعمليا خلال إعداد المخطط الخماسي 2000-2004، وهو تاسع مخطط للتنمية ببلادنا سواء من خلال العمل الدؤوب للجن التنسيقية التي وفرت انسجاما للمخطط على مستوى كل القطاعات الحكومية أو على مستوى إشراك جميع مكونات المجتمع عبر المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط الذي حرص جلالة الملك محمد السادس نصره الله على تتبعه عبر لجنة التقييم سترفع تقريرا سنويا لجلالته.

وإن منهجية العمل هاته هي التي ستحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة خاصة وأن المخطط سيأخذ أيضا بعده الجهوي من خلال مخططات الجهة التي ستعد بتناغم مع المخطط الوطني، كمالا يسعنا إلا أن ننوه بالمجهود الذي تبذله الوزارة على مستوى التكوين والتحسيس على المستوى الجهوي لإبراز ما للعامل البشري من أهمية في التنمية، كما نشجع الطموح لدى الوزارة في الرصد الشامل للتطور النسيج الإقتصادي ببلادنا عبر إنجاز إحصاء إقتصادي الذي سيتم سنة 2001 والذي سيمكننا من تحيين المعطيات الخاصة باقتصادنا على المستوى كل المقاولات وكل خلايا الإنتاج.

السيد الرئيس،

لم يعد يجادل أحد في الدور الهام والحيوي الذي تلعبه وزارة القطاع العام والخوصصة في إنعاش الإقتصاد الوطني وتقويته ومده بالإعتمادات التي ستحقق الإقلاع الإقتصادي المنشود لا محالة، إلا أن ميزانية هذه الوزارة مازالت ضعيفة ودون الرهانات المعلنة والعمليات المزمع إنجازها، مع العلم أننا نؤمن بأن أسلوب العمل وطرق التعامل مع الإعتمادات شيء أساسي. إن المعالم الملموسة للتنمية الشاملة لوزارة التجهيز تتجسد في هذا القطاع الذي يشمل بنيات التحتية الأساسية من طرق وموانئ وتجهيزات مائية وهي بنيات لا يمكن تحقيق أية تنمية في غيابها وإهمال موقعها ضمن مجهودات الدولة مهامها المركزية.

وإذا كنا لا ننكر ما بذلته الحكومة من مجهودات في هذا المجال ضمن جميع قوانينها المالية منذ تحمل حكومة التناوب مسؤولية تدبير الشأن الوطني وفاءا منها لمقتضيات التصريح الحكومي وإيمانا من أعضائها بأنه لا تنمية حقيقية دون بنية أساسية تيسر الإتصال والتواصل وتستقطب الرأس المال وتوفر الشروط الموضوعية لأي نشاط إقتصادي أو بشرى فإننا نبدي بعض الملاحظات بخصوص مختلف المجالات. ففي ميدان بناء الطرق نعتبر بأن المغرب بشساعة أراضيه وامتداداته الجغرافية بحاجته الى جهد أكبر لتوسيع شبكة الطرق السيارة بوثيرة أو سع في إتجاه الجنوب والشرق مما ييسر نقل البضائع وتنقل الأشخاص بين الجهات داخل الوطن وبين المغرب وجيرانه شرقا وجنوبا، كما أننا مطالبون بنيابة جهوية من المراكز الحضرية داخل الإقليم الواحد بين الأقاليم داخل الجهة الواحدة.

السيد الرئيس،

لقد زادت آفة الجفاف التي حلت ببلادنا هذه السنة للمرة الثانية على التوالي من رهينية مشكل الماء المادة الضرورية للحياة في كل أبعادها ومظاهرها، وكل المؤشرات تبين أن هذه المادة تسير نحو النضوب، وإن بلدنا سيعيش أزمة حقيقية في أفق العقدين القادمين، وهي أزمة ستراهن بالتأكيد مستقبل المغرب وتفرض بالتالي علينا التفكير في نهج استراتيجية شاملة طويلة المدى تتوزع بين همين :

1. التفكير في تقوية المنشآت المائية وبتوفير رصيد وطني يمكن من مواجهة الطلب المتزايد في الفلاحة، كما في الإستعمالات المنزلية والصناعية.
2. اتباع أسلوب عقلاني في تدبير الماء بعيدا عن كل أشكال الضياع والإهداء، وإذا كنا نعلم علم اليقين أن الحكومة واعية بالتحديات المطروحة عليها في هذا المجال تحديدا، فإننا نحثها على بذل مجهودات في إتجاه بناء سدود متوسطة في الأقاليم التي تعاني من ندرة الماء وبناء سدود كبرى لتأمين مستقبل بلادنا، وبخصوص الموانئ التي تعتبر بوابة الوطن على بلدان العالم ومرتكزا أساسيا من مرتكزات الإقتصاد البحري، فإننا نؤكد مجددا على ضرورة تطوير الخدمات عبر عصرنة التجهيزات وتحديث آليات التسيير والعمل على توسيع الموانئ استجابة للمتطلبات المتزايدة في مجال التبادل التجاري وتنقل الأشخاص والبضائع عبر الموانئ، هذه مجمل ملاحظاتنا وتصوراتنا بخصوص هذا القطاع، نتمنى أن تؤخذ بعين الإعتبار في إطار التفاعل الإيجابي والبناء بين الحكومة والمؤسسة التشريعية.

السيد الرئيس،

إن العالم يشهد اليوم ثورة هائلة في مجال الإتصال والإعلام ثورة تزامنت مع جموح العولمة وأصبحت من دعامتها الأساسية زوابعها الثابتة ومن تم فإن أي بلد يطمح الى مواجهة رهانات الثورة التكنولوجية في مجال الإعلام والإتصال في زمن العولمة الزاحفة مطالبون على وجه الإستعجال إعتبار تنمية هذا القطاع وتحديثه مهمة راهنة ومدخلا أساسيا لتهييئ المغرب إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا ليصبح بلدا قادرا على الإنخراط في العصر والإندماج الإيجابي في الدينامية الكونية ولعل ما يزرع الطمأنينة في النفس والأمل في المستقبل أن حكومة التناوب من خلال كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد والتقنيات الإعلامية، أبانت من خلال مشاريع القوانين المالية التي قدمتها منذ قيام هذه الحكومة عن وعي إستراتيجي بأهمية القطاع أولته قسطا وافرا ومتزايدا في برامجها القطاعية وميزانيتها

العامة.

وقد ترجمت هذا الوعي من خلال الإنجازات النوعية التي وردت على نحو مفصل في عرض السيد كاتب الدولة وكذا في البرنامج الطموح الذي تنوي كتابة الدولة ذاتها تنفيذه على مدى القصير والطويل، فالمعطيات الواقعية توضح التطور الحاصل في التجهيزات وفي نوعية الخدمات المختلفة وتظهر بالتالي المجهود المبذول من طرف الدولة في المستويات عدة سواء تعلق الأمر بتعميم الخدمات أو تحديثها وتحسين أدائها أو في تأهيل الموارد البشرية في تطوير الإطار القانوني. إن إرادة الوزارة في عصرنة القطاع وتحديثه قصد تقوية التنافسية في مجتمع عالمي جديد ما بعد صناعي، إرادة ثابتة تدعمها الأرقام وتؤكدها الوقائع اليومية وتؤشر عليها إقبال المجتمع المغربي بمؤسساته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وإقبال المغاربة كأفراد على التكنولوجية الإعلامية الحديثة. إن دعم هذا التوجه وترسيخه والسير فيه قدما واجب وطني وضرورة تاريخية للإنخراط في العصر ومواجهة تحدياته.

إن كل تخلف في هذا المجال سيكون ذي آثار سلبية على قدرات بلدنا في مواجهة تحديات الألفية الثالثة، وفي هذا الصدد ننوه بالمشاريع التي تنوي كتابة الدولة إنجازها لاسيما خلق قمر اصطناعي وطني ودعم البنية التحتية في ميدان الإتصالات ذات السرعة العالية وتعميم الخدمات الهاتفية وتوسيع شبكاتها الى مختلف أنحاء الوطن. إننا في الفريق الإشتراكي إذ نثمن المجهودات المبذولة وندعم التوجهات الحكومية في هذا المجال الحيوي. وفي النهاية اسمحوا لي- السيد الرئيس- أن أوكد على أن أهم رصيد لبلادنا يقوي الأمل في الأمل الزاهر هو ما لحكومة التناوب من إرادة سياسية قوية في التغيير وما أشاعته من أجواء للثقة ستجلب الإستثمار وتنشيط الحياة الإقتصادية وتعطي صورة مشرفة لبلادنا في الداخل والخارج وهو ما سيتحقق بإذن الله بدعم من صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي المستشار المحترم السيد حسن واهروش، المستشار العربي خربوش، المستشار محمد بلمين، المستشار علي لطفي عن فريق الكونفدرالي.

السيد المستشار علي لطفي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السدي الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية وفق المحاور التالية:

- محور التعمير والإسكان.
- محور التجهيز.
- البريد والتقنيات الإعلامية.
- محور النقل والملاحة التجارية.
- وأخيرا محور مجلس المستشارين.

فبالنسبة للتعمير، فإن القانون المالي الحالي يطمح لأن يكون مؤشرا على مدى تجاوز الحكومة للنظرة الأمنية الضيقة التي تحكمت في إعداد التراب الوطني والتعمير، رغبة منها في حمل هذا القطاع على الإنخراط في المسار التنموي وجعله رافعا للإقتصاد الوطني. إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ننتظر من السياسة الحكومية في مجال التهيئة والتعمير وإعداد التراب الوطني أن تنهج أسلوب الشراكة الفعلية مع مكونات المجتمع المدني لإنجاز ميثاق وطني يهدف إلى بناء هذا القطاع ليشكل أداة للإندماج الوطني بدل التهميش والإقصاء، كما نأمل أن يتم تصحيح مسار الحوار الوطني لإعداد التراب الذي دخل مرحلته الثانية كي يسير في هذا الإتجاه بإشراك ذوي الإختصاص والفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين.

الإسكان إن ما يميز الوضع السكني ببلادنا هو استمرار العجز المهول بالمقارنة مع حاجيات الشعب المغربي وخاصة الشرائح الإجتماعية المستضعفة، إذ يفوق العجز حوالي **750.000** وحدة سكنية، كما يتميز المشهد السكني ببلادنا بتنامي تجمعات السكن الغير اللائق

بكل تجلياته، مدن القصدير السكن العشوائي، أحزمة المدن التي تزخر بالمساكن التي تفتقد لشروط الصحة والسلامة.

ومما نلاحظه كمركزية نقابية غياب أي تصور شمولي جديد ومدقق يضع حدا للعجز الكبير الذي يعاني منه هذا القطاع الحيوي ببلادنا ويشكل بديلا للسياسة السكنية التي تم إعتمادها في الماضي، وإذا كان برنامج بناء 200.000 سكن إجتماعي قد شكل متنفسا لفئات عريضة من الطبقات الإجتماعية ذات الدخل المحدود، فإننا نلاحظ جمود الإطار وعدم مواكبته ببرامج جديدة تحافظ على نفس وثيرة هذا الطموح. وفي هذا الباب نقترح رفع سقف أجور المستفيذين من السكن الإجتماعي من 3600 درهم إلى 5000 درهم نظرا لضعف القدرة الشرائية لهذه الشرائح بسبب ما عرفته أجورهم من انحباس وما عرفته أسعار من إرتفاع وبسبب تخلي الدولة عن الخدمات الأساسية من تغطية صحية وإجتماعية وغياب شباك داعمة.

وبخصوص المؤسسات التي تدخل تحت وصاية قطاع الإسكان فإننا نسجل الإستمرار في إنفلاتها من أية عملية تطهيرية لإيقاف الفساد والعبث بالمصالح الحيوية للمواطنين، مما يعوق قيامها بالمهام التي خلقت من أجلها وخصوصا إنتاج السكن الإجتماعي والقضاء على السكن الغير اللائق، نطالب وبشدة على هذا المستوى بالكشف عن النتائج التحقيقات وإعلانها للرأي العام وتقديم الذين أفسدوا هذه المؤسسات إلى القضاء ليقوم بدوره في حماية المصلحة العليا للبلاد. وبخصوص المديريات والمندوبيات التابعة لإدارة الإسكان، فإننا نؤكد أنها، أصبحت تعيش في فراغ تام بعد تحويل المشاريع الى مؤسسات مستقلة وفي ظل عجز المرصد الوطني للسكن الذي وبعد أكثر من 10 سنوات لم يتمكن بعد من أن يصبح أداة حقيقية لتوجيه الإستثمار في مجال الإنعاش العقاري، كما لا يفوتنا في نفس السياق أن نتساءل عن جدوى الدراسات المدرجة في الميزانية الحالية التي ستمول من المال العام إذا ما استحضرنا عشرات الدراسات التي أنجزت في السابقة ولم تتحرر من الإعتقال داخل الرفوف، نؤكد أيضا بأن الملف المطلبي القطاعي، لم يحظ بعد بأية استجابة خصوصا فيما يتعلق بالقانون الأساسي للأجور ومراجعة التعويضات وترسيم المؤقتين ووضع برامج متواصلة للتكوين.

أمامكم السيد الوزير إتفاق 19 محرم الذي يلزمكم، كما يلزم غيركم من المسؤولين الوزاريين في مختلف القطاعات بفتح حوار قطاعي مع نقابتنا الوطنية حول دفاترها المطلبية. محور التجهيز، والبريد والتقنيات الإعلامية. إن الدور الذي تضطلع به وزارة التجهيز يتجلى في مهمة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بالبنيات التحتية: الطرق، الموانئ، هندسة المياه والتزويد بالماء الصالح للشرب والأرصاد الجوية، هذا ما يجعل قطاع التجهيز يشكل أهمية استراتيجية في البناء الوطني نظرا للمهام الأساسية المنوطة به، إنطلاقا من هذا الدور يصبح من الضروري الإعتناء بالعنصر البشري العامل بمختلف المرافق الخاضعة لوزارتكم وللمؤسسات التابعة لها وهو المدخل والبداية، لكن ومع الأسف الشديد في عهد شعار التغيير الذي هو شعار حكومتكم تميزت وزارتكم بإمتياز في خنق الحريات النقابية والتنقيلات التعسفية والمحسوبية والزبونية حيث أصبح في عهدكم بعض الموظفين الخاضعين لوزارتكم يعانون الأمرين لا لسبب إلا لإنتمائهم النقابي، وكنموذج صارخ عن هذه المعاناة نسوق لكم ماوقع مؤخرا بمدينة أزيلال، بلغناكم بهذه الملفات من أولها إلى آخرها واعطيتم وعودا بتصفيتها ولازلنا ننتظر لحد الآن.

المجال الطرقي تتكلف الوزارة كما هو معلوم بتهييئ مخططات التجهيزات الطرقية وذلك ببناء الطرق وتجهيزها واستغلالها وتحسين مستوى خدماتها عبر توسيع الشبكة الطرقية، غير أن ما يلاحظ عن السياسة المتبعة في هذا الميدان هو البطء في تنفيذ وإنجاز المشاريع المتعلقة بالشبكة الطرقية سواء تعلق الأمر بالطرق السيارة أو الطرق الوطنية أو الثانوية، مما ينعكس بشكل سلبي على تطور النسيج الإقتصادي ويساهم في عرقلة نموه، ولعل خير دليل على الوضع المتردي الذي عليه الشبكة الطرقية ببلادنا هو العدد المتزايد لحوادث السير التي تخلف سنويا عددا كبيرا من القتلى والجرحى والأرامل واليتامى.

الموانئ أما بخصوص الموانئ، فإنها تعاني من الضعف الشديد مما يؤثر على الإستثمار في مجال الصيد البحري ويحول دون الإستفادة من تراثنا البحرية، الشيء الذي يجعل بلدنا بعيدة عن تحقيق إقلاع إقتصادي يمكن من خلق فرص الشغل للعاطلين من خريجي المعاهد العليا والجامعات.

أما بخصوص قطاع الأرصاد الجوية، فيمكن إعتباره قطاعات حيويا ومنتجا في البلاد، ولذلك لما له من دور دائم وفعال في كل المجالات الإقتصادية ذات الأهمية الكبرى في النسيج الإقتصادي وبفضل المجهودات المبذولة من طرف أطره وموظفيه تمكن المغرب بأن يكون رياضيا في هذا الميدان على مستوى القاريء، وللأسف الشديد لم يواز هذه الرياضة الرفع من تحسين الجانب الإجتماعي للعنصر البشري الذي يعتبر أساس كل تغيير وتطور.

السياسة المائية أما بالنسبة للسياسة المائية المتبعة من طرف هذه الوزارة، يمكن القول بأن آثار الجفاف الأخير الذي عرفته بلادنا كشف عن القصور الفادح لهذه السياسة وأبان عن مكامن الضعف والخلل فيها، ولعل ما يؤكد هذا هو المعاناة اليومية لسكان المناطق المتضررة من الجفاف وصعوبة حصولهم على الماء الصالح للشرب ناهيك عن بعض المدن التي ماتزال إبان فصل الصيف تعاني من خصاص في الماء الشروب.

البريد والتقنيات الإعلامية: أما فيما يخص كتابة الدولة في البريد والتقنيات الإعلامية والتي من المفروض أن تلعب دورا رياديا في مجال الإتصال والإعلاميات خصوصا مع مجيء الحكومة الحالية، حيث كنا نتمنى أن يتم القطع مع ممارسة الماضي لنرى معالم جديدة في القطاع ذات توجهات تحديثية تملك الوسائل والآليات والإرادات المؤسسية لمجتمع المعرفة والتواصل، إلا أن خيبتنا كانت كبيرة لأمور عدة أهمها: إن الميزانية المخصصة للوزارة المكلفة بالقطاع والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتها لن تمكنها ولن تؤهلها للقيام بالمهام المنتظرة منها إن مؤسستي إتصالات المغرب وبريد المغرب والوكالة الوطنية لتقنين الإتصالات هي مؤسسات تتصرف خارج الزمن الحكومي من حيث التسيير والتدبير.

ثالثا: شرعنة أعمال التبذير والبذخ وغياب الشفافية في الصفقات العمومية والتغاضي عن معاقبة كبار المفسدين والمتورطين في عمليات الإختلاس.

رابعا: اعتبار العمل النقابي نشازا وإيقاعا قديما لا يتماشى وثقافة التحديث.

خامسا: اعتبار الإتفاقية الموقعة مع النقابة الوطنية للبريد والإتصالات وسيلة لتجاوز ظرفية معينة وورقة للإستهلاك الداخلي، هذا ما يظهر في عدم تنفيذ المسؤولين على القطاع لبنود بروتوكولات الإتفاق معهم منذ 7 أكتوبر 1999، تحت إشراف السيد الوزير الأول الذي التزم شخصيا بمتابعة تنفيذها.

سادسا: عدم إخراج مرسوم تعديلي يضمن الإستقرار للعاملين بالقطاع وكذا القوانين الأساسية لتدبير الحياة الإدارية لـ 24.000 مستخدم.

نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن الإهتمام بالعنصر البشري وتوفر إرادة حقيقية لتحديث مدخلان حقيقيان لربح الرهان أمام تحديات العولمة.

محور النقل والملاحة التجارية يحتل قطاع النقل دورا أساسيا في الإقتصاد الوطني، نظرا لكونه دورة دموية لابد منها للنشاط الإقتصادي، بمختلف مرافقه الإنتاجية والخدماتية لن نكرر- السيد الوزير- ماقلناه بخصوص هذا المرفق الحيوي، نحيلكم على مداخلاتنا المتعلقة بمناقشة القانون المالي 2000-99 وما قلناه أيضا بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 16-99 فقط نشير وبإيجاز شديد إلى بعض الإضافات المتعلقة بالمرافق التابعة لوزارتكم.

مكتب المطارات :

نسجل تلكؤ الحوار والتفاوض حول مطالب الشغيلة العاملة في مكتب المطارات ومن ضمنها: تسوية الوضعية الإدارية للمراقبين الجويين: رفع التجميد عن الترقية الداخلية الموقوفة منذ 1988.

- التعويض عن المنطقة رغم قانونياتها ولا يستفيذ منها إلا الموظفون بطانطان والعيون والداخلة.
- ترسيم المؤقتين العاملين في فرقة المطافئ بالنسبة للسكن الإجتماعي سيدي معروف والذي كلف غلافا ماليا يقدر ب 23 مليار ونصف كثمن لـ 118 شقة لم يتسلم منها العاملون بالقطاع إلا 20 شقة لحد الآن، نتمنى توزيع الباقي من الشقق على الموظفين الذين هم في لائحة الإنتظار.

الخطوط الملكية المغربية :

لا نجهل المجهودات التي يبذلها المسؤولون عن الخطوط الجوية

الملكية المغربية لإعطائها المكانة التي تستحق بين الشركات العالمية من إحكام في التسيير والتدبير لكننا لا نستصيغ أن تفوت مصلحة إصلاح المحركات إلى جهة أجنبية بعد دراسة قام بها شخص كان مسؤولا عن هذه المصلحة، حيث تزامن التفويت مع إحالته على التقاعد ليصبح مديرا لهذه الشركة المختلطة، مع العلم أن كل أطر وتقني هذه المصلحة كانوا ولايزالوا مغاربة الى الآن.

المكتب الوطني للسكك الحديدية :

ونحن نناقش وضعية المكتب الوطني للسكك الحديدية لابد من التنبيه الى ظروف العمل القاسية التي يشتغل فيها المستخدمون، خاصة منهم أعوان الأمن والصيانة من ضمنها العمل الليلي الذي يمتد أحيانا من 48 ساعة إلى 72 ساعة في الأسبوع مع ضعف التجهيز المادي، فضلا عن شتى أنواع الضغط النفسي بسبب الإجهاز على بعض المكتسبات مثل الخوف من التراجع عن سن 55 سنة كسن للتقاعد ورفعه الى 60 سنة، نطلب بهذا على الخصوص وقبل الإقبال على قرار من هذا النوع إشراك النقابات في التداول وإتخاذ الإجراء المناسب لحماية الشغيلة السككية وصيانة مكتسباتها.

المكتب الوطني للنقل :

يعرف هذا القطاع تحولات عميقة بعد مصادقة البرلمان بغرفيته على القانون رقم 16-99 وبعد إعتماد الذهاب الإختياري كآلية التي غادر المؤسسة على إثرها ما يفوق 500 موظف وموظفة، والذي مر في ظروف جد حسنة، نظرا للحوار الجاد والمسؤول بين الممثلين النقابيين للكونفدرالية الديمقراطية بالقطاع من جهة والإدارة والوزارة الوصية ووزارة المالية من جهة ثانية، كل مانتمناه هو أن تحترم هاته الإلتزامات المتفق عليها بين كل هذه الجهات بالنسبة لمستقبل المؤسسة وللعاملين بها، مع إعادة النظر في القانون الأساسي، وترسيم المؤقتين وإنجاز كل المشاريع التي من شأنها أن تمكن هذه المؤسسة من لعب دورها خدمة للنقل بكل مكوناته.

الملاحة التجارية :

يعتبر قطاع الملاحة التجارية من القطاعات التي تحتاج إلى الدعم والتقوية خاصة وأن اسطولنا البحري يعتبر من أضعف الأساطيل في العالم على الرغم من كون سواحلنا تمتد على مسافة 3500 كلم. إن هذا القطاع يحتاج على مستوى التجهيز الى موانئ صالحة ومجهزة بالآليات وبالتكنولوجيا الحديثة، كما يحتاج الى أوراش متوفرة على إمكانيات ذاتية لصنع وتحسين وصيانة السفن مع إيلاء عناية لرجال البحر بمعالجة أوضاعهم والإستجابة لمطالبهم، نثمن كل المجهودات التي تقوم بها اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير لتوعية المواطنات والمواطنين بخطورة الطريق، لكن وهذا هو الأساس يجب أن تواكبها مراقبة صارمة من طرف رجال الدرك ورجال المراقبة الطرقية مع إعادة النظر في طريقة اشتغالهم.

وأخيرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

أقف عند محور أساسي وهو محور مجلس المستشارين، أما بخصوص مجلس المستشارين لابد أن نؤكد أن المرحلة التأسيسية له قد طالت وهذا ما أثر سلبا على عمل هذه المؤسسة وعلى أداء المستشارين بصفة عامة، لذلك بات من الضروري التخطيط الدقيق للإستقرار العاجل لهذه المؤسسة بكل هياكلها وآليات إشتغالها، وحتى تتمكن من توفير الشروط الضرورية لعمل من هذا الحجم، نطالب بالإهتمام الكبير أو الإهتمام أكثر بالموارد البشرية التي تعيش وتشتغل في ظروف صعبة في غياب الحوافز المادية والمعنوية، ويتعلق الأمر العاملة بكافة الموظفين والمياومين والأعوان والملحقين وكذلك الأطر العاملة لدى الفرق البرلمانية، والمطالب تتمثل في الترسيم أولا والترقية الداخلية، مع إحترام المعايير الموضوعية التي تضمن معالجة عادلة وموحدة لجميع الأطر، والرفع من قيمة التعويضات القارة وعن التعويضات الخاصة بالدورات مع دمقرطة وتعميم الإستفادة من مجالس الشؤون الإجتماعية، وختاما نسجل القرار المبدئي لرئاسة المجلس ومكتبه بإدماج الموظفين العاملين لدى الفرق النيابية مع الإلحاح على ضرورة الإسراع بتسوية هذا الملف في أقرب الآجال، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن مجموعة الوسط الإجتماعي المستشار المحترم السيد

يونس العراقي، ماكاين شاي، آخر متدخل المستشار المحترم اعمارة الحاج العمارة.

السيد المستشار اعمارة الحاج اعمارة :

بسم الله الرحمان،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل بإسم فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية التي سبق لنا أن درسناها بشكل معمق في لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، ولا يمكن أن نعيد هنا ما سبق أن عبرنا عنه في اللجنة أو ما أثاره السادة المستشارين من ملاحظات بما فيها الإيجابية والسلبية، ولكن أتدخل فقط لأسجل موقف فريقنا، فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن ليس من مشروع الميزانيات التي تدخل في إختصاصات لجنة المالية، ولكن من مشروع قانون المالية بشكل عام، فنحن في الحركة نقيس قيمة أي مشروع بمدى إستجابته لمطالب ساكنة العالم القروي، ويمكن القول صراحة أن هذا المشروع بالرغم من الاعتمادات التي خصصها للقطاعات التي تتدخل بشكل مباشر في الوسط القروي بما فيها الميزانية المرصودة للتخفيف من أثر الجفاف، مع ذلك لا تستجيب لطموحاتنا في الحركة الوطنية بالنظر إلى التهميش ولنقل الإقصاء الذي عانى منه العالم القروي لعدة عقود.

وقد كانت حركتنا ومنذ أن أسست سنة 58، تناضل وتدافع وتنبه وتذكر بضرورة توزيع خيرات البلاد على مختلف جهات المملكة، لكن مع الأسف ظل عالمنا خارج دائرة إهتمامات الحكومات المتعاقبة، وجاءت حكومة التناوب التي نحن طرف فيها واستبشرنا خيرا وبالفعل بدأنا أولا على مستوى البرنامج الحكومي نلمس أن العالم القروي حاضر في إهتمامات حكومة التغيير، وثانيا على مستوى الأوراش التي تفتح هنا وهناك، نجد فيها ماهو موجه للساكنة التي ظلت تعاني من الحرمان والتهميش ولكن مع ذلك إذا قمنا بتحليل دقيق لميزانية التجهيز أو ميزانية النقل أو ميزانية الإسكان أو ميزانية البريد أو غيرها، واستخرجنا منها النسبة المائوية الموجهة للعالم القروي سنصاب بالذهول، لذلك لن آتي إلى هنا لأسرد عليكم المشاكل، فقد تعرضنا لها بالتفصيل في لجنة المالية واقتنعنا بأن الوزراء أدرى منا بتلك المشاكل ولهم إحصائيات، إلا أنهم تنطبق عليهم المقولة الشهيرة «العين بصيرة واليد قصيرة».

فالوزراء الحاليون لا تنقصهم الكفاءات ولا تنقصهم الإرادة وإنما ينقصهم في إعتقادنا هو الاحتكاك ا المباشر مع المواطنين، فليس بالدراسات التي لا ترى النور حتى تصبح متجاوزة، يمكن حل مشاكل العالم القروى والبادية، الدراسات مهمة ولكن الأهم هو تغيير الأساليب المتبعة حتى الآن، لأن ما يقارب نصف قرن من الإستقلال بين لنا جميعا أن تلك الأساليب غير ناجعة وبالتالي من الضروري البحث عن حلول أخرى وكما قلت في السابقة المشاكل تعرفونها ونحن نعرفها ونتعايش معها والمطلوب منكم هو البحث على حلول بديلة وبأقصى ما يمكن من السرعة وعامل الزمن جد مهم لأننا نعرف أن الميزانيات العامة للدولة بالإضافة إلى ضعفها مقارنة مع دول نامية مماثلة أخرى فهي مثقلة بالديون وبإرتفاع كتلة الأجور وتتأثر بالعوامل الخارجية كإرتفاع البترول وقيمة الدولار.

وبالتالي لا يبقى أمامنا إلا أن الزمان إضافة إلى ضرورة الإستثمار في العنصر البشري، ونحن في فريقنا نعتقد أننا مدعوون جميعا للعمل في إطار نكران للذات وعلينا أن نستحضر التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لترسيخ دولة الحق والقانون، وتستحضر الحوار الديمقراطي للأهداف والتنمية الشاملة والمتوازنة لمحو الفوارق الطبقية بين الأفراد والجهات وتأهيل الإقتصاد الوطني. وإننا إذ نستحضر هذه التوجيهات الملكية السامية، فلكي نضع نصب أعيننا التقليد الجديد الذي سنه صاحب الجلالة نصره الله من خلال زياراته المتتالية لمختلف جهات المملكة للوقوف على مشاكل المواطنين والإسراع الى مطالبهم ونتمنى من الحكومة أن تستفيد من هذه الثقافة الجديدة، وهذا هو الدرس الذي علينا جميعا إستيعابه، وفي الختام سنصوت لصالح هذه الميزانية رغم أنها لا تستجيب لمطالب العالم القروي، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا،

حضرات السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

قد انهينا مناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة المالية، أما بالنسبة لمناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الإجتماعية، توصلت الرئاسة بطلب ممضي من السادة أعضاء لجنة التعليم والثقافة والشؤون الإجتماعية يلتمسون تأجيل مناقشة هذه الميزانيات إلى الغد يوم الثلاثاء، فربحا للوقت توصلنا لحل وسط وسنعطي الاختيار للسادة المستشارين الحاضرين، الراغبين في التدخل، أما المستشارين الذين يتشبتون بالتدخل وبالمناقشة غدا في الصباح، ستكون جلسة غدا إن شاء في الساعة 11، فربحا للوقت السادة المستشارين الحاضرين الذين بريدون مناقشة هذا المشروع، سنبدأ باللائحة من الأول وسننزل :

فريق التجمع الوطني للأحرار؟.....

الحركة الديمقراطية الإجتماعية، السي عبد الصمد عرشان عندك تدخل، تحب أن تتدخل الليلة أو حتى غدا صباحا... تفضل. قلنا التجمع الوطني للأحرار عندي السادة المستشارين، السيد احمد بنعيني والمستشار بلخير خيري، تفضل آسيدي.

السيد المستشار خيري بلخير :

تقدمنا كما قلتم بطلب نلتمس منكم التأجيل إلى الغد، نظرا لعدة عوامل أولا المكيف ماكاين شاي، ثانيا السادة الوزراء الذين ناقشناهم وناقشونا في الميزانيات ولابد من الإستماع إليهم ونحن نرد على مناقشتهم في هذه المناقشة، قد إلتمسنامنكم ونحن عدد كبير، اقبلوا هذا الطلب.

السيد رئيس الجلسة :

أنا متفق معك، لكن فيه مستشارين آخرين بغاو يريدون أن في هذه الليلة.

السيد المستشار ديري بلخير :

وإذن نحن ننسحب، إذ كان غادي نبقى هنا نتدخل.

السيد رئيس الجلسة :

ايوه آش غادي ندير.... دابا الرئاسة رهن الإستشارة، الرئاسة معكم هنا حتى للثالثة صباحا، بغيتو ترفع الجلسة نرفعها، ولكن غير اتفقوا، اللي أنا تنقول اللي بغى يتدخل مرحبا، اللي بغى يخلى حتى للغد مرحبا.

السيد المستشار خيري بلخير:

احنا السيد الرئيس، الله يخليك، احنا نعتذر للسيد وزير الصحة العمومية اللي اجمعنا بالسيد المكلف بالتوقعات الإقتصادية، ولكن نلتمس منكم وبكل تأكيد أن يحضروا معنا السادة الوزراء أصحاب القطاعات، والا فما معنى هذا التدخل، ما معنى أن أقول للسيد وزير التعليم العالي وللسيد وزير الوظيفة العمومية والسيد وزير كذا... أو السيد وزير التربية الوطنية وماكاين شاي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، تفضل.

السيد المستشار محمد الخضوري :

احنا احتراما للإخوان ونتفهم المشاكل اللي فيها، ولكن نحن توصلنا بواحد مقرر، وجئنا عوالين تشتغلو، تنعرفو أن الميزانيات دائما تتحبس في وقت الميزانيات تيكون واحد النوع ديال التعب وديال التطويل الوقت، ولكن البارحة أجلنا هاهو انعكس عليها، أنا أحمل المسؤولية للرئاسة غدا إن شاء واش عندها الوقت باش تدمج هذه الميزانيات ديال دابا، هذا هو السؤال أنا اللي أتتساءل، أنا ماشي.. أنا تنخمم أنه...

السيد رئيس الجلسة :

تفضل.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

أنا أظن، يعني كنت من الموقعين عن هذا الطلب، ولكن إذا لم يكن من الممكن أن تفتح الجلسة في التاسعة صباحا.... الأحسن ننطلقو الآن ونفضبو المسائل لأن الحادية عشرة الى الواحدة كاع راه غير كافيه للمتدخلين كلهم.

السيد رئيس الجلسة :

ما يمكن شاي تكون في التاسعة، لأن كاينة لجنة الخارجية فأقصى وقت وأقرب وقت هو الحادية عشرة، لكم كامل الصلاحية.

السيد المستشار:

ايوه غير توكلوا على الله، ماغادي شاي يكفي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

ما يمكن شاي تبدأ في التاسعة، تفضل.

السيد المستشار عبد الرحمن أوشن :

السيد الرئيس،

غير اللي بغيت نقول على أنه بالفعل البرنامج الذي كان مسطر عندنا هو أنه في هذا المساء غادي نتبعو المناقشة ديال القطاع ديال المالية وديال التعليم والشؤون الإجتماعية على أساس أنه غدا الثلاثاء صباحا مخصص لإجتماعات الفرق البرلمانية، ولكن بغيت نذكر فقط على أنه اليوم كان إجتماع ديال مكتب المجلس اللي كانوا رؤساء الفرق تقريبا ديال جميع الفرق يعني قابلين باش أنه غدا ماغادي شاي تنعقد إجتماعات الفرق وبالتالي نخصص الصبحية ديال الغد لمتابعة مناقشة هذه القطاعات هذه، هذا الشيء تحتل لأنه علاش؟ كيصطدم لنا حتى إذا بغينا الآن نواصل، أنا من الناي اللي أنا كنت متفق مع الرأي القائل على أنه يمكن أن نجمع بين الحسنيين وهو أن نوفق بين الإخوان اللي بغاو يأجلوا مناقشة اليوم الى الغد واللي بغاو يواصل والمناقشة الآن كنا... أنا متفق من الناس اللي كيتفق على هذه القضية أنه مادام كاين السادة الوزراء حاضرين معنا وبالتالي طبعا ما يمكن شاي يحضر معنا كلهم.

كاين اللي كيمثل الحكومة طبعا، قلت أنه يمكن نجمع بين هذوا، اللي بغى يتقدم الآن يتقدم بمداخلته واللي بغى يخليها للغد ماكاين إشكال، إلا أنه كنقول على أنه في نفس الوقت الإخوان اللي كيطالبو وبإلحاح لتأجيل هذا الى الغد عندهم الحق. لأن البرنامج اللي استشهد به السيد الخضوري اللي كيقول على أنه عندما ندرس اليوم، لجنة المالية والتعليم، راه في نفس الوقت هو نفسه هو البرنامج اللي كيحتم علينا باش نوقفو على الساعة العاشرة، يعني من الثالثة حتى الى العاشرة، وبالتالي راه الإخوان الذين ينادون بتأجيل الى الغد يمكن نعذرهم مادام أن البرنامج يحدد العاشرة، وبالتالي كنقول أن غدا صباحا نربح ساعتين اللي ماكانوا شاي بين أيدينا.

لأنه كنا نعتقد أن النهار الثلاثاء صباحا سنخصصه لإجتماعات الفرق، الآن ربحنا ساعتين من الحادية عشرة الى الواحدة لأنه ماغادي شاي تكون إجتماات الفرق، احنا ماكنا شاي حاسبين نهائيا في البرامج الذي وجدناه الثلاثاء صباحا ما فيه شاي العمل نهائيا، إجتماعات الفرق، دابا ولا وعندنا ساعتين بين أيدينا نستغلهم غدا صباحا، ثم عندنا غدا الثلاثاء كذلك من الساعة السادسة الى الثامنة دراسة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة الداخلية، خصصنا لها من السادسة الى الثامنة، كيمكن لنا نخصص كيكون أما منا متسع من الوقت باش نربحه حتى للتاسعة حتى للعاشرة حتى للحادية عشرة إن أمكن، ولهذا بغيت نقول على أنه يمكن لنا نرفعو الجلسة الى الغد، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

تفضل السي خليفة.... تفضل.

السيد المستشار محمد الخليفة :

تيقولوا بأنه مجلس المستشارين لازال يناقش الميزانيات الفرعية، وله إجتماع غدا مع الحادية عشرة، وله إجتماع ثاني مع الرابعة بعد إنتهاء الجلسة، وقيل هذا في التلفزة على الثامنة والنصف، وتيقولوا بأن الجلسة كاينة مع الثانية والنصف غدا وتنتهي مع الرابعة، وفعلا حين تنشوفو جدول الأعمال اللي كاين غدا، كاينة غير وزارة الصحة هي اللي عندها الحصة كبيرة، أما الوزارات الأخرى عندهم 5 أسئلة، فإذن، من الثانية والنصف الى الرابعة كيف قال... كيف سمعنا وسيبقى من الرابعة حتى للسادسة خاوي وسيبقى من الصباح خاوي من الحادية عشرة حتى للواحدة، يعني الإخوان اللي قالوا بأنه إذا كان ممكن باش نرفعو الجلسة...

السيد رئيس الجلسة :

الرئاسة لا ترى مانعا، أنا هنا من الثامنة والنصف صباحا، إذن شكرا للجميع. ورفعت الجلسة.